بفيت بصل بافطيم يبقى بصل بافطيم

مأساة فلسطيني في السجن المركزي خاط فمه بسلك حديدي

نبيل الصوفي يكتب: حضرموت القدوة التي نحتاج

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 23 شعبان 1428هـ الموافق 5 سبتمبر 2007 العدد (118) Wed. 23/8/1428 - 5 September 2007 50 ريالاً 16 صفحة

استمرار منع زيارة النوبة في سجن

العميد علي السعدي: ممارسات الأمن ضد المعتصمين بربرية

وصف علي السعدي عضو مجلس التنسيق لجمعيات المتقاعدين، الاجراءات الأمنية التي اتخذتها السلطات في عدن ومحافظات جنوبية أخرى في الأيام الماضية، بأنها «بربرية وعنصرية».

السعدي، وهو قيادي بارز في حركة الاحتجاج، وعميد سابق في الأمن العام سُرِّح بعد حرب 1994، قال لـ«النداء» إن الملاحقات الأمنية مستمرة حيال «الناشطين الجنوبيين على امتداد المحافظات». وأكد أن المعتقلين في سجون عديدة يقدرون بالعشرات، متهماً الأجهزة الأمنية بالتضليل فيما يخص عدد المعتقلين، وذلك من خلال إجراء عمليات نقل للعديد منهم من محافظة إلى أخرى، ومن سجن إلى آخر.

وعبَّر السعدي الذي تحدث لـ«النداء» مساء أمس، عن استهجانه للأسلوب الذي اتبعته الأجهزة الأمنية مع الأديب والناشط أحمد القمع. موضحاً

التتمة في الصفحة 4

الحل جنوبي

■ سامي غالب

يمكن قراءة الاجراءات القمعية التي اعتمدتها السلطات في الأيام الماضية، للتعامل مع «المسألة الجنوبية»، على أنها إشارة يأس.

عندما تستنزف أية سلطة الوسائل السلمية لاحتواء مطالب فئوية أو شعبية، تلجأ إلى إعمال أدواتها الإكراهية. ولا جدال في قدرة الحكم على إلحاق أكبر قدر من الأذى المادي والمعنوي برموز الحركة الاحتجاجية المتنامية في المحافظات الجنوبية والشرقية.

يوما السبت والأحد الماضيان ظهرت هذه القدرة سافرة، في مدينتي عدن والمكلا. واعتقلت قوات الأمن معارضين بارزين واقتادتهم من منازلهم إلى ظلمات الزنازين.

ولئن عُلمت الوجهة التي اقتيد إليها المعتقلون، فليس بوسع أحد، بالنظر إلى المعطيات المتاحة والمنحى التصاعدي للاحتجاجات، أن يقطع بالوجهة التي يسير إليها البلد. وليس هناك ما هو أخطر على مصائر المجتمعات من شيوع «اللايقين» في أوساط نخبها السياسية، في الحكم والمعارضة.

والشاهد فيما يجري في المحافظات الجنوبية والشرقية هو ذاك التداخل في الصور، في منظار الحكم، في قضايا تقع في صميم الأمن القومي.

والأكيد أن الالتفات عن مطالب الناس المعلنة منذ سنوات في هذه المحافظات، واعتماد خطاب تهويني حيال معاناتهم، مقابل التهويل من مؤامرات خارجية ودعوات شطرية، هو الوسيلة المثلى لتفخيخ أية محاولات لتدارك الانحدار في العلاقة بين السلطة وسكان المحافظات الجنوبية والشرقية.

أياً تكن دوافع الحكومة والسلطات المحلية لإعمال أدوات الإكراه المادي ضد مواطنين عزل ومسالمين، فمن الثابت أنها بذلك تقوِّض فكرة الدولة من وجدانهم ، وتكرِّس البعد الجنوبي، بمعنييه الثقافي والجغرافي، كبعد حاكم وحاسم في حركة الاحتجاجات المستمرة، خصوصاً وأن أحد أسوأ تداعيات حرب 1994، أنها ألحقت تشوهات عميقة في الخارطة الديموغرافية للجيش والأمن، ما يجعل أي خروج لقوات الأمن والشرطة والجيش لمواجهة شارع يغلي و«يكاد يَنفضُ عنه كل الزراكش الوحدوية والوطنية»، محض مواجهة بين الشمال المستكبر بالقوة العارية والجنوب المستضعف بالحرب الإقصائية.

حان الوقت لتستجيب النخبة السياسية في الحكم للتحدي الجنوبي، ليس بالقمع ولا بالاستعلاء ولا بالتهوين أو بالتعامي بعزو الالتهاب الحاد في الوجدان الوطني إلى محض مشاريع صغيرة لمعارضين موتورين أو مندسين مرتبطين بدوائر خارجية. كلا، بل بالاعتراف بالظلم الذي وقع على المحافظات الجنوبية والشرقية جراء حرب 94، والتعاطي بالحساسية الفائقة والحس السليم، مع مطالب شعبية، أثبتت تطورات الأسابيع الأخيرة إنها تمثل قطاعات عريضة من سكان هذه المحافظات.

إن القسر والترويع ليسا من شأنهما إلا أن يراكما مخزون الغضب لدى المحتجين. وإن كان لا مناص من استدعاء مشهد دخول «قوات الشرعية» إلى مدينتي عدن والمكلا قبل 13 سنة، فلغرض استيعاب الدرس جيداً، فالقوة التي

التتمة في الصفحة 4

سجناء حجة يعاودون الإضراب عن الطعام اليوم

■ محمد العلائي

يعاود، اليوم الأربعاء، 22 سجيناً في مركزي حجة، على ذمة احداث صعدة، من أصل 48، الاضراب عن الطعام.

وقال النائب عن مديرية المفتاح، التي ينتمي إليها السجناء، محمد علي قوارة لـ«النداء»، إن الإضراب يأتي احتجاجاً على عدم تنفيذ قرار اللجنة الأمنية، الذي قضى بالافراج عنهم.

السجناء الـ48 بدأوا في منتصف أغسطس الفائت إضراباً عن الطعام دام بضعة أيام.

وطبقاً لرسالة بعثها قوارة الى محافظة حجة السابق محمد الحرازي فإن اتفاقاً أبرمه الأول مع كل من الحرازي،

التتمة في الصفحة 4

التظاهرات مستمرة في المكلا والاعتقالات تشمل عضو مجلس محلي وقيادات معارضة

تجددت التظاهرات في المكلا مساء أمس، وسط مخاوف من اتخاذ الاحتجاجات السلمية في حضرموت ملمحاً عنيفاً، بسبب الاعتقالات التي شملت شخصيات قيادية معارضة.

وقالت مصادر محلية في المكلا إن قوات الأمن والشرطة ما تزال منتشرة في شوارع المدينة وأزقتها لمنع أية تجمعات.

وأضافت أن الأمن اعتقل مجموعة جديدة من المحتجين، فضلاً عن عشرات آخرين أُعتقلوا يومي السبت والأحد.

وكانت قوات أمنية اعتقلت ليل الاثنين، صلاح بن هامل عضو المجلس المحلي لمدينة المكلا عن حزب الإصلاح. وأكدت المصادر أن فواز حسن باعوم أُعتقل مساء أمس الثلاثاء. ومعلوم أن حسن باعوم واثنين آخرين من أبنائه هم فادي وسالم، معتقلون منذ السبت.

الاحتجاجات التي تشهدها المكلا منذ السبت، اتسمت بمشاركة كثيفة من الشباب في مؤشر على تصاعد السخط بين السكان.

وبسبب تدخل قوات الأمن لمنع الشغب،

التتمة في الصفحة 4

المشترك مع حقوق الجنوبيين وضد الشطرية والمناطقية

تنفي مصادر اللقاء المشترك أي تباينات داخله بشأن تطورات الأحداث الأخيرة. قائلة إن كل أحزاب اللقاء متفقة على أن الخطابات والمطالبات التي انتعشت في غالب المحافظات اليمنية هي "مطالب حقوقية مهما حدث خطأ هنا أو هناك" بالنسبة لتنامي الخطاب الشطري، ورفع علم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وصولا إلى الحديث عن "وجوب انفصال الجنوب" التي أعلنت في مهرجانات مختلفة في محافظة الضالع وحضرموت.

المصادر قالت لـ"النداء": "أحزاب اللقاء المشترك تجاوزت الخلافات بشأن قضايا المحافظات الجنوبية والشرقية واتفقت على أن على السلطة تلبية المطالب المشروعة أولا". مضيفة: "وبعدها سنقف ضد الأخطاء أو المؤامرات".

التتمة في الصفحة 4

تقارير تتحدث عن تحريض للقبائل ضد الحملة

الحكومة تضيق الخناق على السلاح

تتواصل الحملة الحكومية ضد "حمل السلاح". ومع تأكيد شهود عيان "وقوع حوادث مع بعض أعضاء مجلس النواب، ومشائخ، فإن المصادر الرسمية نفت "أي أحداث حتى اليوم". غير أن المصادر ذاتها قالت إن اللجنة الأمنية المشرفة على الحملة والتي تضم قادة أمنيين وعسكريين كبار تلقت تقارير عن تحريض من جهات لم تسمها لـ"القبائل ضد الحملة بتصويرها بأنها حملة لمصادر السلاح". (تفاصيل ص2)

ووفقا للمعلومات الرسمية فإن لقاءات يومية تعقد مع مشرفي اللجان الميدانية في المدن المستهدفة لـ"التقليل من الأخطاء الرسمية التي كانت تحدث في أي محاولات مشابهة".

وكانت اللجنة خفضت عدد الفرق الميدانية في أمانة

التتمة في الصفحة 4

مركز مكافحة الجراد يحمِّل السلطة المحلية في حضرموت مسؤولية انتشاره

■ بشرى العنسي - حمدي عبدالوهاب

فيما يواصل الجراد زحفه على محافظات الجمهورية انطلاقاً من حضرموت، تتبادل جهات حكومية ومحلية الاتهامات حول مسؤولية الفشل في مكافحته.

المهندس عبده فارع الرميح، مدير مركز مكافحة الجراد، حمَّل السلطة المحلية في حضرموت مسؤولية انتشار الجراد إلى المحافظات الأخرى. وقال إن السلطة المحلية منعت فرق الرش من العمل بدءاً من مطلع أغسطس الماضي بحجة وجود مناحل في مناطق عديدة. مضيفاً بأن السلطة المحلية طلبت بعد المنع مهلة 48 ساعة للتجاوب مع المركز، لكنها ماطلت وسوفت طيلة الشهر الماضي.

وأضاف: في السابع والعشرين من الشهر الماضي، كانت المفأجاة بأن المحافظة طلبت تخصيص مبلغ الفي ريال لكل من: وكيل المحافظة، ومدير مكتب المحافظة، ومدراء المديريات عن كل يوم يتم فيه الرش من قبل فرق المكافحة.

وزاد: ومع ذلك فإن طلب المخصصات جاء متأخراً. وبعد أن انتشر الجراد

التتمة في الصفحة 4

مواجهة حاملي السلاح

■ بشير السيد

في يناير الماضي بدا القرار رقم (8) لسنة 2007 بشأن لائحة تنظيم وحماية كبار موظفي الدولة، أشبه بمزحة حكومية ثقيلة، ولم تتخطى مواده الـ16 حدود صفحات الصحف التي نشرت محتوياتها آنذاك.

الوضع يبدو مختلفاً الآن، الأسبوع الماضي أعادت وزارة الداخلية نشر القرار (8) رفقة قرار اللجنة الأمنية العليا القاضي بمنع حمل الأسلحة النارية المصرح بها وإلغاء كافة التصاريح الصادرة من وزارة الداخلية أو أي جهة أخرى.

القراران جاءا بعد أيام من عملية منع دخول الأسلحة إلى العاصمة مطلع الأسبوع الماضي، وجميعها تهدف للحد من انتشار وحمل الأسلحة في عواصم المحافظات أما، كبار موظفي الدولة فقد سمحت الائحة لمرافقيهم بحمل المسدسات شريطة أن لا تحمل بشكل ظاهر، باستثناء رؤساء سلطات الدولة (رئيس الجمهورية، رئيس مجلس النواب، رئيس مجلس الشورى، رئيس الوزراء، رئيس مجلس القضاء الأعلى فضلا عن نائب رئيس الجمهورية) أذ لم تحدد اللآئحة نوعية الأسلحة التي يحملها مرافقوهم. كما طالبت الداخلية من كافة القيادات السياسية واعضاء مجالس الوزراء والنواب والشورى والقيادات الادارية والأمنية والعسكرية وجميع من شملتهم اللائحة الإلتزام بتنفيذها.

وبحسب تصريحات صحفية لوكيل وزارة الداخلية لقطاع الأمن اللواء الركن محمد عبدالله القوسي الذي يقود حملة «منع حمل السلاح» فإن الوزارة عملت على تكثيف النقاط الأمنية في الحزام الأمني، والمداخل الرئيسية لعواصم المحافظات والمناطق التي يرتادها المسلحون.

في العاصمة كان لافتاً حضور الأطقم الأمنية منذ صباح السبت الماضي في شوارعها الكبيرة وأطراف المدينة. وطبقاً للمعلومات فإن الداخلية أصدرت تعميماً الأحد الماضي للقوات المشاركة في الحملة (الشرطة العسكرية، الأمن المركزي، شرطة النجدة والأمن العام). تؤكد على جدية الوزارة في تنفيذ القرارات.

وخلافاً للتوقعات سارت الحملة بدون أن تواجهه أي مشاكل. وقال مصدر أمني لـ«النداء» أن الوزارة احتاطت مسبقاً لأي طارئ قد يصادف فريق الحملة، مضيفاً أن النتائج جاءت خلافاً للمتوقع. لا فتا إلى انتها الأسبوع الأول لها ولم يحدث أي اطلاق ناري! ونفى المصدر أن تكون الأحداث التي تشهدها الساحة اليمنية، من اضطرابات واحتقانات كانت وراء نشر قوات الأمن تحت مبرر منع حملة الأسلحة.

وقال: «نحن تمكنا خلال أقل من أسبوع من ضبط ما يشارف الـ4000 قطعة سلاح موضحاً أن أغلبها كانت بحوزة مرافقي مسؤولين وشخصيات نافذة كان من الصعب قبل الحملة إيقافهم أو اعتراضهم».

المصدر ذاته لم ينف صدور توجيهات من الوزارة تطالب بعض قوات الحملة الانسحاب دون مصادرة آليات حراس منزل أحد كبار المشايخ الأحد الماضي الذين أشهروا اسلحتهم في وجهة الأمن، لكنه برر وجود بعض المشاكل التي تواجهه الحملة بأنها ناتجة عن عدم معرفة الكثيرين بفحوى القرارات.

ويسود اعتقاد لدى معارضين وإعلاميين أن الحملة جاءت بغرض إنزال أعداد كبيرة من قوات الأمن إلى المدن تحت مسمى منع حمل الأسلحة على خلفية الاضطرابات المستمرة التي تشهدها كثير من محافظات الجمهورية. وقالت إن البلد تعيش في حالة طوارئ منذ اندلاع حرب صعدة مطلع العام الجاري، اعقبها اعتصامات ومسيرات في المحافظات الجنوبية والوسطى والآخذة في التمدد إلى مربعات آخرى.

وقالت مصادر خاصة إن الحملة تواجه تعقيدات قانونية، وتحديداً أمام الحصانات التي يتمتع بها اعضاء مجلسي النواب والشورى ما يحول دون تفتيش سياراتهم برغم بروز بنذقياتهم بشكل واضح. وعلمت «النداء» أن وزير الداخلية سيجتمع خلال الأيام القادمة مع عدد من رجال القانون، والقضاء والنيابة لمناقشة بعض الجوانب القانونية المتعلقة بالقرارين.

المعلمي رفض منصب محافظ تعز وترجيح كفة أبوراس على الأكوع

5 محافظين يناقشون في تعز استراتيجية تعزيز اللامركزية

بعد يومين من النقاشات بين مسؤولي خمس محافظات في تعز بشأن "مشروع وثيقة استراتيجية تعزيز اللامركزية"، تعد وزارة الإدارة المحلية لثلاث جلسات أخرى للمحافظات البقية في كل من الحديدة، حضرموت، عدن، أمانة العاصمة لاستكمال النقاش حول الوثيقة.

ووفقا لوزير الإدارة المحلية فإن اللجنة الوزارية المكلفة بمتابعة برنامج رئيس الجمهورية التي زارت بعض المحافظات الفترة الماضية "خلصت إلى قناعة تامة بأن نظام السلطة المحلية قادر على مواجهات المتطلبات المحلية شريطة أن يمنح الصلاحيات والإمكانيات اللازمة".

وقد استكملت لجنة إعداد وثيقة الاستراتيجية مناقشات محاور الوثيقة التي تتوزع على ثلاثة أقسام: الأول المبادئ العامة والمنهجية، والثاني التحليل الاستراتيجي لنظام السلطة المحلية، وأخيرا الرؤية والرسالة والغايات من الاستراتيجية.

وفي السياق ذاته ترأس رئيس الحكومة، علي مجور، السبت، أول اجتماع ضم حكومته ومحافظي المحافظات وأمناء عمومها، في محاولة لضبط الاجتماعات بين الحكومة المركزية والمحافظات كل ثلاثة أشهر، بعد سنوات من غياب أي نشاط دوري للجهتين.

وفي اللقاء الأول الذي توازى مع مطالبات رئيس الجمهورية للمحافظين بـ"نقل الصلاحيات إلى المديريات"، أقرت الحكومة رفع الدعم المركزي للمحليات إلى 15 مليارا، ودمج الوحدات الحسابية في دواوين المحافظات، والأخير يعد من أهم مطالب المحليات التي كانت تعتبر بقاء ارتباط الوحدات بوزارة المالية "إلغاء للامركزية". وأثارت خلافات متعددة بين المالية والإدارة المحلية منذ انتخاب المجالس في 2001.

تنشيط العلاقة بين الحكومة والمحافظات وفقا للنقاشات، ليس مهما فقط للمحافظات، فقد طالب الاجتماع المحافظات بدعم الخزينة العامة للدولة سواء عبر تطبيق متطلبات الموارد المشتركة العامة، أم مختلف المستحقات القانونية وتوريدها إلى خزينة الدولة أولا بأول.

وفيما قال حمود هاشم الذارحي، وهو عضو الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح، ومحافظ محافظة صنعاء الأسبق، تعليقا على "فعاليات الحكومة تجاه المجالس المحلية"، إن "نجاح المحليات مرتبط بمنحها الصلاحيات والدعم الثابت من 5% – 10% من الموارد النفطية والانتخاب المباشر للمحافظين ومدراء المديريات؛ أكد محافظ إب الأسبق، أحمد المجيدي، "أهمية الرقابة قبل أي دعم إضافي".

وفيما قال الذارحي إن "مبلغ 15 مليار ريال الذي خصصه الاجتماع المشترك السبت ضمن موازنة السلطة المحلية للعام 2008 إنما هو لمواجهة المشاريع المتعثرة". منتقدا "المصادر التي حددها القانون للموارد المحلية والتي تجبيها من الرسوم الإضافية التي تفرض على بعض الخدمات". مدللاً على ذلك برسوم تذاكر "السينما" و"القلابات"، قائلا: "الأولى لا توجد حتى في العاصمة صنعاء، والثانية تتركز في بعض المحافظات فقط".

لكن الذارحي أشاد بالتقدم النسبي الذي حققته السلطة المحلية الفترة الماضية وانتزاعها لبعض الصلاحيات من الأجهزة المركزية. مؤكدا أهمية زيادة الدعم والاستمرار في زيادة صلاحيات السلطة المحلية في إدارة شأنها.

فيما اعتبر المجيدي القرارات التي خرج بها الاجتماع المشترك لمجلس الوزراء والمحافظين وأمناء عموم المجالس المحلية، قرارات ايجابية في إطار التطور الذي تشهده السلطة المحلية. وقال إن ذلك يأتي نتيجة لقوة العمل المحلي وشدة المركزية.

وكانت قرارات تنقلات وتعيين لمحافظين أعلنت الأربعاء الماضي. وفيما وصفتها المعارضة بانها "تاكيد على عدم جدية السلطة في الاستجابة لمطالب الناس"، فقد أكدت مصادر مطلعة لـ"نيوزيمن" أن التغييرات جاءت وفقا لمطالب حكومية. غير أنها لفتت إلى ما سمته "تاثير العوامل السياسية والتوازنات التي تضطر لها الدولة في اليمن".

المصادر قالت إن الحكومة وعبر وزارة الإدارة المحلية رشحت لرئيس الجمهورية ثلاثة أسماء لكل منصب تم تعيين أو نقل شخص إليه.

وعن محافظ تعز، وفيما بدا تعيين صادق أمين أبو راس، رغم أنه الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام الذي اتخذ مؤتمره العام الأخير "ضرورة تفريغ الأمناء العموم"، بأنه "استجابة للتوازنات القبلية مع تولي محمد حسن دماج أمين عام مجلس التضامن القبلي، وينتمي دماج وأبو راس إلى "ذو محمد"، وظلا طيلة سنوات طرفي معادلة بين السلطة والمعارضة وتلك القبيلة".

فقد قالت مصادر مطلعة إن عبد الملك المعلمي، وزير الاتصالات السابق كان المرشح الأول للمحافظة، إلا انه اعتذر، وأن مقارنة بين عبد الرحمن الأكوع وصادق أمين أبو راس، ويشغلان المنصب ذاته في المؤتمر، حيث يشغل الأكوع منصب الأمين المساعد للشؤون السياسية، رجحت كفة أبو راس.

مصادر وزارة الإدارة المحلية، والتي فضلت عدم الإفصاح عن أي معلومات تجاه القرارات، قالت لـ"النداء" إن "التوجه هو نحو تقوية المجالس المحلية"، بانتظار إنجاز التعديلات وانتخاب المحافظين". ملفتة إلى أن "أمناء عموم المجالس المحلية حضروا للمرة الأولى مع المحافظين الاجتماع الحكومي"، وأنهم "تولوا صياغة وثائق المحافظات للاجتماع".

حساب 2006 لجامعة صنعاء

مليارات للسيارات ومستلزمات المكاتب.. ولا وجود للبحث العلمي

■ غمدان اليوسفي

إن أحدا لم يسأل رئاسة جامعة صنعاء: لماذا ازدادت مكافآت العام الماضي قرابة 40 مليون ريال عن الميزانية التقديرية –التي غالبا ما تكون مبالغ فيها– ليرتفع المبلغ من 69 مليونا و300 ألف إلى 107 ملايين و221 ألف ريال؟!

هذه الأسئلة لم تدخل ضمن أسئلة أي إدارة رقابة؛ لكنهم يسألون: لماذا تواصلون الكتابة عن الجامعة؟ والرد بسيط لأنها أكبر مؤسسة تعليمية في البلاد وميزانيتها الـ7 مليارات ونصف تعادل ميزانية أربع وزارات وتكفي لأن تكون الجامعة نموذجية.

المتأمل في أرقام الحساب الختامي للجامعة للعام الماضي يجد نفسه أمام واحدة من أضخم المؤسسات يلفها العبث بأموال الناس، بحيث لا يحتاج الأمر إلى معجزة لكي يعلم ذلك، فقط عليه قراءة هذه الأرقام.

أجور العمل الإضافي (أي: العمل خارج الدوام) أخذت من المبالغ المشار إليه أعلاه 12 مليونا و338 ألفا فقط. بينما المكافآت بلغت 93 مليونا و800 ألف. وحدث هذا التجاوز وفق تبرير الحساب الختامي، الذي حصلت "النداء" على نسخة منه، "بسبب الالتزامات القائمة والأعمال الإضافية التي تتطلبها طبيعة العمل في الجامعة والتي لا تتناسب مع الالتزامات المرصودة".

يورد الحساب الختامي الموقع بخط رئيس الجامعة، خالد طميم، أن مستلزمات المكاتب في الديوان العام للجامعة 101 مليون ريال و470 ألفا. والنكتة القاتلة هي أن إجمالي نفقات مستلزمات المكاتب في كليتي التجارة والآداب هي 6000 ريال (يمني طبعا).

يعرف الأساتذة عموما والطلبة أن أي سفرية لأحد أساتذة الجامعة إلى خارج البلد تستلزم معاملة وجري وملاحقات أمام أبواب مسؤولي الجامعة بطريقة مهينة؛ لكن مع ذلك فالميزانية كشفت أن هذه الجامعة عريقة في السفريات، أو بالأصح في فلوس السفريات، فقد بلغت مصروفات "بدل حضور مؤتمرات وانتقالات 120 مليونا و96 ألف ريال (فقط)".

كل هذا يأتي في كفة، وميزانية الـ"الانتقالات الداخلية" في كفة أخرى. فقد بلغت هذه الأخيرة 29 مليونا و313 ألفا وفقا لما جاء في الحساب الختامي، برغم أنه يوجد بند آخر لسيارات الجامعة وزيوتها وبنزينها وأثاثها، أيضا وصيانتها.

أما النكتة المبكية فهي تلك الـ126 مليون ريال التي دفعت بدل "نفقات تدريب محلي"، بتجاوز بلغ 6 ملايين و500 ألف عن الميزانية التقديرية. يبدو أن الكثيرين لا يعلمون معنى التدريب المحلي، وأنا منهم طبعا. لكن نحن نعلم أين تذهب ميزانية التدريب في أغلب المؤسسات الحكومية، برغم أنها تخصم من الراتب بشكل دائم باسم بدل تدريب وتأهيل. أما التدريب الخارجي فقد التهم 8 ملايين ريال بتجاوز بلغ 4 ملايين ريال.

"الصيانة"، هذه المفردة تختبئ خلفها 80 مليون ريال ونصف، منها "صيانة مبان وتحسينات صغيرة" تختبئ خلفها 40 مليونا و800 ألف، بتجاوز قرابة المليوني ريال عن الميزانية المقررة، إضافة إلى مخبأ آخر اسمه "صيانة المرافق العامة" الذي أخذ معه 625 ألفا. أما صيانة المركبات والمعدات فقد أخذت 39 مليون ريال.

مسميات غريبة تلهف الخزائن بدون حساب. ويكفي لتبرير هذا الكلام وجود هاتين الكلمتين: "نفقات أخرى"، وهذه النفقات الأخرى لهفت 27 مليونا و321 ألفا في بند ما يسمي بـ "الضيافة" التي بلغت نفقات الديوان العام للجامعة فيها 10 ملايين و154 ألفا. لكن الأهم هي "الأخرى" التي بلغت أكثر من النفقات، وهذا بالتأكيد يضيف علامة تعجب مخزية نوعا ما(!).

ما يكشفه الحساب الختامي في التفاصيل أن إيرادات رسوم التسجيل السنوية –من سنة ثانية وما فوق– ورسوم الامتحانات والشهادات لا تدخل ضمن حسابات الجامعة، وهو المبلغ المقدر بـ–2200 3000. بل أن كثيرا من الطلاب يدفعون أكثر نظير رسوبهم في بعض المواد.

هذه المبالغ التي تورد في هذين البندين تصل إلى مئات الملايين نظرا للعدد الكبير من الطلاب وكثرة الرسوب وكذلك بدل إخراج الشهادة التي كانت قبل هذا العام 3500 ريال وارتفعت في العام الجاري إلى أكثر من 6000 ريال.

من يصدق أن عشرات آلاف الطلاب يدفعون تلك المبالغ إلى جيوب غير معروفة. والمشكلة أنها بسندات رسمية. لكن الحساب الختامي يؤكد أنها لا تدخل ضمن أي حسابات.

كل هذا الحديث هو عن الميزانية الضخمة والتجاوزات المذكورة حدثت في الوقت الذي لم تذكر فيه المبالغ التي تدخل خزنة الجامعة من قطاع التعليم الموازي والتي بدورها ترفد تلك الخزنة بمليارات أخرى لا تدخل ضمن الحسابات الختامية ولا تورد لأي خزينة (عامة طبعا).

سيارة رئيس الجامعة السابق تدهس قاعة كبرى ومبنى "الهندسة"

تشير الحسابات الختامية إلى أنه تم شراء سيارة لرئيس الجامعة السابق بمبلغ وقدره 7 ملايين و215 ألفا، وذلك من بند "اكتساب أصول رأسمالية ثابتة"، بالرغم أنه لا توجد ميزانية للسيارات خلال ميزانية العام الماضي، وهذه السيارة أدت بدورها إلى تعطيل العمل بمشروع بناء قاعة كبرى كانت ميزانيتها مرصودة ومبنى آخر لكلية الهندسة، وكان مرصودا لهذه المشاريع 739 مليونا و100 ألف، لكن لم يتم البدء بالمشروعين وتم صرف مبلغ وقدره 411 مليونا و989 ألف ريال في أعمال تشييد وبناء، واعتبرت البقية ضمن ما تم توفيره.

الأثاث غير المستلزمات المكتبية طبعا، وهذا يدخل ضمن "النفقات الرأسمالية والاستثمارية"، وقد خصص هذا البند للأثاث 70 مليون ريال، صرف منها 52 مليونا و125 ألفا.

أما فاتورة الكهرباء فقد دفعت الجامعة لها مبلغ وقدره 177 مليونا و80 ألف ريال خلال سنة واحدة، طبعا بتجاوز عن الميزانية بلغ مليونين و500 ألف في فاتورة الكهرباء.

هناك بند جديد اسمه "أغذية وملبوسات" وقد التهم هذا البند مبلغ 70 مليونا و674 ألف ريال، وكلها صرفت للديوان العام للجامعة بتجاوز بلغ 15 مليونا و674 ألف ريال عن الميزانية المحددة.

كل هذا في جامعة صنعاء: أكبر مؤسسة تعليمية في البلاد وحاصلة على أكبر ميزانية في مؤسسة فرعية تجاوزت الكثير من الوزارات، لكن مع هذا لا يوجد بند في هذه الحسابات يسمى "تكاليف بحث علمي".. هذا للعلم.

استطلاع رأي النخبة اليمنية في صناعة القرار

مجالس القات أبرز المؤثرات، والبطانة والمخابرات أهم مصادر معلومات الرئيس

الاغلبية الساحقة من النخبة اليمنية تؤيد تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية، طبق نتائج استطلاع جديد للمركز اليمني لقياس الرأي.

الاستطلاع الذي أعلنت نتائجه صباح السبت الماضي في فندق رمادا حدة، يظهر أن 57٪ من أعضاء المؤتمر يوافقون بشدة أو إلى حد ما على سحب بعض صلاحيات الرئيس علي عبدالله صالح، ونقلها إلى السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وفيما يخص نخبة المعارضة، فقد عكست بشكل مذهل مضامين برنامج الإصلاح السياسي للقاء المشترك الذي أعلن في نوفمبر 2005، إذ أيد الاشتراكيون والإصلاحيون تقليص صلاحيات الرئيس بنسبة100٪. وأيده الناصريون بنسبة 94٪، والمستقلون بنسبة 88٪.

أجري الاستطلاع، وهو العاشر لمركز قياس الرأي الذي يرأسه الزميل حافظ البكاري، في يوليو الماضي، لغرض تشخيص واقع صنع القرار في اليمن، وآلياته ومحدداته ومؤثراته. وقد استطلع 8 باحثين ميدانيين آراء 535 شخصاً من النخبة اليمنية يتوزعون على أعضاء مجلس النواب، والشورى، وقيادات الأحزب السياسية، ورجال أعمال وأكاديميين، ومثقفين، وإعلاميين، وممثلين عن المجتمع المدني. وتضم الفئة المختارة 193 شخصية مستقلة، مقابل 199 من أعضاء المؤتمر90 إصلاحي،25 اشتراكي، 18 وحدوي ناصري، و8 من أحزاب أخرى.

وبخصوص التوزيع الفئوي فإن العيئة تضم 99 سياسي (حزبي)، 89 صحفي،86 برلماني، 97 أكاديمي، 54 مثقفاً، و87 من المجتمع المدني، 13 رجل أعمال، و13 من أعضاء مجلس الشورى. وتظهر النتائج تقييماً سلبياً لدى النخبة اليمنية لدور البرلمان، فقد اعتبر 52٪ من المستطلعين أن قدرة البرلمان على انتزاع قرارات تهم المجتمع ضعيفة.ومع ذلك فقد وافق 93٪ على ضرورة إشراك البرلمان في صناعة القرارات التي تنعكس على حياة المواطن العادي.

وإلى البرلمان، يكشف الاستطلاع رأياً سلبياً لدى النخبة اليمنية في مكانة المؤسسات الرسمية كمصدر للمعلومات التي يستعين بها الرئيس عند اتخاذه قراراته. إذ قال 15.7٪ إن الرئيس يعتمد على هذه المؤسسات كمصدر للمعلومات، لكن 42٪ ذكروا بطانة الرئيس (مساعديه ومستشاريه المقربين) كأهم مصدر معلومات، وجاء ثانياً الأجهزة الاستخبارية والأمنية (34٪).

وبشأن رأي العينة في حضور المؤسسات الرسمية عند صناعة القرار، اعتبر 75٪ أن هذه المؤسسات مغيبة من صناعة القرار. ورأى 72٪ أن القرارات تتركز بيد المسؤول الأول ولا يتم مناقشة قراراته.

وبخصوص ظاهرة الفساد في أجهزة الدولة وتأثيرها على صناعة القرار، قال 62٪ إن الظاهرة تؤثر بشكل كامل، 26٪ إنها تؤثر غالباً، وقال 8٪ إنها تؤثر أحياناً.

ولئن اعتبر 48٪ من النخبة أن الرئيس يغلب العامل الحزبي على المصلحة العامة، فإن 28٪ آخرين اعتبروا أنه يغلب الحزبية أحياناً.

وجاء العامل القبلي ثانياً٪31، ثم العامل المناطقي 29٪ (على الرغم من أن 36٪ من أفراد العينة ذكروا أن صانع القرار يغلب المناطقية أحياناً). وجاء العامل المذهبي في المرتبة الأخيرة 4.5٪.

وبشأن تأثير القبيلة على صناعة القرار ، قال 40٪ إنه قوي جداً، وقال 41٪ إنه قوي إلى حدما، واعتبر 18٪ أنه ضعيف أو ضعيف جداً.

ويظهر الاستطلاع أن لمجالس القات دوراً كبيراً جداً في صناعة القرار (39٪) أو كبير إلى حد ما (37٪)، في مقابل 32٪ اعتبروا أن دور مجالس القات ضعيف أو ضعيف جداً.

الفساد يبتلع 46 مليارا ومئات الملايين من الدولارات في أقل من عشرة أعوام

مؤخرا تسلم مكتب رئيس الوزراء، الدكتور علي مجور، تقريرا شاملا عن قضايا الفساد التي رصدتها أجهزة الرقابة خلال الأعوام العشرة الماضية، وطلب منه الأمر بمتابعة المتسببين في هذه القضايا ومحاسبة المسؤولين عنها. لكن تفاصيل التقرير المحال من الرئيس علي عبد الله صالح تبين أن غالبية عظمى من الجرائم المكتشفة ما تزال معلقة لدى الجهات الإدارية أو القضائية لأسباب مختلفة.

التقرير الذي قدر حجم الفساد المكتشف من قبل الرقابة أو المبلغ عنه من الدوائر الحكومية بمبلغ 46 مليار ريال و41 مليون دولار إلى جانب مساحات من الأراضي وسيارات ومواد عينية، قال معدو التقرير إن تقاعس الجهات المعنية عن متابعة استرداد تلك الأموال وغياب دور وزارة الشؤون القانونية وتراخي الجهات الأمنية أهم مسببات عدم معاقبة الفاسدين واستعادة الأموال المنهوبة.

وفي تفاصيل تقرير الفساد على مستوى المحافظات كانت محافظة عدن في المرتبة الأولى بأكثر من عشرة مليارات ريال، تلتها محافظة المهرة التي سجلت فيها قضايا فساد وبمبلغ يزيد على أربعة مليارات ريال بسبب وجود منفذ الشحن الذي يستقبل آلاف السيارات شهريا ويعد من أهم المنافذ الجمركية في البلاد. على إن محافظتي مأرب والجوف كانتا الأقل فسادا، ربما بسبب قلة الموازنة المرصودة لهاتين المحافظتين، أو لقلة فاعلية أجهزة الرقابة فيهما.

ففيما يخص القضايا التي اكتشفتها أجهزة الرقابة الداخلية أو جهاز الرقابة والمحاسبة وجد أن إجمالي المخالفات في عام 2006 (حسب الجدول المرفق).

وبحسب التقرير فإن إجمالي القضايا المبلغ عنها من الجهات الخاضعة للرقابة ولكنها ما زالت قيد التداول للفترة من 2006.95 بلغ 1163 قضية قدر إجمالي الأضرار الناتجة عنها بـ17.845.792 مليارا، و$11.352، إلى جانب أضرار عينية مثل أراض ومبان وسيارات منها 228 قضية خلال العام الماضي في أضرار بلغت 1.096 مليارا.

والقضايا التي لم يتسن للجهات تحريكها خلال العام المقدم من إجمالي تلك القضايا هي 442 وبأضرار بلغت 1.369 مليارا و$1.643. أما القضايا التي لم يطرأ عليها تغيير فبلغ عددها 721 قضية كانت الأضرار الناتجة عنها 16.457 مليار و9.709 مليون دولار. إلى جانب الأضرار العينية الأخرى: أراض ومبان وسيارات وقطع.

وينتقل التقرير إلى القضايا المبلغ عنها من قبل الجهات الخاضعة للسلطات والتي لم تكتشفها أجهزة الرقابة حيث كانت حصيلة هذه المخالفات في الأمانة ومحافظة صنعاء 8.826 ريالا + مواد عينية أصول أراض من الفترة 95. 2006.

أمانة العاصمة	٩٣,٤٠٧ مليونا، ٣٠ ألف دولار	١,٩٥٥ مليارا
عدن	٦٢٧ مليوناً	١٠,٥٨٢مليارا + أراض
تعز	مليون ريال	١,٧٥٧ مليارا
إب	١٧ مليونا	٦٠٥ مليارات
الحديدة	١٧ مليونا	مليار واحد
حضرموت	٧٩ مليونا	٢٧١/٢٩٤ + سيارة
ذمار	٤٨٣ ألف ريال	٨٩,٦٦١ مليون ريال
أبين	لا يوجد	٥٢٥,٠٥٩ ريالا
لحج	٦٩ مليونا + معدات وسيارات	٢٠٤ ملايين + أراض ومعدات (سيارات ومعدات زراعية وشاحنات)
حجة	مليونان	٥٤,٢٩١ مليونا + أراضي
البيضاء	مليون ريال	٦٢ مليونا
شبوه	٧١٦ ألف ريال	١٩١,٥٤٨مليون ريال
	٢٣ مليونا	٢٦,٦٨٠ مليونا
الضالع	٤٨ مليونا	١٤ مليون ريال
المحويت	١٢ مليونا	١٦٠,١٩٠ ريالا
عمران	٦٠ مليونا	١١٢,١٣٣ مليونا

أما في محافظة عدن 7.283 مليار+ أراض من 95. 2006. وفي محافظة تعز 223 مليون ريال.

أما في إب6.340 مليون ريال. وفي الحديدة بلغ إجمالي المبلغ 919 مليون+ 5 ملايين دولار+ أراض+ سيارات. وفي حضرموت بلغت الأضرار التي أبلغ عنها للجهات الرقابية 83 مليون ريال + سيارات وأراض ومواد عينية خلال الفترة من 95. 2006، وكذلك في محافظة ذمار، إذ كان إجمالي الأضرار التي نتجت عن المخالفات مبلغ 15 مليونا وثلاثمائة ألف دولار+ أراض ومواد عينية.

على أن محافظة أبين جاءت في موقع متقدم عن ذمار بمبلغ 18 مليونا + شاحنات ومواد عينية وللفترة ذاتها أيضاً. وكانت محافظة لحج في المقدمة، إذ بلغ إجمالي المبالغ المقدرة للأضرار الناتجة عن المخالفات للأعوام ذاتها 124.321 مليون ريال+ أراض+ مواد عينية وسيارات ومبنى حكومي. وبمبلغ 47 مليون ريال أتت آخر المخالفات التي رصدت في محافظة حجة. وفي المقدمة بعد محافظة عدن دائماً أتت محافظة المهرة في القضايا المبلغ عنها خمسة ملايين و286000 ألف دولار+ أراض + سيارات.

ورصد تقرير مخالفات في محافظة البيضاء بمبلغ 77 مليونا + أراض ومواد عينية. أما في محافظة شبوة فقد كانت الحصيلة 63 مليون+ أراض ومواد عينية.

– وأكثر منها بقليل سجلت الأضرار الناتجة عن الفساد في محافظة صعدة وبمبلغ 81 مليون ريال + مواد عينية أخرى.

– وجاءت في المرتبة الأخيرة محافظتا مأرب والجوف بمبلغ أربعة ملايين وثلاثمائة ألف ريال.

– التقرير الذي يفترض أن يقوم رئيس الوزراء بإحالته إلى الجهات القضائية، سجل أيضا قضايا فساد بنحو 20 مليون ريال في محافظة المحويت.

–بمبلغ أدنى منه في محافظة الضالع، إذ قدر إجمالي الخسائر الناتجة عن المخالفات عشرة ملايين ريال.

– على أن هذه الأضرار كانت في محافظة عمران التي بدا العمل الرقابي فيها بصورة منفصلة منذ عام 2001 مبلغ 27 مليون ريال + أراض غير محددة.

وخلص معدو التقرير إلى أن تأخر البت في القضايا المحالة إلى الجهات القضائية لاستعادة الأموال والممتلكات العامة يعود إلى عدم تفاعل الجهات الإدارية ومتابعتها حتى صدور الأحكام القضائية وتقاعس الجهات الإدارية إلا فيما ندر، وعدم قيامها بتجريب الدعاوى بالحقوق المدنية إلى جانب الدعوى الجنائية المتطورة أمام القضاء وغياب دور وزارة الشؤون القانونية وعدم قيام بعض الجهات الأمنية بواجباتها إزاء القضايا المصدرة إليها.

التعريفات

السلطة

ظاهرة سياسية واقتصادية تصف نسق علاقات بين الحكم والمحكومين، وتفرض حضور ذات تناط بها السلطة، وتقوم القوانين بصوغ علاقتها وهي في أساسها ومحورها. وكانت فكرة الفضيلة تقوم بتأسيس نظري لها في القرنين السادس عشر والسابع عشر (ماكيافيللي، وهوبس، وهارنغتون). أما في القرن الثامن عشر والتاسع عشر فقد ظهرت النظرية التي تتحدث عن تفاعل الأشكال الاجتماعية والاقتصادية، في إطار السلطة، وتفرض أن بنية توزيع السلطة مرتبط ببنية الملكية (بونيل) وأدت هذه الفكرة إلى قول ماركس إن الأساس في السلطة هو الاقتصاد. ويدرس ماكس فيبر سوسيولوجيا السلطة، وهو يفسرها على أنها علاقة حكم وطاعة. مؤسس على الاعتقاد بشرعية السلطة وهي أنماط ثلاثة: السلطة التقليدية، والسلطة العقلانية، والسلطة اللدنية (الخاريزماتية) والأصل في معنى الكلمة الأخيرة في لاهوت الكنيسة الأرثو ذكسية اليونانية البركة.(اقترح الزميل تيسيرشيخ الأرض كلمة اللدنية).

ينقل فردريش نيتشه مسألة السلطة الى المستوى الوجودي (الانطولوجي)، إذ يفصلها عن أهلها والفاعلين فيها فتصبح ماهية، وينظر نيتشه إلى تنوع تجلياتها في التاريخ، وفلسفة التاريخ نفسها على أنها صور لتمظهر السلطة، وهي قبلية (ابريورية) أي بالنسبة الى أهلها والقائمين عليها. والعالم صراع إرادات ونضال من أجل السلطة. وحتى أشجار الغابة تتصارع/ في أحد نصوصه.

أصبحت فكرتا الحقيقية والعقل تجلياً وصورة للسلطة، وهذا التصور غدا من المفهومات المفاتيح في الفلسفة الغربية في النصف الثاني من القرن العشرين. وقد نظر أدورنو، وهوركهايمر في كتابهما: «ديالكتيك التنوير» إلى العقلانية الاوروبية باعتبارها سلطة اضطهاد تتم بوساطة السيادة على الطبيعة، وتؤدي إلى قمع الطبيعة الانسانية جوانياً. ولعل الدمار الذي سببته الحرب العالمية (الأوروبية) الثانية، وفظائع المحرقة كان من الأسباب التي جعلت المؤلفين يصوغان هذا اللوح القاتم لمسيرة العقلانية الغربية منذ اليونان القديم. ومحطاته مرعبة فعلاً حتى أيامنا هذه.

ينظر فوكو ميشيل إلى السلطة على أنها غير شخصية ولا علاقة لها بالأفراد والعلاقات بينهم، وما يكوِّن الأناء إنما هو مجموعة خطاباتٍ القوة التي تتداخل وتفرض على الأنا خطاباً نظرياً وعملياً (ممارسة). ويرى فوكو أن أنموذجات السلطة متغيرة، ففي الأزمنة الغابرة كانت سلطة الملك/ السلطان تستند الى شخصيته، وهي سلطة مطلقة على حياة وموت رعاياه. وأما في الأزمنة الحديثة فقد لحق التغيير بنسق وظيفة السلطة، فأصبحت تتطلب ضبطاً وتحكماً دائماً، وزاد دور المعايير القانونية، وأصبح أهم ما يميز تحقق السلطة أنها غير شخصية، وتتحقق السلطة في داخل المجتمع وليس عليه (من فوق). وترتبط هذه السلطة برباطٍ وثيق بالمعرفة. المعرفة– السلطة، وهي تشكل أفراداً بعينهم وأنماطاً معينة من الفاعلية والنشاط التي يصممها ويقوم بها الأفراد. إن ما يتم صياغته وتصميمه ليس الذاتية (الفردانية)، بل إن حقيقة الذات تصبح موضوعاً للبحث العلمي والادارة والتوجيه، وكذلك تكنولوجيا إنتاج الأفراد.

إن السلطة وكذلك المعرفة تشكل موضوعاتها. وتقوم بوظيفتها بوساطة دراسة موضوعاتها، وتصنيفها وبالمعايير المناسبة والمؤسسات التي تناط بها هذه المهمات. وتصبح الحقيقة والعقل والذاتية لحظات في استراتيجية بسط ونشر السلطة في كل الجسد الاجتماعي.

■ من المراجع:

– هوركهايمر، أدورنو، ديالكتيك التنوير، بطرسبرغ 1997.
– فوكوم، إرادة الحقيقة، موسكو 1996.
والرقابة والعقاب، ميلاد السجن، نيويورك 1979. والسلطة المعرفة، أحاديث مختارة وكتابات أخرى 1972–1977بانثون، تاريخ الجناية م1/المقدمة نيويورك. فينتاج بوك1980، نيتشه في إرادة القوة، ترجمة كاوفمان، فينتاج بوك، 1968.

أبو بكر السقاف

العميد علي

(تتمة الصفحة الأولى)

أن «القمع» (وهو من محافظة أبين) نقل من معتقله في عدن إلى سجن البحرين في جعار، والقيود تكبِّل يديه وقدميه.

وبشأن وضع العميد ناصر النوبة رئيس مجلس التنسيق لجمعيات المتقاعدين، أوضح السعدي أن النوبة معتقل في سجن الشرطة العسكرية بمعسكر «فتح».

وقال إن النوبة اعتقل بطريقة تنم عن عنجهية واستهانة بكرامات المواطنين، إذ أن القوة الأمنية التي نفذت عملية اعتقال، قامت باقتحام منزله بالقوة، ثم اقتادته إلى السجن.

وأضاف: «لا نعرف شيئاً عن حالته ووضعه، فالزيارة ممنوعة عنه، حتى على أقاربه»، وبشأن احتمالات الأيام القادمة، أكد أن الاعتصامات ستظل مفتوحة إلى أن يُفرج عن المعتقلين. مشدداً على أن «ممارستنا سلمية». يشار إلى أن مجموعة أمنية طوقت منزل السعدي في عدن مساء الأحد لعدة ساعات.

وأدان السعدي القمع الذي «مارسته السلطة في المكلا»، وأدى إلى مقتل شاب، وإصابة آخرين أحدهم في حالة خطيرة.

وقال: «يمارس النظام التهديد والوعيد والاعتقالات لمجرد أن أبناء الجنوب يطالبون بحقوقهم كشركاء في هذا الوطن»

وأضاف: «نحن شركاء في وحدة 22 مايو، لم نأت من كوكب آخر، نحن من جاء إلى الوحدة بأرضه وثروته ومجتمعه، وبقلوب بيضاء». وتابع: «هذا النظام الذي يتحدث عن خطوط حمراء، هو الذي انقلب على الوحدة، وشن الحرب التي أقصت أبناء الجنوب».

وبشأن ما تردد عن خلافات داخل المجلس، جراء انفراد النوبة بالقرار، وموافقته على تعليق اعتصام السبت الماضي، قال السعدي إن هذه الأنباء عارية من الصحة، «أنا عضو في مجلس التنسيق، ولم أسمع من النوبة أي قول عن إلغاء الفعالية»، متهماً النظام بترويج هذه الشائعات، « لتبرير القمع الذي اتبعه لمنع الاعتصام». وإذ شدَّد على أن ما نشرته بعض الصحف هو «لعبة النظام»، أكد أن أعضاء المجلس لا يختلفون على شيء، لأنه لا توجد غنائم يتسابقون عليها. موضحاً أن «المجلس في حال اجتماع دائم حتى الإفراج عن رئيسه ناصر النوبة، وغيره من المعتقلين».

التظاهرات مستمرة

(تتمة الصفحة الأولى)

كما أفادت مصادر أمنية، قتل في اليوم الأول الشاب صلاح سعيد القحوم، وأصيب آخرون، بينهم أكرم العبد جرمان، الذي يتلقى العلاج في مستشفى ابن سيناء، ووصفت حالته بالحرجة.

محمد عبدالله الحامد، السكرتير الأول للاشتراكي في حضرموت، ورئيس اللجنة التنفيذية للمشترك، قال إن أعمال الشغب التي شهدتها المكلا السبت الماضي كانت رد فعل على اعتقال بعض النشطاء أثناء التحضير للمسيرة.

وإذ أشار إلى أن السلطات أبلغت بموعد المسيرة قبل 15 يوماً، أدان لجوء الأمن إلى استخدام الرصاص الحي ضد المواطنين.

واتجهت الأوضاع في المكلا نحو المزيد من التعقيد. وتشهد المدينة احتجاجات يومية منذ الستب. وردد بعض المتظاهرين شعارات اعتبرتها دوائر في السلطة والمعارضة مسيئة وقاسية. وقام شباب ساخطون بتكسير لوحات إعلانية تابعة لمجموعة السعيد، باعتبارها رمزاً للتسلط الشمالي على الجنوب.

وقلَّل الحامد من شأن هذه الممارسات والشعارات، وأكد بأن هيئة التنسيق التي تضم فروع أحزاب اللقاء المشترك، وحزب التجمع الوحدوي اليمني، وجمعية المتقاعدين في حضرموت ولجنة التصالح والتسامح وفعاليات مدنية أخرى، حرصت على تنظيم عقلاني للمسيرة، لكن الممارسات القمعية واستخدام الرصاص الحي فجَّر مخزون الغضب عند الشباب، ما أدى إلى تداعيات مؤسفة.

وإذ شدَّد على حرص المشترك والفعاليات المدنية والحزبية في حضرموت على التهدئة، قال إن السلطة لم تتفهم هذا الحرص، وأقدمت على إجراءات قمعية ما تسبب في المزيد من التدهور في الأوضاع.

وأشار الحامد إلى لقاءات عقدت مؤخراً بين قيادة المشترك في المحافظة ومسؤولين في السلطة المحلية وأعضاء من مجلس الشورى.

وقال عرضنا على هؤلاء العديد من المقترحات التي من شأنها تهدئة النفوس، وبينها اعتماد سياسات توظيف عادلة تحد من البطالة بين شباب المحافظة، فضلاً عن تطبيق حكم محلي واسع الصلاحيات، يتيح لسكان حضرموت إدارة شؤونهم اليومي بأنفسهم.

وإذ حذر من استمرار السياسات الحكومية الراهنة، فقد عزا الطابع الجهوي في الاحتجاجات لدى شباب المدينة إلى تفاقم مشاعر الحرمان لديهم جراء تزايد معدلات التوظيف لأبناء المحافظات الشمالية في حضرموت، علاوة على أن منتسبي الوحدات العسكرية والأمنية في غالبيتهم الساحقة هم من محافظات شمالية.

وبشأن استمرار التظاهرات لليوم الرابع على التوالي، قال الحامد إن هذ التظاهرات عفوية على الأغلب، ويلاحظ عليها غلبة العنصر الشبابي، فضلاً عن أقارب المعتقلين، وبشأن موقف المشترك من الشعارات المعادية لأبناء المحافظات الشمالية، أوضح بأن المشترك ضد هذه الشعارات، وأن محسن باصرة النائب الإصلاحي، والقيادي المعارض في المكلا، ألتقى مساء الأحد ممثلين عن جمعيات أهلية لأبناء محافظات شمالية، وذلك لتقديم توضيحات عما جرى، ولتطمينهم بأن ما جرى هو تصرفات من فئات محدودة لا تعبِّر عن أهالي المدينة ولا توجهات منظمي المسيرة.

المشترك مع

(تتمة الصفحة الأولى)

وعمّا نشرته مصادر إعلامية عن اتفاق رئاسي وحزب الإصلاح -في لقاء جمع بين الرئيس علي عبد الله صالح وكل من محمد اليدومي، نائب رئيس الهيئة العليا، وعبد الوهاب الآنسي، أمين عام الاصلاح، الأسبوع قبل الماضي ولم يعلن عنه- أن "على الدولة احترام حق الأحزاب في الفعاليات وعلى الأحزاب رفض أي خطاب شطري أو مناطقي أو طائفي". قالت المصادر إن "الأمر صور أكبر من حقيقته". لكنها لم تتحدث عن أي تفاصيل.

وكان الآنسي حذر في تصريحات صحفية عقب الاجتماع بالرئيس، من "الخطابات التي تتهدد الوحدة" عقب الاجتماع مع الرئيس مباشرة في حوارات صحفية. وفي آخر بياناته وللمرة الأولى أعلن اللقاء المشترك -السبت الماضي- تحذيرا لمن وصفهم بـ"أولئك الذين يريدون استغلال معاناة المواطنين ونضالهم السلمي في المطالبة بحقوقهم"، مما وصفه بـ"الانحراف بها إلى مشاريع تضر بالوحدة الوطنية".

ومقابل التصريحات الواحدة للقاء المشترك في صنعاء وغالب المحافظات تجاه الحقوق والحريات وإهمال ما تصفها ذات القيادات بـ"محاولات مندسين" يرددون شعارات "شطرية"، ويقومون بأعمال شغب، كما حدث في مسيرة المكلا السبت الماضي، فإن "إصلاح" حضرموت والذي كان رئيسه محسن باصرة، قد بدأ خطابا عن "نهب أراضي الجنوب"، أعلن عبر القيادي ذاته مؤخرا "إدانته أي أعمال عنف وشغب". كما أعلن رئيس "إصلاح" شبوة، أحمد محسن بن عبود، إدانته لتكرار الخطف والتقطع التي تقوم بها عناصر قبلية في المحافظة ضد آليات حكومية وبخاصة السيارات التي تنقل الغاز بين المحافظات. معتبرا ذلك "سلوك غير حضاري في المطالبة بالحقوق".

لكنه عاد للتأكيد أن الدولة هي التي شجعت على مثل هذه الظواهر لأنها تستجيب في الأخير لمطالب من يقومون بهذه العمليات فيما لا تستجيب لمن يتجهون التوجه السلمي.

ودعا بن عبود المواطنين إلى التوجه السلمي في المطالبة بالحقوق كالاعتصام والمظاهرة واللجوء إلى القضاء بدلا من الاختطاف واستخدام القوة.

مشترك الضالع، وهي المحافظة الوحيدة التي تسيطر المعارضة على مجلسها المحلي، جدد التذكير بأن لدى "اللقاء المشترك برنامج لإخراج البلاد من النفق المظلم الذي تعيش فيه"، وإدانة "استمرار السلطة في كبرها وعنادها (برفض) رؤية اللقاء المشترك وبرنامجه الإصلاحي الشامل". ودعوته "السلطة إلى الاستجابة لنداء العقل لتغيير سياساتها الرعناء التي أوصلت البلاد إلى هذه الحالة المتردية والعمل على تخفيف المعاناة عن أبناء الوطن قبل أن تحل الكارثة". ومتمايزا عن خطابات المشترك أعلن أن "ما تمر به البلاد من أوضاع غاية في التعقيد، لا يمكن لأي طرف أن يحلها بمفرده. فالوطن بحاجة إلى تضافر جهود كل أبنائه بمختلف اتجاهاتهم ومشاربهم السياسية".

على صعيد آخر أكدت مصادر حزبية لـ"النداء"، أن توظيفا جماعيا لمدرسين وخطباء إصلاحيين ونقلهم إلى محافظة صعدة، يرتب له بإشراف جهة "عليا". غير أن قيادات الإصلاح نفت لـ"النداء" أن يكون الأمر -إن صح- اتخذ "بقرار مؤسسي". مؤكدة: "لو أن هناك مثل هذه التصرفات فهي لن تؤثر على برنامج الإصلاح واللقاء المشترك بشأن النضال السلمي لنيل الحقوق".

وقالت: "بجملة مفيدة لم يعد هناك ما تخفيه أحزاب المشترك عن بعضها، ولا ما يمكنه أن يعيد ترتيب التحالفات السياسية بين المعارضة والمؤتمر الشعبي". مضيفة: "لم يقبلوا (المؤتمريين) بالحوار السياسي بين أحزاب البرلمان حول القضايا الوطنية المختلفة، والمعارضة لن تقبل أي حوارات سرية".

سجناء حجة

(تتمة الصفحة الأولى)

وراجح حنش، وكيل جهاز الأمن السياسي، ينص على إطلاق الـ7 الأحداث من سجن النصيرية «واللذين وصلوا الى السجن بموجب اتصال، وقد أوجدوا ضمانة تجارية» بحسب مضمون الرسالة.

بدوره، وجه الحرازي، في ذيل الرسالة، مدير جهاز سياسي حجة «للإطلاع، والعمل بحسب قرار اللجنة الأمنية للإفراج عنهم، وعليه يتم الافراج وتحفظ الضمانة»، وفقاً لنص التوجيه.

وكانت السلطات الأمنية اجتجزت في مارس الماضي نحو 48 سجيناً من مديريتي المفتاح وكحلان الشرف، ولم يقدموا للمحاكمة حتى هذه اللحظة.

وقال المرصد اليمني لحقوق الانسان، في خطاب موجه للنائب العام، في 2007/8/20، إن هذه الحالات تشكل انتهاكاً للدستور، وتعطيلاً لنصوصه، «حيث أن تقييد حرية المواطنين دون وجه حق، يعد جريمة إنسانية تمس حرية الإنسان وكرامته. وتهدد الوضع القانوني والسلم الاجتماعي في البلاد».

وطالب المرصد بسرعة الإفراج عن المعتقلين خارج نطاق القانون، مع محاسبة كل من تسبب في ذلك، وفقاً لنص المادة (48/هـ) من الدستور اليمني.

الحكومة تضيق

(تتمة الصفحة الأولى)

العاصمة المكلفة بـ"منع حمل السلاح وتطبيق لائحة كبار الشخصيات" من 31 إلى 3 فرق فقط. وقالت المصادر إن "التوجيهات لتلك الفرق وغيرها، المنتشرة في المحافظات تقضي بعدم ملاحقة من يحاول الفرار بسلاحه تجنباً لأي خسائر مادية"، و"لأن الهدف هو منع التجول بالسلاح وليس مصادرته".

مركز مكافحة

(تتمة الصفحة الأولى)

إلي محافظات أخرى، ولو تقدم قليلاً لكنا نظرنا فيه، لكن المحافظة ما طلت وقدمت الاعتذار قبل أن تكشف عن رغبتها. وأشار مدير المركز الى أن الجهات الرسمية ومنها رئاسة الوزراء لم يكن لديها حلول جاهزة لمكافحة الجراد برغم أننا رفعنا عدة تقارير إليها. الأمر الذي أدى إلى تطاير الجراد وغزت كل المحافظات، ومن أمام أعين المسؤولين.

وقال إن الامكانيات كانت متاحة لمكافحته في حضرموت، خصوصاً أن منظمة الزراعة العالمية، ودول أخرى تدخلت في تقديم معونات، وذكر الرميح أن منع فرق الرش من مكافحة الجراد في بعض مديريات الوادي بحضرموت، كانت النواة لانتشار الجراد الى المحافظات، كما استوجب من فريق المكافحة سحب امكانياته من المحافظة ونشرها في محافظات: شبوه، مأرب، الجوف، حجه، الحديدة، لحج، أبين. على أن يسبق الدخول إلى المناطق للبدء في عملية الرش إبلاغ السلطات المحلية حتى لا تكون لديهم أعذار ولن تعطى مهلة اكثر من ثلاثة أيام للرد.

وحول طلب السلطة المحلية بمحافظة حضرموت مبلغ الفي ريال للبدء في عملية الرش من قبل فريق المكافحة، قال صالح القمعي، رئيس لجنة الخدمات بالمجلس المحلي بالمحافظة لـ«النداء» إن هذا الطلب عار على الصحة ولا أساس له وانه تواصل مع مدير مكتب الزراعة واخبره أن عملية الرش شغالة في المديريات من دون معوقات، سوى حالتين منع من قبل أصحاب المناحل. وأضاف أن اللجنة المصغرة من المجلس المحلي لم ترفع إليها تقارير عن تقصير في عملية الرش. وعن الامكانيات الحالية لمكافحة الجراد في المحافظات التي تنتشر فيها، أوضح الرميح أنها قادرة على مواجهتها إذا ما أتيح لها العمل، كما أن السفير السعودي عند لقائه مع وزير الزراعة أول أمس الاثنين، وعد بتقديم معونات: عبارة عن سيارات التي من المتوقع وصولها قريباً. ورأى الرميح صعوبة مكافحة الجراد في المناطق المأهولة بالسكان لما قد يسبب ذلك من أضرار على صحة السكان والمواشي مما يجعلنا نعتمد على الأهالي في القضاء عليها كونها مصدر غذاء لهم. وقال إن عملية المكافحة تتم في المناطق الصحراوية حتى لو كان الجراد قد وصل الى مرحلة الطيران.

وتوقع الرميح أن الجراد في حضرموت سيقل عدده خلال منتصف الشهر الحالي مما يؤدي إلى طيران الجراد في المناطق الأخرى بأعداد قليلة الى أن تصل الى مرحلة النضج الجنسي ثم تنتقل الى سواحل تهامة وخليج عدن لتستقر هناك.

إلى ذلك قال النائب محمد الشدادي، رئيس لجنة الزراعة والري بالبرلمان، إن مكافحة الجراد أصبحت تحتاج إلى امكانيات كبيرة، وبواسطة طائرات لا توافر لدى الحكومة الأمر الذي يتطلب أن تطلب الحكومة مساعدات خارجية. وأضاف الشدادي في تصريح لـ«النداء» أن عدم اتخاذ السلطات الاجراءات اللازمة في مكافحة الجراد، بداية ظهوره في صحراء حضرموت، مايو الماضي، عمل على انتشاره إلي محافظات عديدة وجعل مكافحته تحتاج الى مراقبة ومتابعة مستمرة. مشيراً إلى أن عملية المكافحة يجب أن لا تقتصر على الجراد الطائر، وإنما أماكن تكاثرها واين تضع بيضها؛ لأن من دون ذلك وخلال اسبوع واحد فقط تتوالد بكثرة و يكون بمقدورها الطيران لمسافات بعيدة مراسل «النداء» في محافظة الجوف أفاد بأن عدد من مشايخ المحافظة طلبوا من رئيس الجمهورية التدخل في مكافحة الجراد، الذي استجاب لطلبهم وأسفر عن إمداد المحافظة بتسع سيارات للمكافحة في المناطق الوعرة والتي توجد بها مناحل.

طلب مشايخ الجوف تدخل رئيس الجمهورية، جاء جراء تقاعس مكتب الزراعة في مكافحة الجراد الذي غزى المحافظة منذ فترة.

دعوة لإنقاذ حياة معلم

نبيل مصلح علي الاشول (37 عاماً) يعمل استاذاً في مراحل التعليم المختلفة. وقد أصيب مؤخراً بمرض خطير أقعده الفراش. وحين باع كل ما يملك وذهب للعلاج في سوريا أُبلغ أنه بحاجة لزراعة نخاع عظمي جديد، وأن هذه العملية لا يمكن إجراؤها إلاّ في أحد المستشفيات السعودية.

ولأن اوضاعه المادية صعبة؛ فإن الرجل بين خيارين: انقاذ حياته اذا ما مدت له يد العون او انتظار الموت.

تهانينا

■ نتقدم بأجمل التهاني والتبريكات للزميل العزيز يحيى هائل سلام بارتزاقه مولود بكر أسماه «أخيل» جعله الله من مواليد السعادة أسرة «النداء»

■ أجمل التهاني والطيب التبريكات نتقدم بها للأخ العزيز نجيب اليافعي بمناسبة زفافه على الآنسة سارة الشامي متمنين لهما حياة زوجية سعيدة المهنئون: بشرى العنسي، سعادة علاية، غيداء الصبري، حنان الأكحلي، سمية القواس، إبتهال الضلعي

■ أجمل التهاني والتبريكات للاخ العزيز عبدالله هاشم علي اسحاق بدخوله القفص الذهبي متمنين له حياة زوجية سعيد المهنئون: د. اكرم احمد قايد الشويع وكافة عمال كشك ٧ يوليو وكشك القصر

■ نتقدم بأجمل التهاني وأطيب التبريكات للاخ ردفان احمد مسعد بمناسبة زفافه الميمون كما نتقدم بالتهاني الحارة للاخ احمد سعد غانم بارتزاقه مولود جديد اسماه «حسان» المهنئون: نبيل الزريقي، نبيل سعد غانم، حميد حسن عبدالله، عصام السراجي، باسم حسان، وجميع موظفي ستي ماكس

عزاء ومواساة

نتقدم بخالص التعازي وعظيم المواساة للأخ العزيز

أحمد ناصر الرباحي

نقيب المعلمين اليمنيين

في وفاة المغفور له بإذن الله تعالى شقيقه

محمد ناصر الرباحي

راجين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ومغفرة ويلهم أهله وذويها الصبر والسلوان

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفان:

خالد عبدالولي عطشان، وعلي أحمد القادري

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
مدير التحرير
جلال الشرعبي
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 777799582 - 733799063

الإعلام اليمني بين الاحتكار والتعددية (2-2)

عبدالباري طاهر

تعددية وسائل الإعلام في الإعلان العالمي والعهدين الدوليين والإعلانات الدولية

حرية الإعلام

" لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها.." المادة التاسعة عشر من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ومعروف أن معظم دساتير بلدان العالم الثالث وإن أقرت بهذه الحرية إلا أنها غالبا لا تقبل بجوهر التعددية، ولا تقر بحرية الاعتقاد، ولا تتيح تدفق المعلومة أو حق الحصول عليها، وتحتكر وكالات الأنباء الخبر المحلي، كما تحتكر أهم الوسائل الإعلامية: التلفزيون والإذاعة فضلاً عن امتلاك الصحف القومية الكبرى.

وتنص المادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على:

1 – لكل إنسان الحق في اعتناق الآراء دون مضايقة.

2 – لكل إنسان الحق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى.

3 – تستتبع هذا ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة " 2 " واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود. ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وان تكون ضرورية(1).

ودستور الدولة اليمنية وان نص على حرية الرأي والتعبير إلا انه لم يكن بمستوى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو العهدين الدوليين. فهو قد تراجع في تعديلات ما بعد حرب 94م عن حرية الاعتقاد. كما أن قانون الصحافة ولائحته التنفيذية قد مثلا خطا راجعا عن ما نص عليه الدستور. فما بالنا بالإعلان العالمي المادة (19)، أو العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ومعروف أن اليمن قد شاركت في صياغة الإعلان العالمي كما وقعت على العهدين الدوليين فإنها قد أبقت، أو بالأحرى صاغت قوانين مقيدة للحريات ومصادرة وقامعة لها. كما أبقت على احتكارها لوسائل الإعلام المهمة. وقد نص الدستور اليمني على الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي بلد كاليمن تتجاوز فيه الأمية الـ 65 % في الرجال والـ 70 % في النساء، فإن الحديث عن حرية رأي وتعبير مع احتكار الدولة لأهم وسائل الإعلام: التلفزيون والإذاعة والصحف الحكومية، هو حديث ملتبس ومنقوص. فهذه الأجهزة تلعب الدور الأساسي في تكريس رؤية الدولة وتسيير خطابها وفرض منطقها وسياساتها.

وبدون تفكيك احتكار الإعلام الرسمي فإن الحريات الصحفية تبقى منقوصة وتجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، الحديث عن ديمقراطية حقيقية أو تداول سلمي للسلطة.

والدولة لا تحتكر الصحافة المسموعة والمرئية ولكنها أيضا تحتكر الوكالة الوحيدة للأنباء وتحرم الصحف الأهلية المستقلة والحزبية من الحصول الميسور على المعلومة وحق تلقيها. وهو ما يجعل الإعلام الرسمي هو الوسيلة أو القناة شبه الوحيدة للحصول على المعلومة.

ويتبوأ الإعلام المركز الثاني بعد الجيش والأمن في رؤية الدولة العربية وتعاملها. فإذا كان الجيش والأمن أداة السيطرة والقهر والغلبة المادية، فإن الإعلام أداة الهيمنة السياسية وتزويق السياسات والأخبار المدخولة والحديث الأبدي عن المعجزات والمنجزات.

تشير الباحثة الإعلامية الدكتورة عواطف عبد الرحمن في دراستها عن تاريخ الإعلام العربي، ونشأته على أيدي الحكام، وبالأخص الصحافة:

[وقد سيطرة هذه الحقيقة التاريخية على نشأة وسائل الإعلام الأخرى المسموعة والمرئية]، إذ نشأت الإذاعات العربية في نهاية العشرينات من هذا القرن. ثم انتشرت انتشارا واسعا في سائر الدول العربية. فلم يكد ينتصف عام 1975 حتى كان لكل دولة عربية إذاعة خاصة بها. والنشأة الحكومية هي السمة الغالبة حتى اليوم"(2).

وهناك نمط واحد للملكية " الملكية الحكومية " للإذاعة والتلفزيون. وترى الدكتورة عواطف أن الأمر مختلف بالنسبة للصحف المقروءة رغم أن السمة الغالبة الملكية الحكومية مع وجود صحافة أهلية وحزبية بعضها مستقل(3).

وتتدخل الحكومة باعتبارها المالكة الرئيسية لجميع وسائل الإعلام في تعيين الموظفين وتحديد مسؤولياتهم وحجم الميزانيات؛ مما يؤثر على نوعية الرسائل الإعلامية والاختيارات المتاحة أمام مجالس التحرير في الصحف. كذلك يؤثر على نوعية الكوادر المؤهلة لقيادة المؤسسات الإعلامية(4). ويتدخل الإعلان والدعم المرئي والمستتر في تكريس التبعية.

وقد تختلف أشكال القوانين واللوائح المنظمة للإعلام المطبوع من بلد إلى آخر، ولكنها تتفق في عدم انطباقها على الإذاعة والتلفزيون ووكالات الأنباء بسبب السيطرة الحكومية المباشرة على هذه الوسائل الإعلامية الحيوية(5).

وتتخذ السيطرة الطابع المركزي، فالإرسال الإذاعي والتلفزيوني ينبع دائما من العاصمة الرسمية للدولة، أو إحدى المدن الرئيسية. وكذلك الإنتاج الإعلامي وخصوصا في البلدان العربية(6).

وما يلاحظ عن الممارسات الإعلامية في الوطن العربي، تركيزها على الجوانب السياسية والدعائية والتحرك في دائرة الحكام والرؤساء. وتسليط الأضواء على أنشطتهم وخطبهم السياسية وتنقلاتهم، مما يؤدي إلى إهمال الوظائف الأساسية للإعلام، وهي إحاطة المواطنين بمعلومات كاملة وأمينة عن كافة ما يدور حولهم محليا وعالميا. فضلا عن تجاهل التثقيف والتوعية القومية والاجتماعية(7).

وقد تراجع كثيراً دور الصحافة في مرحلة ما بعد الاستقلال عن دورها قبله وأثناءه؛ حيث جرى تغييب الحرية والديمقراطية واختزال وظيفتها في مدح الحكم والإشادة بالمنجزات.

وهناك مشاكل عديدة تترافق مع احتكار الدولة للصحافة المسموعة والمرئية، كانسياب الإعلام في اتجاه رأسي وقيامه بدور أساسي في عمليات الضغط الاجتماعية وحماية الأوضاع السياسية والاجتماعية القائمة في الوطن العربي(8).

والرزية الكبرى أن " الإعلام العربي الضعيف والهش والمتخلف يخضع هو الآخر لاحتكار وهيمنة الإعلام الغربي الأقوى والأشد تفوقا تقنيا وتكنولوجيا وقدرة على الاتصال والتأثير".

وقد تبني الأستاذ مختار امبو الأمين العام لليونسكو قضية " حرية الاتصال والتوازن الإعلامي ". وطرحت هذه القضية مبكرا منذ السبعينات ولا تزال موضع جدل وتحاور.

إن الإعلام اليمني أو بالأحرى الدولة اليمنية مطالبة بعدم احتكار وسائل الإعلام المرئية والمسموعة. ورفع يدها عن الإعلام المقروء الذي تصرف عليه الدولة الملايين وملايين الملايين من المال العام وضرائب المواطنين. ومطلوب أيضا التزام الدولة بإلغاء وزارة الإعلام وإعادة النظر في القوانين القامعة للحريات الصحفية وحرية الرأي والتعبير في قانون الصحافة والقوانين الأخرى المجرمة. مثل قانون الوثائق والمرافعات الجزائية والعقوبات وبعضها يحكم على الصحفي في مخالفة رأي أو إفشاء معلومات بالإعدام.

إن الدستور اليمني يلتزم بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما يلتزم بالإعلانات العالمية للإعلام ومنها "إعلان صنعاء". وكلها تنص على عدم احتكار الدولة لوسائل الإعلام، وبالأخص المسموعة والمرئية.

ومعروف أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين، المصادق عليهما من قبل الحكومة اليمنية، كلها تؤكد على حرية التعبير وعدم امتلاك الدولة لهذه الوسائل.

■ هوامش:

(1) دليل مقارن للمعايير الدولية لحرية التعبير وتداول المعلومات وحالة التشريعات اليمنية، ص 3 إعداد عبد الله خليل.

(2) دراسات في الصحافة العربية المعاصرة، ط دار الفارابي، ص 28 بتصرف.

(3) مصدر سبقت الإشارة إليه بتصرف شديد ص 28، 29

(4) مصدر سبقت الإشارة إليه، ص 29، 30.

(5) مصدر سبقت الإشارة إليه، ص 30.

(6) مصدر سبقت الإشارة إليه، ص 32.

(7) مصدر سبقت الإشارة إليه، ص 32، 33.

(8) مصدر سبقت الإشارة إليه، ص 41.

عن حضرموت.. القدوة التي نحتاج.. وضد العنف والعصبوية

نبيل الصوفي
nbil21972@hotmail.com

أثناء تحليلي الصحفي لخطابات الحملة الانتخابية في سبتمبر الماضي، بدت لي حضرموت هي جديد الديمقراطية اليمنية. الديمقراطية بوصفها خطوة أولى لتوسيع دائرة مراكز القوى كخطوة أولى نحو تسليم القوة للشارع وقضاياه.

وللعلم فحتى الآن ما زلت مقتنعا أنه بغض النظر عن السلبيات التي لا يمكن إغفالها من قرار الرئيس علي عبد الله صالح، يوم كانت تسبق صفته صفة المرشح، بصرف مرتب للموظفين، فإن تلك الخطوة من وجهة نظري، تعد أهم مؤشر إلى تحقق تلك الخطوة للديمقراطية اليمنية، أقصد توسيع نطاق مراكز القوى الواجب "كسبها".

فللمرة الأولى يقوم مرشح بحجم "رئيس" حكم بلادا لقرابة ثلاثة عقود، بـ"رشوة" أكبر دائرة يمكن أن تشارك في السياسة، بعد سنوات ظلت التوازنات المختلفة هي التي تستفيد من الانتخابات في توفير دعم مادي ومعنوي –والأخير رأس مال أطول عمرا– تستخدمه بعد ذلك في دعم موقعها الذي تكون منه البديل للناخب الذي لا تصله خدمة إلا وفقا لرؤية مراكز تلك التوازنات.

نعود لحضرموت، فلقد كانت المحافظة الوحيدة التي استغل رموزها المناسبة للتعبير عن مطالب محددة. أتحدث عن رموز الحملة الانتخابية للرئيس سابقا ولاحقا، وليس للمعارضة. حيث سمعنا في مهرجان سيئون كما في مهرجان المكلا، خطابا مطلبيا واضحا، يقول لـ"صالح": إننا سندعمك ونصوت لك ضد مرشح المعارضة ابن المحافظة ذاتها لتحقق لنا كذا وكذا وكذا... وخلال الانتخابات المحلية كانت حضرموت الوحيدة التي يعقد المتنافسون فيها مناظرات برنامجية، وناقش البعض برنامجه المحلي ملتزما لناخبيه إن صوتوا له بقضايا تخصهم بشكل مباشر.

سأكتفي بهذه الإشارة وأنتقل لأخبار تصلنا من حضرموت، حيث تعقد الغرفة التجارية والصناعية "أول دورة يمنية لعاملات الكوافير". وحيث تهدد نقابة النقل بالإضراب لحماية سيارة أجرة المديريات ولتطبيق لوائح تتعلق بالنقل وحركة السيارات.

حضرموت (ولست أدري إن كانت واصلت ذلك حتى الآن) هي أول محافظة أعلن نوابها من الأحزاب المختلفة كتلة برلمانية واحدة فيما يخص قضايا المحافظة –مع العلم أن "مختلفة" هذه لم تعد تنطبق إلا على المؤتمر والإصلاح اللذين ينتمي لهما نواب المحافظة– كغيرها من محافظات دولة المؤتمر الشعبي العام.

عنها قال لي ذات يوم، محافظها السابق، ووزير الإدارة المحلية حاليا، إن "أغلب أبناء حضرموت يسترخصون الصراعات فيرفضونها". المعنى أن الصراعات سهلة ومن ثم فهي رخيصة لا تتطلب مهارات سوى القدرة على العنف ومثيلها من متطلبات في أحسن الأحوال تبقى المنتصر فيها رهين إفرازات علاقته بخصمه الذي ينهزم تاركا العبء كله على كاهل من يظن نفسه منتصرا.

وفي نعيه لفرج بن غانم، قال د. أبو بكر القربي، وزير الخارجية، إنه لم ينطلق يوما من موقف سياسي في تقييم المواقف. ولذا فمع أنه استقال من حكومة كلفه بها الرئيس علي عبد الله صالح، فقد ظل يقول وفقا لما نقله السفير مصطفى نعمان في رثاء له، إنه لم يوافق على تقدم فيصل بن شملان للترشح للرئاسة، بل كان يقول إن الرئيس علي عبد الله صالح هو أفضل من تحتاجه اليمن في الوقت الراهن.

وبن شملان نفسه، حفظه الله وأكرمه، أنهى مهمته كمحارب نزيه، وعاد لمنزليه في عدن والوادي ليمارس حياته كأن شيئا لم يكن، دون أي محاولات لتحويل المهمة الوطنية لمصدر للكسب الشخصي ماديا ومعنويا. وليس هو من ينقصه أي شيء ليكون ما يريد، بعلمه وجديته.

في حضرموت يبيعون نواة "الدوم" ولست أدري ما تسمى في منطقتك عزيزي القارئ، لكنها ثمرة أشجار "العلب". ورفعوا نسبة مردود اليمن من العسل والأسماك وحتى الأحجار إلى ملايين الدولارات. وأتحدث عن الأداءات الفردية وليس عن الشركات الكبيرة.

كما قال أحدهم، يقيمون وليمة كبيرة ولا يقدمون الطعام إلا وفقا لاحتياج الحاضرين وبدون زيادة أو نقصان، ولدرء التنميط الذي يعتبر أبناء تلك المحافظة "بخلاء"، قال صاحبنا، ويمكن لمن يقيم الوليمة تلك أن يتبرع بملايين الريالات لعمل ما من أعمال الخير لصالح المجتمع.

في منازل الأغلب منهم ترى معدات تستخدم وبكامل رونقها رغم أنها اقتنيت قبل سنين طويلة.

هي أقل محافظات اليمن، في نسبة حوادث الغش المدرسي. والأمر هنا موقف اجتماعي وليس قرارا سياسيا. وهي الوحيدة التي أعلنت محافظة بدون سلاح في أول أيام الحملة الحكومية ضد متاجر السلاح.

ومع الانكفاء المناطقي الذي يصور به أبناء حضرموت، وأظن مرده للفردية العالية التي تحكم علاقاتهم وحاجياتهم، فإنهم هم من بنوا اقتصاديات دول عديدة من شرق آسيا وحتى أقرب دول الخليج والجزيرة. وتمسكه بكونه "حضرمي" لم يكن في يوم من الأيام مصدر قلق لأي بيئة اجتماعية يجد فرصته في الحياة والإبداع والعمل فيها. ولذا قمناطقيته هي مجرد تعامل واع مع "خيركم خيركم لأهله".

اختصارا، فإن حضرموت، أملا في أن تظل كذلك، هي القدوة التي يتوجب أن تقود اليمن الموحد ثقافيا واجتماعيا لتغيير الحالة التي نعيشها.

لا أتحدث عن محافظة ملائكية، ولا عن مجتمع "مسالم" بالمطلق؛ فثمة مخزون من العنف اللفظي والذهني وحتى السياسي يسكن بين عروق المدنية، وثمة قبيلة "عرزة" فيها، وهناك... وهناك... وهناك...

لكني أتحدث عن فارق كبير بين تلك المحافظة واديها وساحلها، وكل محافظات اليمن. وهذا الذي يجب أن يتغير. ليس لصالح الاستجابة الحضرمية، بل نحن نعول على القدرة الحضرمية للتغيير في باقي محافظات اليمن.

لكل هذا أشعر بعميق الحزن، لما شهدته عاصمة ساحل حضرموت السبت الماضي، والتي قتل فيها أول مواطن يمني كضحية لصراع العبث الخطابي المعارض مع الأخطاء الحاكمة، أو تحالفهما، لا أدري! (المعارض هنا لا ينصرف للأحزاب بل للمواقف المعارضة من أي كانت).

ولأني وبرسالة تلفونية، عاتبت رئيس مكتب الإصلاح هناك، أخي وأستاذي الفاضل المهندس محسن باصرة، بعد أول مهرجان أقيم هناك الشهر الماضي حيث لم أصدق أن قياديا إصلاحيا يجره الغضب من سوء الأوضاع إلى أن يتبنى خطابا سيئا في المقابل، سواء كان ذلك بمنطق الدين أم بمنطق السياسة. وقلت له إن من هزمته عجلة الحياة من شعار وخطاب مناطقي –على غير أغلب التربية الحضرمية التي تتمسك بمنطقتها دون أي عدوانية ضد الآخر– لن يكون منتصرا لمجرد تغير الزمن والأشخاص. فأعترف له –هنا– بخطاب متميز عقب الكارثة المشار لها. فليس بالتحريض والتهييج المناطقي نواجه المظالم. وحضرموت فقدت في ظل حكم الدولة التي يتحدث عنها اليوم، خيرة أبنائها الذين بنوا المحيط وبصمت وقوة.

لست أدري كيف تلقت القيادة السياسية، الخبر، وما إذا كانت استنفرت بسببه. أتحدث هنا عن شخص رئيس الجمهورية الذي لطالما عبر عن تقديره واهتمامه بتلك المحافظة. والسبب –كما يقول– نظاميتها اجتماعيا وخلوها من السلاح.

وكيف كانت فاعلية أداء القيادة المحلية، المحافظ الأستاذ طه هاجر، وأمين المجلس المحلي الأستاذ سعيد بايمين، ومدير الأمن. وغيرهما؟

ولماذا عجزت إذاعتان وصحيفة وإرث ضد العنف، ومثله من القيم في ذلك المجتمع، أن تمنع الرصاص من قتل مواطن، وتحمي الوحدة بوطنية أبناء المحافظة، وتمنع عودة "الاعتقالات العشوائية" التي لا شك لن ينسى ابن تلك المحافظة أن بسببها تشرد أقرباؤه بين المنافي والمقابر؟

وكيف يفكر الآن قادة الأحزاب الذين تقدموا المظاهرة، وسط خطاب تعبوي لا يمكن تبرئته من دم القتيل لمجرد أن الرصاص انطلق من سلاح موظف حكومي؟

وليحفظ الله اليمن من سوء إدارة مكوناته. ورحم الله شهيدك يا حضرموت. وليكن درسا ينقلنا خطوة للأمام، سلطة ومعارضة، بدلا من أن نبقي ماسورين للقاعدة السيئة التي لخصها ذات مرة الدكتور محمد عبد الملك المتوكل، عن اليمني، بأنه إما يقاتل وإما ينام.

إننا نحتاج لحضرموت لتعلمنا شيئا غير القتل والنزق. أما الخطاب العصبوي فسلاح سهل لوأد حضرموت أولا، ومن ثم كل اليمن.

حنايا

هدى العطاس
hudaalattas@yahoo.com

ما اشد التماع أضواء المدينة المقابلة! وبشهقة ترافق دهشتي تمتمتُ: مدينة العدو، أو من كان عدوا، أو ما انفك عدوا، أو سيصبح عدوا، وربما من سيظل عدوا. الزمن في العداوة منفلت من أسر القياس.

يصر عساكر نقطة التفتيش في مداخل المدن، على تجريد الباص من محمول أمتعتنا وعرضها على جهاز التفتيش، والتدقيق في محتوياتها، والتفرس في وجوهنا تنقيبا عن دلائل إرهاب تشي به ملامحها. لم يكتف العسكر بذلك. أخذت جوازاتنا لفحصها، وأخذنا معها. لم تشفع لك طفولتك –يا حنايا– عند ضابط أمن النقطة في إعفائي من الحضور أمام ضابط الأمن، على أن أقطع بك ساحة منفرطة تحت صهد الشمس اللاهبة حتى أصل مكتبه الذي استدعينا إليه. تمتمتُ لك: لا عليك، إنها تدابير حماية أمن العدو، لا يمكن التفريط بها أو التهاون في صيانتها. ألبستك قبعة تقيك ضربة شمس، كانت حمراء، يا لدلالة اللون! هي المصادفة تفصح لغتها، تعتمرين الأحمر على رأسك، هل أرادت المصادفة أن تقول أن الأجيال لا فكاك، ستحمل على رأسها إرث الدم المسفوح. طفلة عربية برأس أحمر تقف على الضفة المقابلة لمدينة العدو. رأيتك لحظتها طفلة عربية محاطة بمكابدات إرث الكبار وتصدعات واقعهم الذي أصبح أو سيصبح واقعك حين تعيه (الواقع مفهوم ذهني يشكله الوعي والوعي به). كم أشفق عليك يا صغيرتي من محاميل هذا الواقع! وكم سأجاهد كي لا يمهرك بختمه.

ببال مكدود، ابتعدنا عن نقطة التفتيش بعد أن حققت أوراق ثبوتيتنا وبراءتنا، وبعد أن استنفد مسؤول الوفد ومسؤول الفعالية جل طاقته لتوضيح أننا وفد ثقافي في ضيافتهم، لعله يحرك نخوة عربية لكرم غابر أصبح في سبيل حماية أمن العدو. بعد ابتعادنا علقنا جميعاً وبصوت مسموع لا يقمعه حضور العسكر، أننا كنا نتنقل بين مدن البلاد ونجول في شوارعها دونما توجس أو ريبة يحيطان حركتنا. حدث ذلك حينما تبعد تلك المدن عن حدود بلد العدو، بما يشي بأنه لا يحفل بأمن المواطن ابن البلد وأمانه في الداخل فلتفجروه بأنواع من الإرهاب هو توجه تتقاسمه كل أنظمة البلدان العربية. لا يفهم هذا أنني مع تدابير الأمن المبالغ فيها وانتشار العسكر حد امتهان إنسانية المواطن، غير أنه استفزني الحرص الشديد لصون أمن "العدو الإسرائيلي". العدو... بهكذا قول اتخموا سنوات تكويننا... عجبي!

توغل الباص بنا صوب محطتنا القادمة، وجميعنا يولي نظره صوب الضفة المقابلة حيث –بزهو مبرر– تتمدد المدينة الإسرائيلية، وبترقب مشحون يفصل بيننا الماء، تلاحقنا من بعيد من ذاكرة منهكة أغاني النضال العربي ولا صوت يعلو على صوت القضية آخذة في الخفوت تدريجيا وأضواء الضفة المقابلة تلتمع... وحديثنا ممتد.

■●■

طقء... طقء

منى صفوان
monasafwan@hotmail.com

وصلت الأخبار من خارج أرض اليمن تنبئ بأن الصيف خلص.. وأصبحنا في الخريف. ولكننا أمسينا كما أصبحنا.

هناك، في أي بقعة خارج حدودنا، للفصول مواسم وطقوس وأكلات وملابس وأعياد. ونحن فقط نشعر بالحر وبالبرد. هناك فرق بين أن تشعر بحر الصيف، وأن تعيش الصيف.

فقط القات يخبرنا أن هذا الفصل بدأ وذاك انتهى. هو ترمومتر حياتنا. القات رخيص، إذا "الدنيا ربيع والجو بديع".

ولأننا لسنا كأجدادنا مزارعين، انقطعت علاقتنا بالطبيعة، فنحن جماعة مثقفة ومثقلة بالهموم.

ويوم ما نحتفي بالصيف يكون «صيفنا نضال» ونخرج إلى الشوارع في مظاهرات واعتصامات.

وهكذا يمر العام بعد العام، ويمر العمر "يا ولدي" في هذا البلد... بلا ربيع وبلا خريف.

حسبي الله ونعم الوكيل!

سلام

قبل وصول المؤسسة إلى الضالع

أسراب الجراد تصل دمت

■ الضالع - فؤاد مسعد ضيف الله

استقبل أهالي دمت بمحافظة الضالع في الأيام القليلة المنصرمة أسراب الجراد القادم من الأطراف الشمالية والشرقية، وقاموا باصطياده بصورة جماعية، وغدا يمثل واحدة من الوجبات السريعة لكثير من أبناء المنطقة الذين يحتفظون بكميات كبيرة من الجراد بعد صيده الذي يتم في عملية تقليدية توارثها الناس للإيقاع بهذه الأسراب الزاحفة نحو الحقول الخضراء، والتي تسببت في تلف بعض المحاصيل الزراعية في المنطقة وأهمها محصول الطماطم الذي سجل هذا الموسم ارتفاعا ملحوظا في سعره الذي وصل في معظم مناطق المحافظة إلى200 ريال للكيلو الواحد.

وفي الضالع وصلت شاحنات المؤسسة الاقتصادية المحملة بالمواد الغذائية يوم السبت الذي صادف توترا غاضبا أدى إلى قطع الطريق العام بين صنعاء وعدن بعد الاعتقالات التي قامت بها سلطات الأمن في عدن وطالت عددا من أبناء الضالع، مما تسبب في عدم وصول الشاحنات إلى المدينة، حيث دشنت البيع بالأسعار الرسمية في المنطقة القريبة من الخط العام والواقعة في المدخل الشمالي لمدينة الضالع.

مواطنون قالوا لـ"النداء" إنهم فوجئوا بانتقال الشاحنات من الضالع بصورة سريعة ومفاجئة ظهر الاثنين أي بعد يوم واحد من بدء البيع، حيث اكتفوا ببيع عدد قليل من أكياس القمح (قدرها البعض بـ15 كيسا فقط) ليتم بعدها تصوير المواطنين الذين تجمعوا بهدف الشراء وإعلان الرحيل دون الالتفات لتوسلات المجاميع الكبيرة من الناس، مع العلم أن هذا الأسبوع وصل سعر كيس القمح في مدينة الضالع عاصمة المحافظة إلى 4800 ريال بينما تجاوز الـ5200 ريال في مدينة ضوران عاصمة مديرية الحشاء الواقعة شمال غرب الضالع.

مواطنون في ذمار أكلوا الجراد قبل أن يأكل محاصيلهم

■ "الشورى نت" - ذمار - عبد الواحد الشرفي

توافد العشرات من المواطنين إلى قاع شرعة ومنطقة اللسي وسنبان بمديرية ميفعة - عنس- بمحافظة ذمار خلال اليومين الماضيين عند سماعهم عن تواجد أسراب من الجراد الصحراوي آتية من محافظة البيضاء، وذلك لاصطياده وتجميعه في أكياس وقوارير بلاستيكية.

وقال بعض هواة الاصطياد لـ"الشورى نت" إن أفضل وقت لجمع الجراد هو بعد الفجر حيث يسهل صيده ورؤيته. ويقومون ببيعه في الأسواق الشعبية بعد تجهيزه للأكل بتحميصه بالفرن وتركه معرضا لأشعة الشمس حتى يجف. ويصل سعر الكيلو إلى حوالى 800 ريال.

ويعد من الوجبات المفضلة لدى البعض خصوصا وأن بعض الدراسات العلمية غير الموثقة تؤكد أن الجراد غني بالبروتين ويمثل 62% من جسمها زيادة على 17% دهون وعناصر غير عضوية تمثل الباقي مثل: الماغنسيوم، الكالسيوم، والبوتاسيوم، المنجنيز، الصوديوم، الحديد، الفوسفور، وغيرها.

إلا أن بعض الاجتهادات الفقهية لا تجوز أكله، وقد اشتهر بهذا الرأي الإمام مالك أحد فقهاء المذاهب الإسلامية. وقد روى أبو داود أن الرسول، صلى الله عليه وآله وسلم، سُئل عن الجراد فقال: "أكثر جنود الله، لا آكله ولا أحرمه".

وقد لا يشكل الجراد خطرا حقيقيا على المحاصيل الزراعية في محافظة ذمار في الوقت الراهن بسبب تواجده بأعداد قليلة فضلا عن عملية اصطياده، إلا أن الخطر يكمن في عملية تكاثره خصوصا وأنه ينتمي إلى فصيلة الجراد الصحراوي Shistocerca Gregaria الذي يتسم بكثرة تناسله حيث تضع الأنثى من 95 إلى 158 بيضة وثلاث مرات على الأقل في حياتها. وتؤكد الحقائق العلمية أن الحشرة الواحدة من الجراد تستطيع أن تلتهم طعاماً بمقدار حجمها كل يوم، أو ما يعادل جرامين كل يوم.

علاوة على ذلك فقد حذر خبراء اقتصاديون من وقوع كارثة غذائية بسبب الانتشار الواسع للجراد في المحافظات الزراعية كصنعاء وذمار بسبب نقص حاد في الإمكانيات الفنية والبشرية لمكافحة الجراد.

الجدير ذكره أن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) حذرت بلادنا في فبراير الماضي من إمكانية مهاجمة الجراد للأراضي اليمنية بعد اكتشاف أسراب من الجراد في المنطقة الجنوبية من السواحل السودانية المطلة على البحر الأحمر، إضافة إلى وجود بؤر واسعة لتكاثر الجراد في بعض المناطق الصومالية والمناطق المطلة على خليج عدن والبحر الأحمر.

آلاف الدولارات صُرفت لمبيدات فاسدة

علمت «النداء» من أحد المختصين في محطة معالجة الصرف الصحي في بني الحارث أن الشركة، التي تعاقدت معها مؤسسة المياه والصرف الصحي على أساس مكافحة الذباب داخل المحطة، كانت تستخدم مبيداً منتهي الصلاحية. حيث قال المختص أن شركة العاقل كانت تستخدم عشرة لتر من مبيد نيوسيدول، وهو مبيد حشري فسفوري (M601C)، لكل (500) لتر ماء. وكون المبيد منتهي الصاحية فقد رفعت الشركة نسبة المبيد حيث كانت تستخدم (15) لتر من المبيد لنفس النسبة من الماء ولكن الذباب ظل صامداً.

وأضاف المختص، بأن الشركة كانت تمحو تاريخ الانتاج والإنتهاء من على علب المبيدات حيث تحتوي كل علبة على لتر واحد من المبيد. وأضاف المصدر أن المبيد المستخدم انتهت فترة صلاحيته في 2004م. مشيراً إلى أن كثيراً من زملائه اشتكوا من عدم نفع المبيد، كون الذباب يبقى على حالة بسبب إنتهاء صلاحية المبيد المستخدم، إلا أن أحداً لم يعر الأمر اهتماماً حتى انتهت شركة العاقل من تصريف مبيدها المنتهي والذي استمر الرش به من تاريخ 3/12/ وحتى بداية اغسطس المنصرم، تخللها فترات إنقطاع. لتدفع بعد ذلك المؤسسة مبلغاً يقدر بـ32 الف دولار للشركة مرة أخرى، لتستمر في عملية المكافحة، ليصل المبلغ المدفوع إلى (70) الف دولار ثمن، للمبيد المنتهي والمبيد الجديد.

وأكد المصدر بأن الشركة، ومنذ بداية اغسطس المنصرم، أي منذ أن بدأت باستخدام مبيد جديد، بعد أن صرفت مبيدها المنتهي، قامت بمزج لتر واحد من المبيد الجديد لنفس الكمية السابقة من الماء، واصفاً المحطة بأنها كانت مقبره لتدفن فيها شركة العاقل مبيدها المنتهي.

تعثر مشروع المحرقة الطبية المركزية

أكد عبدالباقي غيلان، مدير ضبط المشاريع في إدارة البيئة بالصندوق الاجتماعي للتنمية، أن تأخر مشروع المحرقة المركزية لحرق النفايات الطبية جاء نتيجة ظهور بعض الاشكاليات المتمثلة في تعديلات من قبل المعنيين في أمانة العاصمة على المعدات المفترض استيرادها للمحرقة، كما أن الأمانة لم توردِ للبنك مساهمتها المقدرة بـ10٪ من كلفة المشروع الذي يُكلف مليوناً و200 الف دولار.

وأضاف أن التعديلات التي أوردت حول المحرقة من الهيئة العامة لحماية البيئة كونها لا تتفق مع المواصفات العالمية منافية للواقع؛ كون إمكانية محرقة كتلك كبيرة جداً ولن تستطيع اليمن دفعها، وأن على الأمانة إما أن تقبل بتكنولوجيا بسيطة أو أن ترفع نسبتها من المشاركة في تكلفة المشروع حتى يتم استيراد محرقة بمواصفات عالمية، قد تكلف أربعة ملايين دولار.

ويعتقد غيلان بأن شيئاً أفضل من لا شيء كون الوضع الحالي سيء جداً، وكون حرق النفايات الطبية يتم بشكل مفتوح في مقلب الأزرقين.

علي الذبحاني، مدير وحدة النفايات والسموم الخطرة في الهيئة العامة لحماية البيئة، يرى ضرورة إدخال القطاع الخاص في هذا الموضوع ليشارك في قيمة المحرقة؛ انطلاقاً من مبدأ «الملوث يدفع».

الجدير بالذكر أن الصندوق الاجتماعي للتنمية، الذي يتحمل 90٪ من كلفة المشروع ،بدأ الإعداد للمحرقة في أمانة العاصمة منذ خمس سنوات تقريباً، وكانت الخطوة الاولى في إجراء دراسة متكاملة لإدارة المخلفات الطبية الخطرة. وشملت الدراسة مسحاً ميدانياً لـ50 مستشفى ومركز في صنعاء. وأوضح المسح بأن كافة منشآت الرعاية الصحية في العاصمة يتولد عنها مخلفات يبلغ مجموع وزنها (22) طناً يومياً، وتحتوي على مخلفات معدية وخطرة تصل الى 6 أطنان يومياً. وتم عرض الدراسة على مركز الاستشارات البيئية في مصر (ECOCOMSERV) حيث جرى إخراجها بشكل نهائي. وتم عرضها على الهيئة العامة لحماية البيئة حينها. وتتوقع المختصون في الصندوق أن يتم تشغيل المشروع هذا العام ولكن ذلك كان قبل حدوث العراقيل الكثير التي حصلت، ومن ضمنها العراقيل في أعمال البناء الذي يقع في الجزء الجنوبي الشرقي لمقلب الأزرقين، الذي يبعد (16) كم عن مركز مدينة صنعاء.

ما حدث في العرّة همدان ليس هزة أرضية

■ احمد جحاف

أبلغ عدد من موظفي منطقة العرَّة همدان- محافظة صنعاء، الجهات الرسمية المعنية بمشاهدتهم لعدد من التغيرات الحاصلة على سطح أرض المنطقة، وطالبوا بخروج فرق متخصصة لدراسة ذلك التغير في سطح الأرض خوفاً على حياتهم ومزارعهم.

ومع أن فرقاً عدة تم تكليفها وخروجها الى منطقة الحدث، إلا أن كل الفرق التي زارت الموقع تكاد تجمع على تفسير واحد لأسبابه والمتعلق بآثار هزات أرضية.

ومع احترامي الشديد لمثل هذا الطرح الذي أجمعت عليه تلك الفرق في تقريرها الأولي، إلا أنني أختلف معهم جملة وتفصيلاً؛ لأننا لو عدنا الى معالم كل ظاهرة جيولوجية تحدث داخل أرض ما وما تتركه من آثار دالة على نوعها وشدتها، نجد أن ما حدث في منطقة ة همدان ليس هزة أرضية أو آثار لهزه حدثت في منطقة أخرى وتركت آثارها خارج مكان حدوث هذه الهزة أو الزلزال. فالآثار لهذه الظاهرة الجيولوجية الحاصلة في منطقة العرّة التي ظهرت على السطح الخارجي كانت عبارة عن حفر قد تكون عميقة مع تشققات طويلة في شكل قنوات، وهذه الظاهرة تحدث نتيجة اختلاط المياه السطحية والجوفية في أي منطقة تكون الطبقات الصخرية أسفل سطح الأرض وذات تراكيب من الحجر الجيري، والطباشيري، الفحم الحجري، صخور ملحية، الجبس، وهذا النوع من الصخور يتحلل ويصبح غير متماسك. وعندما يزداد ضغط الأجزاء العلوية عليه يحدث تغير في السطح الخارجي للأرض ويظهر في صورة حفر وأغوار وقنوات طويلة وأشكال أخرى وفي داخل الطبقات الصخرية تتشكل فراغات كثيرة، وتشققات وكهوف. وهذه الأشكال الجديدة في نمط السطح الخارجي للأرض والداخلي للطبقات الصخرية هو ما يسمى بالكارست الذي ينقسم الى نوعين، فقد يكون كارست ذات نوع كربونات وسلفات، أوكارست ملحي. ففي الحالة الأولي من أماكن تواجدها يظهر نوع من الكارست يسمى بالنوع المفتوح ويظهر بجلاء.

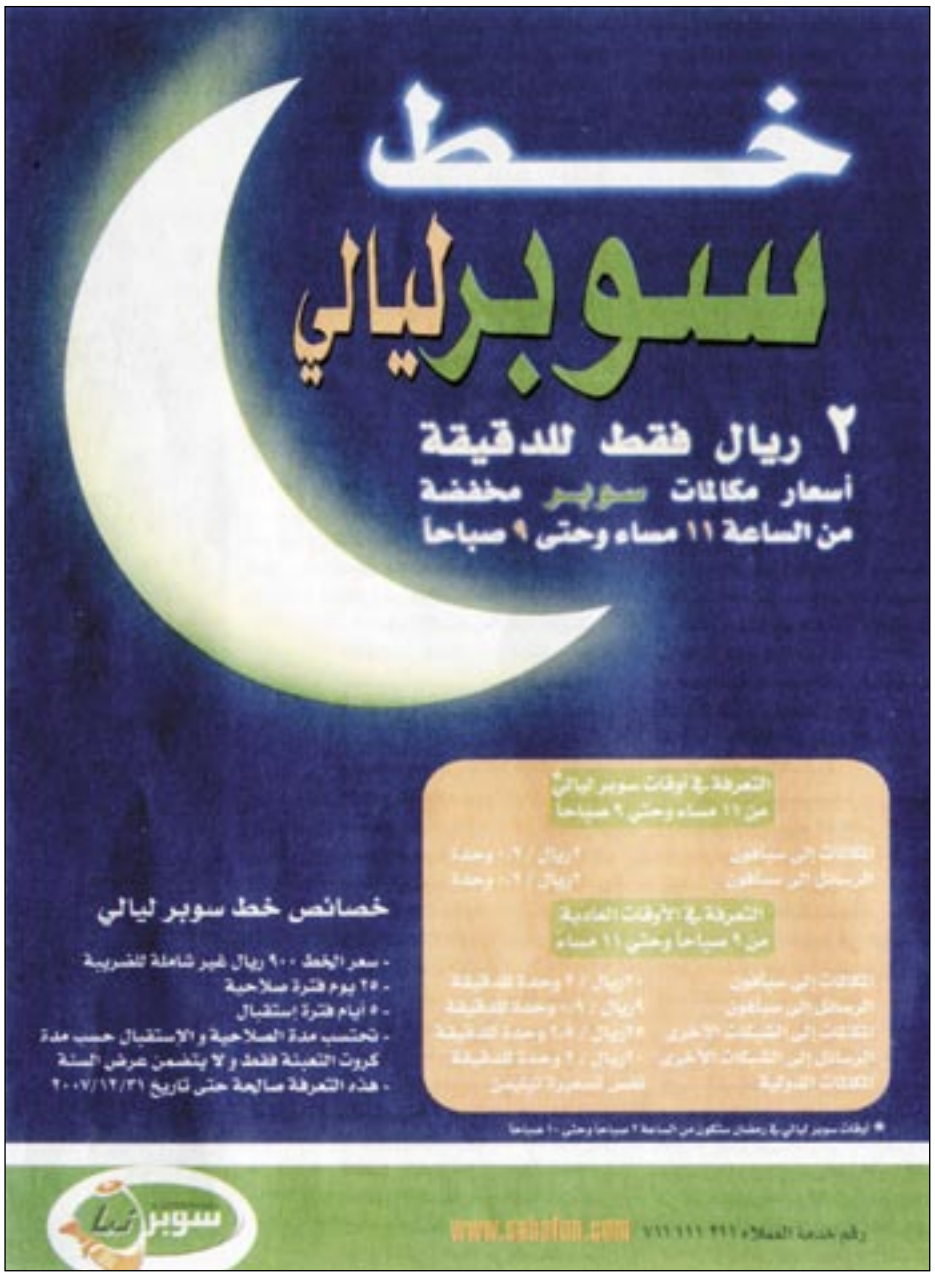

«بيض الله وجهك يا صالح دهمش». تلك جملة عتاب ثقيلة الوطأة في العرف القبلي.

صباح الاثنين، قالتها عائشة الشظبي، بتبرم وقنوط، لمدير أمن مديرية جحانة، في اتصال هاتفي.

خلال العامين المنقضيين، لقي شقيقاها، أحمد وعلي، حتفهما. وقبلهما والدتها فاطمة الرصابي، وابن عمها محمد الشظبي.

ولئن تلقى صالح دهمش توجيهات صارمة من الرئيس في 2007/4/22، ومن وزير الداخلية في 2007/7/11، لتحريك حملة للقبض على الجناة، فإنه لم يعرها أي اهتمام، كما هو الراجح.

■ محمد العلائي
alalaiy@yahoo.com

• منزل لن يشار على ساكنيه

• فوهة تسربت منها الحياة

توجيهات الرئيس لم يحفل بها أحد، وعائشة وحدها تحمل الراية بعد مقتل شقيقيها ووالدتها

الموت إذ يزمجر في أسناف خولان منذ 3 سنوات

أواخر 2004، اندلع قتال ضار بين الفخذين القبليين اللذين يقطنان قرية أسناف: آل الشظبي، وآل الرصابي. القتال، وفقاً للمعلومات، خلف حتى اللحظة نحو 6 قتلى وعدداً آخر من الجرحى.

قبل سنتين، كانت فاطمة حسين الرصابي (60 عاماً)، تغذ الخطىَ في محاولة يائسة، لتليين أجواء توتر قبلي حاد، حين استقرت بضع رصاصات في جسدها. وفي 5/12/ 2005 وافتها المنية، متأثرة بإصابتها، بعد أن فشل الاطباء في إنقاذ حياتها.

مُذّاك وقلب ابنتها عائشة (25 عاماً) يحترق. أمضت الفتاة القروية شطراً من حياتها هادئة البال. فبعدما اكملت الثانوية، انتقلت إلى صنعاء لمواصلة التعليم الجامعي، لكن منذ مقتل أمها والمصائب لا تنفك تحيق بها، الواحدة تلو الأخرى. إنها تسير الآن في أكثر دروب العمر وحشة، وسوداوية.

طبقاً لرواية عائشة محمد علي الشظبي، فإن العام 2004 تقريباً كان التاريخ الذي ولد فيه النزاع الفظيع. بالنسبة لها كان بمثابة الصدمة التي ستحول، بعد ئذ، مذاق حياتها الى علقم. فعندما اشترى عمها علي حسن الشظبي، قطعة أرض زراعية من الشيخ صالح علي الرصابي، رفض الأخير أن يمكن الأول من أرضه. حينها ثارت حفيظة الأول وراوده إحساس بالمهانة. وبطريقة ما، كان يعبر عن تمسكه بالارض التي اشتراها. ذات يوم راح يباشر عمله الزراعي فيها. غير أن الأخير يأنف أن يقاوم أحدهم إرادته، حسبما أفادت عائشة.

• الشظبي محمد الشظبي

نسف الشيخ صالح علي الرصابي مضخة علي حسن الشظبي. ولم يكتف بذلك، بل صوب سلاحه الناري تجاه نجل الأخير يحيى علي الشظبي، وأصابه بجروح خطيرة. تلك الحادثة كانت طلقة البدء في احتراب مديد، سيدور بين فخذين قبليين يقطنان قرية ذات بيوت متلاصقة: قرية أسناف في مديرية جحانة، خولان.

لم تفلح الوساطات القبلية في فض النزاع. وفي مطلع2005 كان الاحتقان بين آل الرصابي وآل الشظبي آخذ في الغليان. لكأنه وصل عام ذاك الى مدى لا يحتمل المزيد من التأجيج.

من سوء الطالع، أن والدة عائشة تنتمي الى آل الرصابي، في حين أن الفتاة (المعذبة) تنتمي الى الفخذ الآخر: آل الشظبي.

في نهار أحد أيام ذاك العام، حينما كان الشاب علي محمد علي الشظبي (21عاماً) يسير في سوق القرية، تشاجر مع شخص من أخواله (آل الرصابي). بعد برهة تطور الشجار إلى تبادل لإطلاق النار، أصيب علي بطلق ناري، في نهاية الأمر.

«كانوا مجهزين أنفسهم» (تقصد آل الرصابي)، قالت عائشة، وهي تنكس رأسها، بصوت محتد، لكنه غارق في الحزن.

يصعب إدراك فظاعة الأمر إذا لم يعرف المرء أن الفخذين القبليين المتناحرين، تجمعهما أزيد من قرابة؛ فعلاوة على تلاصق البيوت، نشأت مصاهرات عدة فيما بينهما. فليست فاطمة حالة نادرة.

فقدت الأخيرة الكثير من قوة التحمل. ولما بدأت نيران النزاع تطال ولدها اليافع علي، وجدت أنه لم يعد يفترض بها التزام الحياد. وإذ خرجت (الأم المفزوعة) صوب أهل أبيها (آل الرصابي)، في مسعى صلح وتهدئة، استشاط بهم الغضب، وبدافع الشعور بالعار أمطروها بوابل من الرصاص.

تُجزئ عائشة النكبة المروعة التي فتكت بحياتها، إلى 3 فصول. فحين قصدت مقر الصحيفة مساء الأثنين، دونت، في 3 فقرات، خطتها على قصاصة صغيرة، أجزاء المصائب التي تخصها وحدها. سطرت الأولى على هذا النحو: توفت المرحومة فاطمة حسين الرصابي في يوم الثلاثاء 2005/4/12 الموافق 3/ربيع الأول 1426هـ.

لسبب ما، أغفلت ما قبل ذلك. فوحده ذاك اليوم بالنسبة لعائشة كان يمثل الخط الفاصل بين حياتين: قبل 4/12 حياة لا تشوبها شائبة، بعد 4/12 حياة تضج بالمتاعب والأوجاع.

تدخلت أطراف قبلية كي تضع حداً للنزاع، بعد أن بات يزهق الأرواح. توصل الوسطاء الى تسوية توافقية مؤداها: ان يدفع آل الرصابي لأولاد القتيلة (من آل الشظبي)، تكاليف العلاج فقط، مبلغاً وقدره مليون ريال. لكن ما إن صار الحل في متناول اليد، اندلع قتال أشد ضراوة.

لا بد أن عائشة، ستكتفي الآن بإسعاف الجرحى، وسكب ما تبقى في حوزتها من دموع على من قضوا نحبهم.

لعائشة 4 أشقاء. وفي 2006/5/28 تربص آل الرصابي بأخيها الرائد احمد محمد علي الشظبي (37عاماً) فاردوه قتيلاً.

وفي الوقت الذي كان فيه ابن عمها محمد محمد حسين الشظبي يحاول عمل ما ينبغي، لإنقاذ الرائد المضرج بدمائه، أردوه هو الآخر. كانت والدة الأخير لطفية يحيى صلاح، تتحدث مساء الأحد في مكتب الصحيفة، بنبرة عالية، لكنها مستغيثة.

ساعتذاك كان في صحبتها ابنها الأكبر الشظبي محمد الشظبي. وهذا ينجو، في كل مرة، من الموت بأعجوبة. فعلى الرغم أن رصاصتين أخترقتا جسده، إلا أنه ما يزال بكامل هندامه:

رأسه مربوط بشال أسود، ويحمل جنبية عريضة، و يبذل قصارىَ جهده كي يثبت سيجارة «الكمران» بين إصبعين تتحركان ببطء شديد، بسبب آثار طلق ناري احدث ثلماً في ميمنة رقبته، وأخرى مرت من أسفل ظهره وخرجت من نقطة محاذية لسرته. بجواره كان يقف أيضاً ابن خاله الشاب يحيى احمد صلاح (18 عاماً)، وهذا لا تزال رصاصة مغروزة في أحد ردفيه، فضلاً عن أخرى يفصلها عن القلب نحو 3 سنتمترات.

بمقتل شقيقها الأكبر، لم يسدل الستار بعد. في الواقع، كان ذاك هو الفصل الثاني من القصة الأكثر فظاعة.

«قتل المرحوم علي محمد الشظبي، والمرحوم علي أحمد الحضوري، يوم الاثنين بتاريخ 2007/1/1، ودفنا يوم الثلاثاء، هذا ما دونته الفتاة في القصاصة التي احضرتها الى مكتب «النداء». إنها تُحصي أوجاعها، وتؤرخ لها بشكل جيد.

ما يبدوا أنه مؤكد هو أنها، بعد الفصل الثالث، ستجد نفسها في خضم دور آخر. سيكون، لا شك، ابعد من مجرد مداواة الجرحى وذرف الدموع من المحاجر: حمل الراية،ولكن ليس إلى ساحة القتال، وإنما الى تحت قبة القضاء لتحقيق العدل والانصاف.

في أيام عيد الأضحى الماضي، قرر علي زيارة منزل خطيبته في القرية.

كان القتال ما يزال محتدماً، فأقله صديقه الشاب علي الحضوري الى بيت زوجة المستقبل، غير أنهما لم يتمكنا من بلوغ هدفهما.

أثناء عبورهما أزقة القرية، كان «آل الرصابي» لهم بالمرصاد، فقد نصبوا سلسلة كمائن لخصومهم. وفي تلك اللحظة أمطروا الصديقين بالأعيرة النارية فخرا صريعين، وفقاً لرواية عائشة.

يتحصن الجناة في بيت الشيخ، وكلما أبادوا رجلاً من آل الشظبي، تنفتح شهيتهم على مصراعيها. لقد استخدموا اسلحة متوسطة وبدأو مرحلة جديدة من المواجهة.

والد عائشة رجل طاعن في السن، شارف عمره على الـ80 عاماً. أباد الاقتتال 2 من أبنائه، ورفيقة عمره. عبدالله، وعبداللطيف، نجلاه اللذان بقيا على قيد الحياة. لذا فعائشة تبذل ما في وسعها لدرء المخاطر عنهما. تصدت برباطة جأش لخوض النزال القانوني والقضائي.

في 2007/7/21 حضر الرجل الثمانيني، بمعية ابنتة عائشة الى مقر محكمة بلاد الروس وبني بهلول. «ثم انه وهو بكامل اهليته المعتبرة شرعاً لاجراء التصرفات، وبرضاه واختياره، وكل ابنته عائشة محمد علي الشظبي، للمرافعة، وتقديم الدعاوى والمطالبة بالقصاص الشرعي، واتخاذ جميع الاجراءات في قضية القتل لاخوانها»، طبقا لوثيقة الوكالة، التي تثقل الآن كاهل عائشة.

شردت هذه الحرب أسرتها. بل أكثر من ذلك: هدمت منازلهم، ورغم ذلك لا يزال ثلثا الجناه بمنأى عن قبضة الدولة.

المدة التي يستغرقها المسافر من العاصمة الى خولان30 دقيقة فقط، ومع ذلك لم تحضر في مرابعها مؤسسات الدولة قط.

بدأت عائشة تحارب في أكثر من جبهة. فمن جهة هي تحشد الأدلة والثبوينات لجلسات المحاكمة. ومن جهة أخرى تنهض بمهمة رجال الأمن الافتراضية:البحث عن الجناة والوشاية بهم؛ ومن ثم تأتي الدولة لإلقاء القبض عليهم، كما في حالات: صالح علي الرصابي، ومنصور علي الرصابي وحسين علي الرصابي، وجمال علي الرصابي، وهؤلاء هم فقط اللذين تم احضارهم الى السجن المركزي بفضل جهودها، فيما بقية الفريق الذي قوامه 12يتمترسون، ويؤدون الدور المنوط به بهم في تشريد من بقي من اسرة عائشة، بإتقان.

في 2007/4/22 أصدر الرئيس توجيهاً صارماً الى وزير الداخلية، كان مفاده:«التوجيه بتحريك حملة بقيادة وكيل محافظة صنعاء، مع صالح دهمش لضبط الجناة الموضحة أسمائهم أعلاه وعددهم 12 شخصاً».

منذ ذلك الحين تدفقت التوجيهات والأوامر، لكن لم يحفل بها أحد في كل مرة. ففضلاً عن خطاب وزير الداخلية لمدير امن صنعاء، وأمر القبض القهري الصادر من النيابة، هناك توجيه لا يفتقر إلى الصراحة، اصدره مدير أمن محافظة صنعاء العميد الركن محمد صالح طريق.

• يحيى أحمد صلاح

توالت الأوامر، الواحد تلوالآخر،إلا أن جميعها لم يغير من الأمر شيئاً.

تفقد عائشة كل شيء. والعالم ما يزال يرفض الإصغاء الى توسلاتها. فهي تجوب شوارع صنعاء بملابس تنكرية كي لا تتعرض هي ايضاً لأي أذى. «ألبس طرحة صومالية من أجل لا يعرفوني»، تقول عائشة.

وقالت إن آل الرصابي عقروا ثوراً عند عصام دويد، وصالح دهمش، ما جعل الأخيران يحاولان تغيير مسار القضة الى صلح، على الرغم من كل ما حدث.

أمر الرئيس لاغبار عليه. وكذلك وزير الداخلية، عدا أن حلقة مفقودة في القضية لاتكف عن إبقائها قيد الفوران.

«أين نروح ؟ عند بوش!» قالت لطيفة، والدة أحد القتلى!. يتوجب على المسؤولين الامنيين الامتثال لتوجيه الرئيس، وسرعة إخماد النزاع، وحقن الدماء،وتقديم القتلة، أياً كانوا، للعدالة.

تريد عائشة أن تعود إلى قريتها مطمئنة على سلامة أخويها الباقين على قيد الحياة، لا تود أن تفقدهم.

لا أسوأ من أن يصرخ المرء، ولا يجد من ينصت له.

• فاطمة الرصابي

• احمد الشظبي

• محمد الشظبي

• علي الشظبي

• علي الحظوري

بافطيم لـ«النداء»: شلّوا الدنيا، وخلّوا اسمي

بغيت بصل بافطيم يبقى بصل بافطيم..

ذهبت إليه وبرفقتي زملاء اصطحبتهم نحمل قراراً من رئيس الهيئة العامة للبحوث الزراعية صادراً في 25 يوليو 2007 يلغي الاتفاقية الاحتكارية التي أبرمتها الهيئة مع إحدى المؤسسات الاستثمارية الخاصة في مايو الماضي والتي أثارت زوبعة كبيرة في أوساط المزارعين وجمعياتهم بوادي حضرموت، وكنا نعتقد أننا نقدم إليه هدية كان يتمناها بعد أن سمح هذا الإلغاء بأن يتمكن هو نفسه صاحب الاسم من إكثار وتسويق البصل المسمى باسمه، ولكننا فوجئنا بأنه قابلنا شاخطاً:

ما الغوا اسمي. مكانكم مخلينهم يترزقون به في غرفة ذات عمود واحد فيها تلفزيون وجهاز ستلايت وسرير متواضع يقابلهما يجلس عليه الفلاح الأشهر في اليمن صالح محفوظ بافطيم (80 عاماً) صاحب اسم البصل الأغلى عربياً. لم نستطع حتى بالدغدغة أن ننتزع ابتسامة من وجه هذا الفلاح السيئوني الأسمر في محاولة منه لإقناعنا بالوقوف إلى جانبه للمحافظة على اسمه من السطو.

الفلاح الذي يفتخر بأنه علّم أولاده التسعة عشق الأرض الذي ورثه من أبيه وأجداده واستطاعوا أن ينحتوا به أسماءهم في قلوب المزارعين والمستهلكين حتى صارت عائلة بافطيم رائدة الثقة والجودة في عالم البذور أياً كان نوعها.

نذكّر أن هذا اللقاء جاء على خلفية تداعيات قضية لا نود تكرار تفاصيلها هنا ونكتفي بما نشر عنها في "النداء" منذ 27 يونيو 2007 حول الاستيلاء على اسم هذا الفلاح من قبل هيئة البحوث الزراعية التي تنكر له أي حق في الاختراع والاستنباط (وحول هذا يشتعل أكثر من موقد) نقدمه بلهجة الفلاح بافطيم العصية على فهمها من قبل البعض بسبب حالة الشلل التي أصيب بها قبل خمس سنوات وظل من حينها طريح الفراش نفسه في الغرفة ذاتها بكامل قواه العقلية المتحدي بها الآخرين.

هذا جزء من الحوار الأول في تاريخ الصحافة اليمنية مع بافطيم، صاحب اسم بذور البصل والقمح والطماطم والقادم الذي لم يسرق بعد.

■ لقاء: هشام علي السقاف

● بافطيم مغصوصاً وإلى اليسار هشام السقاف

■ يوم شافوا ذري بافطيم زين شلّوه..
■ لو ما حافظت أنا على البصل كان ما بتشوفه في ذي البلاد

لا أحد يكذب عليك.. با فطيم اللي لقي البصل.. ولو هو غيره كان سماه باسمه

■ متى بدأت البصل؟

– أنا ما اعرف.. أنا أعطونا إياه أيام قحطان الشعبي أعطونا مصرا.. عفرته.. يوم عفرته حصلت بصلات ماشي كماها.. وكل ما ساعة جابوا لي صنف عفرته.. بس شفت ماشي كماها.

■ أعطوك مصرا وذريته وعفرته وبعدين؟

– لقطت الزين.. وبعد ما لقطته بقيت ازرعه.. والقيت له مطيرة وحدة.. وخليته وحده.. وأنا ألفه بنفسي.. شفته هوذا البصل الزين..عفرته.. وافصله.. ولي هو زين أعفره.. وكل سنة ألقط الزين.. وتميت على كذا كم سنين.

■ متى عطيته أصحاب الأبحاث؟

– اوهوه اوهوه!! ذا كذه من أول.. شلّوه من أول.

■ أنت أعطيتهم إياه أم هم جوا شلوه؟

– جوا شلوه.. جوا هم.. ما انا داري من هم.. جوا قالوا بغينا ذري منك. هم أصحاب الأبحاث

■ من هم؟

– ما اعرفهم.. من إدارة الزراعة، وذروه في البيطرة.. وعفروه فيها ويوم شافوه زين عفروه وبعدين جربوه.. ويوم شافوه زين عفروه.. واعطوه من ذري من ما لقّاه كماي.

■ أنت فرحت يوم سموه بافطيم؟

– لا، لا، ما فرحت.. ولا قلت بغيت شي وشرطت شي.. جوا شلّوا بصل زين فرحت.

■ لكنك فرحت يوم سموه بصل بافطيم؟

– كيه فرحت.. كيه فرحت.. جوا قالوا بغينا ذري يا بافطيم، بعد ما اشتهر عند الفلاحين ذري بافطيم.

■ القمح اللي لقّاه أبوك الله يرحمه الآن سموه معاده باسمه؟

– إيوه.. لكنه أصناف جم.. أصناف جم.. لكن ذا الهلباء حبوه جم.. جم حبوه، شافوه خفيف.

أنا البصل عفرته كله.. كله البصل أنا عفرته.. بعدين جابوا ذري جم..

ولكن الفلاحين تموا قالوا ما بغينا إلا ذري بافطيم.. يوم شافوه زين ويتناقلون، شوه ذا ذري بافطيم.

■ ذلحين ما هم الهيئة اللي سموه بافطيم.. الا الفلاحين؟

– أقول لك الفلاحين هم قالوا بغينا ذري بافطيم..

■ الهيئة تقول هم سموه من شان يكرمونك؟

– هم سموه؟! هيا هيا؟! الاسم شلوه.. الاسم كذه من عاد الحكومة الاولة.. أيام قحطان.

■ الحكومة حتى الأولى قالت هي التي كرمتك بالاسم؟

– الفلاحين كلهم يوم شافوا البصل زين بغوا بصل بافطيم.. وحتى الفلاحين ما شلوه ألا بعد ما جربوه.

■ حتى الحكومة الأولى ما هي هي اللي سمته؟

– لا، لا.. الاَ هو باسمي عند الفلاحين كذا.. أنا الذي زرعته.. هم شلوه باسمي، ما شليته.. وما هو أنا ألقيته من ربها ألا لي جابوه من أيام قحطان وذريوه حتى في الخارج أنا تميت محافظ عليه لو ما هو أنا كان ما حد هو ذا البصل في البلد أبدا.. كان كذا ضاع.. لو ما تميت أنا حافظه كان قد ضاع لاشق.

■ لو ما حفظته انته كان ماشي بصل؟

– ما بتحصّل كماه خلاص.. أنا اللي حفظته.. جابوه من عندي شلوه.. أنا حفظته.. لو ما كان أنا كان ضاع لاشق.. وجابوا هندي ما يحتفظ حتى شهر ونص.. هذا يتمي هوذا هو.

■ لكن بصلك من الهندي؟

– الحكومة جابته أقولك يا ولدي أيام قحطان بعدين أنا حافظت عليه.. وبعدين يا ولدي انته ما تعرف كم قعدت ألقط وأعفر فيه. أنا علمت عيالي كلهم.. علمتهم بعد البصل البطاطس.. علمت عيالي.. واستامن عليهم.

■ الرئيس علي عبدالله صالح جاء زارك؟

– يوم جاء وأنا نايم في البقعة ذي لي خمس سنين كذنا.. ما شفته.. أشوفه في التلفزيون جاء إلى المزرعة.

■ ولو شفته إيش با تقول له؟

– أنا أشوف للتربة.. ما أشوف لحد أبدا.. الاسم حقي ما بغيت شي منه.. ولا بغيت شي من حد... الذري حقي وبغيت الذري يبقى على اسمي ذري بافطيم للناس كلهم.

■ الرئيس علي عبدالله صالح وجه لك بـ5 فدان وحراثة والبئر؟

– يا ريت.. جاء باجمال وجاب جسّامة تشتغل في المزرعة.. والماء في البير خلّص.

■ إيش بغيت؟

– بغيت الذري يبقى بصل بافطيم بس.. هو بصل بافطيم يبقى بصل بافطيم.. ولا بغيت شي.. ولا محتاج لشي.. بغيت بصل بافطيم يبقى بصل بافطيم.. أسم بصل بافطيم ما بغيت حد يقول انه لقاه.. أنا لقيته.. ما حد لقاه.. أنا اللي تابعته من ذري ومن عفر ومن كل شي.. أنا تعبت فيه ما لقوا شي لاشق.. لا يكذبوا عليك.. وكلنا با نموت.

● بمشاركة الزميل/ حسام عاشور

بافطيم في الوثائق الرسمية وشهادات التقدير:

ليس محض أصل وراثي

في عديد الوثائق تظهر هيئة البحوث والإرشاد الزراعي وفرعها في الوادي الحضرمي، غيورين على الحق الفكري، باعتبارهما الجهة المستنبطة لأصناف البصل الشهيرة إقليمياً وعالمياً باسم بافطيم. وفي مطلع العام وجه رئيس الهيئة مذكرة حازمة إلى وزير التجارة والصناعة، يؤكد فيها أن الهيئة هي المستنبطة الوحيدة لهذه الأصناف، ولا يحق لأي جهة القيام بتسجيل العلامة التجارية إلا بعد موافقة خطية من الهيئة لضمان حقوق الملكية الفكرية.

في الأسبوع الماضي واصلت الهيئة الذود عن ملكيتها الفكرية، وقد اعتبرت تغطية «النداء» المخالفات القانونية التي أقدمت عليها وزارة التجارة والصناعة، والهيئة، وشركة الرضا (التي سجلت العلامة التجارية باسمها)، مجرد شائعات «مفادها أن صنف البصل (بافطيم) هو من ابتكار مزارع بالاسم نفسه، في سيئون بوادي حضرموت».تابعت الهيئة في ردها إنكار أصل الموضوع، إذ أكدت في تواضع جم هذه المرة، أن «لا علم لنا بماهية الدوافع الحقيقية وراء نشر هذه الإشاعة، أو خلف مثل ذلك الإدعاء نيابة عن المزارع، وحشره في موضوعات يبدو لنا أن لا ناقة له بها ولا جمل».

نوبة التواضع (القصيرة على أية حال) استمرت في فقرات تالية من رد الهيئة، فبعدما أبدت غيرتها على بافطيم (المزارع هذه المرة) الذي تم «الزج بإسمه في الموضوع»، أقحمت نفسها في أسلوب تغطية «النداء» للقضية، مستغربة أن «يظهر اسم الصحفي تارة (في مادة)، وتارة يختفي من المادة الصحفية لأسباب غير معلومة».

«النداء» لن تهتم بالرد على ما ورد في رد الهيئة من اتهامات بشأن تغطيتها، ولا ترى موجباً لبيان ما خفي على الهيئة البحثية والإرشادية، من أسباب ودوافع، لأنها غير موجودة أصلاً.

لكن الصحيفة ملزمة مهنياً وإنسانياً بإثبات أن فيض الغيرة (لدى الهيئة) على براءة وطيبة المزارع بافطيم مجرد «هشيم تذروه الرياح في وادي حضرموت».

قالت الهيئة الغيورة إن المزارع بافطيم يتم الزج باسمه، وإنها لم تعلم يوماً أنه أدعى أو يدعي انه من قام بتطوير واستنباط أي صنفٍ من أصناف البصل.

من الآن وصاعداً سيتوجب على الهيئة أن تعلم أن المزارع صالح محفوظ يسلم بافطيم، صاحب مزرعة بافطيم لزراعة البصل، يقاضي منذ مطلع العام الجاري كلاً من وزارة الصناعة والتجارة، ومديرِ مؤسسة الرضى لإنتاج البذور والخدمات الزراعية، طالباً من المحكمة التجارية بالعاصمة إبطال وشطب العلامة التجارية (بافطيم) المسجلة باسم المدعى عليه الثاني.

إلى الدعوى القضائية، يمكن للإدارة العامة لهيئة البحوث والإرشاد، الإطلاع على أقوال المزارع الطيب بافطيم في هذه الصفحة، وإذا استعصت بعض المفردات العامية على الفهم، فبوسعها الاستعانة بحلفائها في فرع محطة البحوث الزراعية في الوادي.

تعزو الهيئة استنباط وتحسين الصنف المحلي المسمى «بافطيم» إلى باحثيها وعلمائها في المركز (ذمار) والوادي (سيئون)، محولة الفلاح الذي ينبض حياة وجسارة (رغم الشلل الذي يقعده) إلى محض أصل وراثي!

على أن الوثائق الرسمية تدحض هذا الاستعلاء على بافطيم، ففي شهادة تقدير من مشروع تطوير وادي حضرموت الزراعي، يظهر بافطيم أكبر من كونه «محض أصل وراثي»، وفيها ما نصه:

لقد عمل الأخ صالح محفوظ بافطيم وعلى (مدى) عقدين من الزمن في استنباط صنفين من البذور (القمح المحلي والبصل)، وبهذا الاستنباط فقد قدم إلى الزراعة والمزارعين واليمن بشكل عام عملاً رائداً سيظل حياً على مدى التاريخ».

في شهادة تقدير ثانية من السلطة المحلية بالوادي والصحراء بحضرموت: «تثمن السلطة الجهود الكبيرة التي بذلها الأخ الفلاح صالح محفوظ بافطيم في تحسين زراعة البصل بنوعيه الأحمر والاصفر، والتي أثمرت في التوصل إلى انتاج أصناف بمواصفات ممتازة أطلق عليها «صنف بافطيم»، ونالت الاعتراف محلياً، وسيتم الاعتراف بها عالمياً».

وتقديراً لدور مزارع بافطيم في مجال إنتاج وتسويق البصل، فقد قررت وزارة الصناعة والتجارة في يونيو 2006 منحها جائزة الصناعة لعام 2006.

والشاهد من الوثائق أن بافطيم ليس محض أصل وراثي، أو مزارع أعزل من الخبرة، سُمِّيت أجود أصناف البصل بإسمه بفعل الصدفة أو التعاطف «العلمي والبحثي» من الهيئة، وإنما هو – بشهادة وتقدير الجهات المختصة – مستنبط ومنتج ومسوِّق، ومجتهد أيضاً. وهذه الشهادات جميعها تدحض مزاعم الهيئة الغيورة بأن اصناف بافطيم ليست من ابتكار المزارع، الذي تحمل اسمه.

«النداء» ليست في وارد الخوض على ما جاء في رد الهيئة من تفصيل لجهودها في تحسين أصناف بافطيم. وهي إذ تتفهم حرص إدارة الهيئة (وفرع محطة البحوث الزراعية في سيئون) على إبراز الجهود المبذولة من قبلهما في خدمة الزراعة، لا تملك التسليم بما ذهبتا إليه من نزع أي فضل للمزارع بافطيم. وإلى أن يقول القضاء كلمته الفصل في القضية، فإن من الواجب على الهيئة والشركة اللتين تتنازعان ملكية العلامة التجارية (بافطيم) أن تُعلما القراء عن دوافع وأسباب ولعهما الشديد باسم بافطيم– العلامة التجارية نقصد، لا المزارع المغلوب على أمره. وهل يمكن عزو الأمر إلى مجرد جينات وراثية تجري في دماء المسؤولين في الهيئة والشركة؟

النداء

يمني نجا من الموت بأعجوبة ليدخل السجن بتهمة اللامبالاة وأشياء أخرى، ومع ذلك فالكوابيس لا تكف عن مطاردته

محبوس بجوار الكعبة

يحاول الشاب اليمني توفيق العزكي الإنفكاك من قبضة سجن مكة المكرمة، ولكن دون فائدة. منذ سنتين ونصف وهو غائص في أعماق سجنه، يناشد سفارة اليمن في الرياض وقنصليتها في جدة. أما أسرته اليمنية في صنعاء، فليس بمقدورها فعل شيء من شأنه تقديم أي عونٍ له. فقط تتذكره وتتنهد.

■ علي الضبيبي

● توفيق العزكي

● والده عبدالعزيز

وطبقاً لعائلته؛ فإن توفيق أُدخل السجن في غرامة مالية تكبِّدها لتاجر عسل سعودي كان يعمل لديه، وقبل سنتين ونصف كاد توفيق أن يخسر حياته كلها في حادث سير. لقد انقلبت شاحنة التوزيع التي كان يقودها وهي محملة بالعسل على خط مكة- المدينة، أودى بالسيارة وما فيها، وكتب له النجاة بمساعدة القدر، لكن هذا الحظ السعيد كان فادح الثمن: منذ عامين ونصف وهو في السجن.

حينها واجهه التاجر (الكفيل) بتهمة الإهمال والسرعة واللامبالاة، وأشياء أخرى كانت قاسية ولا تزال كالوخز في صدر توفيق. كان مصدوماً منها للغاية، شعر إزاءها بالخدش والضيق. وكأي يمني لا بد أن توفيق رفع صوته؛ لاسيما وهو يحاول صد التهم. لكن سرعان ما تحولت دفاعاته إلى شجار وصل حد رفع الأيدي، وحين وصلت القضية الى محكمة إصلاحية مكة المكرمة، حُكم بتسديد 200 ألف ريال سعودي للتاجر وبالحبس 6 أشهر- حد قول عائلته، وكان يواجه جلسات المحاكمة دون محام.

وطبقاً لمصادر أسَرية فإن توفيق الذي تعدى فترة العقوبة بعامين، تقدم بدعوى إعسار إلى الحكومة السعودية في رمضان الفائت، وبعد أن تأكد لها ذلك دفعت عنه المبلغ كاملاً. لكن الرجل لا يزال مسجوناً، والكوابيس لا تكف عن ملاحقته كلما تذكر أهوال الحادث.

في 1 يناير الماضي وجهت المحكمة بالإفراج عنه بعد انتهاء المدة، وانقضاء الدين المحكوم به. ويفيد أقرباء السجين أن ملفه رُحّل كاملاً الى هيئة التمييز القضائي على أساس إجراءات الإفراج عنه «وإلى الحين لم يطلق توفيق».

تلقينا نحن في «النداء» رسالة منه يشكو فيها الحال الذي وصل إليه، وتخمة اللامبالاة عند سفارتنا في الرياض، التي راسلها غير مرة ولم تستجيب لندائه. إنها تتجاهل مواطنيها بصورة مخجلة. ويستطرد، توفيق العزكي، وهو من مواطني مديرية «الرجم» محافظة المحويت، في شكواه بحرقة وألم شديدين جراء ذلك: «لا نريد من السفارة القيام بعملية حربية كما فعلت بريطانيا مع إيران، كل ما نطلبه أن يرسلو إلينا مندوب يسمع شكوانا ويخاطب الجهة المختصة في المملكة».

وإلى جوار توفيق 6 سجناء يمنيين يقبعون على ذمم حقوق خاصة، بينهم ناصر يحيى اسماعيل الريمي، الذي يمضي سنتين بدون محاكمة- كما تقول الرسالة.

هكذا تتعامل سفارتنا في الخارج مع رعاياها. ومثلها القنصليات. فلطالما ناشد توفيق القنصلية اليمنية في جدة، فوجد الحال مثل بعضه. كيف يمكن إصلاح نظام الرعاية في سفاراتنا؟! هذا المواطن يعمل في السعودية بطريقة شرعية. إنه حاصل على «فيزا» قبل أربع سنوات ويعمل بكفالة عمر السفياني (تاجر العسل نفسه).

على السفارة والقنصلية أن لا تتحرج من زيارته، أو من طرح شكواه على المعنيين في المملكة. فالرجل يحمل الهوية اليمنية والجواز، وكان يعمل بطريقة مشروعة.

وكانت أسرة توفيق في اليمن حاولت التواصل مع السفير السعودي، عبر البريد الالكتروني، وعرضت عليه حالة العائل الوحيد لها، فوعدها خيراً، وأبدى استعداده للتواصل مع المعنيِّين بشأنه، بخلاف سفيرنا في الرياض الذي رد على رسالتهم بامتنان: شكراً لتواصلكم مع السفارة.

قبل 12 سنة كان توفيق طالباً في الثانوية العامة، ولكن لضعف الحال وتردي وضع الأسرة معيشياً ومادياً إضطره لمغادرة المحويت باتجاه حرض وتهرَّب الى السعودية بحثاً عن عمل. وحين تدرب على العمل في مزرعة النحل التابعة للسفياني في مكة، واطمأن إليه التاجر، أرسله الى اليمن ليعاود الدخول بصورة صحيحة. لكن ماهي إلا سنتان وآل به المقام الى السجن في قضية قضاء وقدر.

بالطبع؛ لقد تزوج توفيق اندوسيتين ورزق من إحداهما 3 أبناء، هي الآن تعيش مع أقارب لها في الرياض، فيما الأخرى رُحلت الى جاكرتا قبل مدة- حد مصادر قريبة منه.

لا يتلقى سجين البلد الحرام أخباراً عن زوجته وأطفاله، إلا ما يأتي من اليمن إذا ما تمكن من مهاتفتهم في لحظة حظ سانحة- ناهيك أنه يصاب بالحزن العميق وهو يرى جموع الزُّوار تقصد أقاربهم الى السجن، فيما هو محروم من زائريه البتة.

في رمضان الفائت؛ كان توفيق يشعر بسعادة غامرة. فقد تفاجأ بمقدم أبويه الى السجن زائرين له، وللبيت الحرام (معتمرين) رغماً عن الظروف الصعبة التي تحاصرهما منذ دخل السجن.

كانا يصليان عند الكعبة ويتضرعان إلى الله أن يأذن بإطلاق سراح ولديهما. وفي تلك الليالي المؤنسات حصل توفيق على مساعدة من حكومة المملكة. لقد دفعت عنه المبلغ كاملاً. وتملكه، كما زائريه الكريمين، شعور بقرب الفرج.

عادت الأم من الحرم مطمئنة تسابق الأب بخبر البشرى. فقد كانا يتوقعان اللحاق بهما في الأسبوع التالي، وظلا منتظرين بجوار سماعة الهاتف حتى ترن بصوت توفيق؛ لكن الصبر طال أمده والأسبوع الى الآن صار سنة.

أسرة العزكي تناشد وزارة المغتربين والخارجية لمساعدتها في الخروج من هذه النكبة التي حلت بتوفيق وضعضعت أجواء الأسرة الهادئة. وتمنت على النائب العام الذي تشعر إزاءه الكثير من الأسر بالامتنان بإطلاق المئات من السجناء، أن يتفضل بالتخاطب مع الجهات القضائية في المملكة لإطلاق سراح إبنها الشاب، لا سيما وليس ما يفيد أو يبرر بقائه.

وإذ تقدر هذه العائلة المشاعر الطيبة التي أبداها السفير السعودي في اليمن، لترجوا منه أن يتدخل، ولو بصورة خاصة، لدى سلطات بلاده.

فلسطيني يُبحر في عامه الثامن سجيناً في مواجهة غريمين؛ الأول غادر اليمن الى القاهرة جواً والثاني اختفى منذ مدة.

خاط فمه بسلك حديدي

في ليلة شديدة الضيق، قبل أسبوعين، وقف نزلاء السجن المركزي بصنعاء على الفلسطيني ابراهيم شرقاوي، وهو يواصل عملية تخييط فمه بالسلك المعدني الذي تعلّق به الأكوات.

كانت الدماء تصب من شفايفه. وكان يزحر بصوت خافت ويحشو السلك، المدبب طرفه، في الشفاه بخشونة. إلى هذا الحد بلغت معاناة هذا السجين الموشك على السبعين. إنه أصلع ومناصف الأضراس وفدائي فلسطيني قديم وأحد مرافقي الزعيم الراحل ياسر عرفات.

عندما التقيته مطلع اغسطس الفائت في السجن، كان يتصبب عرقاً وصلعته تند، وهو يقص فصول مأساته.

يحمل إبراهيم حكماً قضائياً من قاضي المعسرين في تاريخ 3 يوليو الماضي، يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أنه معدم وقد فقد غرماءه. وبخلاف زملائه المعسرين في السجن لا عائد من هذا الحكم، إنه أشبه ما يكون بوثيقة فخرية.

يخرج العشرات من سجناء الحقوق الخاصة إلاّ شرقاوي، ومثله صاحب الجنسية الاسبانية، عبدالكرم الروسي، لأنهما محكومان بشرط واحد: البقاء في السجن حتى سداد المبالغ المحكومين بها. وقد أكد ذلك النائب العام في رده إلى الصحيفة العدد الماضي.

بالنسبة لشرقاوي؛ فلا غرماء ظاهرين يسألونه هذا الحق المحكوم به، فلطالما حاول القاضي المعمري (قاضي المعسرين)، أن يأتي بغرماء الرجل المسن.

كان يرسل لطلبهما فعجز عن ذلك على امتداد جلسات الإعسار (منذ مطلع إبريل هذا العام وحتى تاريخ النطق بالحكم في 3 يوليو).

قبل سبع سنوات انبرى لشرقاوي، وهو الضباط في معسكر صبرا الفلسطيني، رجلان أحدهما يمني والاخر مصري، وجرجرانه الى المحكمة بدعوى مبلغ مالي لا يتجاوز المليون ريال يمني، و في زيارتي الأخيرة إليه في السجن كان ينفي بشدة صحة ما اتهم به: «هذا كلام كذب أنا والله مو نشال». وأوضح الرجل عن شيء، حملني مسؤولية عدم البوح به: «لقد فبركت ضدي هذه القضية لسبب آخر».

يتأكد صدق ما يقطع بصحته شرقاوي من حكم

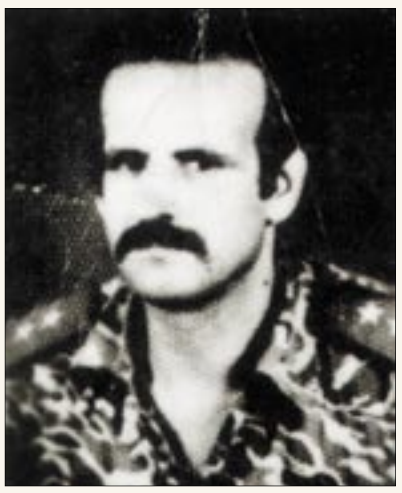

● ابراهيم شرقاوي

الإعسار الحائز عليه. فقد أفاد قسم جمال جميل بأن المحكوم له اليمني محمد يحيى الكبسي قد اختفى، أما محمد عبدالرحمن عمار (المصري) فقد غادر اليمن الى مصر.

لا أخبار جيِّدة ترد الى السجن المركزي بصنعاء، فشرقاوي أُبلغ قبل ثلاثة أسابيع، بأن الحاجة والبؤس تطحن أسرته. وأن أطفاله الأربعة يسترزقون بيتمهم. إنهم يمدون أيديهم للمحسنين، فضلاً عن أن زوجته (يمنية) تعمل في بيوت الناس.

الشرط الذي ورد في حكم محكمة غرب الأمانة قبل سنوات بأن لا يفرج عن شرقاوي إلاّ بعد ان يسدد مبلغ الدين، والذي تتعامل بموجبه النيابة العامة غير قانوني. هذا الشرط من الناحيتين القانونية والانسانية لا يجوز للنيابة العامة، الإعتداد به، فقد أكد المحامي نبيل المحمدي عضو هيئة الدفاع عن المعسرين، في تصريح لـ«النداء» ونشر في اكتوبر الماضي، بأن في حال وجود حكم قضائي متضمن هذا الشرط، فإن «القاضي يساءل عن خطأ جسيم قادح في أهليته لولاية القضاء (....) ومع ذلك لا يجوز للنيابة العامة الإعتداد بما يقرره الحكم القضائي».

---

3 ملايين في ذمة وليد

لا يملك المال للوفاء بها ولا القدرة على نسيان ذلك الحدث الأليم والمفجع الذي هزَّ بنيان شبابه

كلما تذكر وليد قاسم عمر المحرمي ظهيرة يوم الأحد الأخير من يونيو،2004 يندم كثيراً، ويتجشأ نهدة عميقه ولا يستطيع بعدها حبس دموعه.

إنه يوم مشؤوم إشتبك فيه صديقان وأودت قارورة بيبسي بحياة أحدهما. كان وليد يثور غضباً حين رماها باتجاه بشير الكان لحظتها يزمجر غضباً هو الآخر، وكلاهما كان يحاول معاودة الإشتباك، بيد أن الموت كان الى الأخير أسرع.

لقد سقط على الأرض فور ارتطام القارورة برأسه. وأسرع الحاضرون في اسعافه الى المستشفى، لكن محاولات الأطباء فشلت. فقد أخضع للعناية المركزة في إحدى المستشفيات الأهلية ورحل عن دنيانا بعد 9 أيام.

الحادث بالنسبة لوليد شديد الصدمة. وكان يفتح ويطبق جفنيه عينيه بشدة ويداه تخبط فوق رأسه وصدره وركبتيه؛ لا يكاد يصدِّق.

إنها لحظة ندم أبدي غير متوقعة. اعترف وليد (19عاماً) دون مواربة، وأُحضر لما يربو على العشر جلسات من السجن إلى قاعة محكمة جنوب شرق الامانة.

وعلى امتداد عامي الذهاب والإياب من وإلى المحكمة؛ تنازل أولياء الدم، قبيل منطوق الحكم، عن القصاص بوليد شريطة أن يدفع مبلغ 3 ملايين ريال مقابل دية. وعلى ذلك صدر الحكم، وقضى منطوقه بسجن وليد سنتين ونصف لحصول التنازل، وإلزامه بدفع المبلغ المتصالح عليه (3 ملايين ريال).

● وليد المحرمي

كان ذلك في 15 مايو 2006، وكان القاضي عبدالله مطهر الديلمي، رئيس الجلسة.

حتى تاريخ صدور الحكم؛ كان وليد قد قضى سنتين و 9 أيام في سجني الإحتياطي والمركزي، وحتى اليوم بلغت 3 سنوات و5 أشهر + 5 ليال. هو باق في السجن المركزي بصنعاء فقط علىً ذمة المبلغ. وأولياء الدم، ورثة المرحوم، لا ينتظرون سوى ذلك.

الجميع من العُدين محافظة إب. ووفقاً لأحد أقارب الشاب المحبوس، فإن الوضع المادي لعائلته بالغ السوء، ولو كان بمقدورها الدفع لما ظل ولدها يراوح مكانه في السجن، علاوة على مدة العقوبة التي حددتها المحكمة؛ خاصة وهو يبحر في عامه الرابع.

ويجمل الشاب السجين حكماً قضائياً من المحكمة ذاتها، يقضي بإعساره وفقره، ويقطع بعدمية امتلاكه لأموال او عقارات تمكنه من الدفع لورثة بشير احمد شاجع. وأوصى حكم الاعسار هذا؛ الذي صدر بعد 9 أيام من الحكم الابتدائي من محكمة جنوب شرق أمانة العاصمة، بعرض هذا الموضوع على رئاسة الجمهورية.

الاسبوع قبل الفائت؛ تسلمت صحيفة «النداء» ملفاً متكاملاً يحتوي على كل متعلقات هذه القضية، ومرسلاً من لدُن أسرة وليد. والمطلوب عرض الموضوع على الدكتور عبدالله العلفي النائب العام، وترجيًاتها إليه أن يُلحق إسم ولدها السجين في كشف المستحقين لمساعدة الرئيس، أو فاعلي الخير من رجال الأعمال، خاصةً مع قدوم شهر رمضان.

من جانبه أبدى النائب العام موافقته التامة للنظر في الموضوع، والتأكد من سلامة الإجراءات حتى يتسنى له التوجيه على ضوء ما تبين. وقبل ثلاثة أيام أكد رئيس شعبة السجون في النيابة العامة، أن اسم وليد قد رُفع ضمن كشوفات المعسرين الى اللجنة العليا للسجون.

والصحيفة إذ تثمن التجاوب الايجابي معها من مسؤولي النيابة العامة، لتؤكد أن نشرها لموضوع هذه القضية ليس إلاّ من قبيل التذكير للنائب العام والتأكيد عليه، خاصة وأنه قد وعد بذلك وعائلة المحبوس لا تكف عن توسلاتها شديدة الإلحاح كل يوم.

الجنيد تاركاً وراءه المنصورة وسجنها

غادر عبدالحكيم محمد أحمد الجنيد، سجن المنصورة في عدن، الواحدة والنصف ظهر الأربعاء الفائت، بعد مضي 5 أعوام يربض في أحشائه.

بدا عبدالحكيم منهكاً للغاية، وهو يتصل بالصحيفة، لحظة خروجه، وإلى جواره سجين آخر اسمه عنتر، الذي أنهى هو الآخر فترة العقوبة في الحق العام، وكسب دعوى الإعسار التي تقدم بها الشهر الماضي.

وكانت «النداء» نشرت ملخصاً لموضوع الجنيد في صفحتها الأخيرة أواخر يوليو المنصرم، ومناشدته للنائب العام إطلاق سراحه. ودخل السجن، وهو من تعز، إثر نكبة تجارية حلّت بمكتبه السياحي الكان في مدينة تعز وفرعه في المعلا.

وكان النائب العام، وجه مطلع الأسبوع الماضي، نيابات عدن بالإفراج عن 26 معسراً كان عبدالحكيم اولهم.

المحرر: هلال الجمرة
halaagamrh@yahoo.com

الاربعاء 23 شعبان 1428هـ الموافق 5 سبتمبر 2007 العدد (118)
Wed. 23/8/1428 - 5 September 2007

كل يوم يهيئ الصومالي جلده تحسباً لضرب مبرح

«يعلقونا ويضربونا والذي ما يعرف يتكلم عربي يُودف»

20 فأكثر، هو عدد المرَّات التي تعرض فيها الشاب الصومالي عصام علي (30 عاماً) للضرب، مذ لجوئه إلى اليمن في 2002. كثيراً ما تلقى الضرب (اللّطم) من يمنيين نظَّف سياراتهم. «أنا أمسح السيارات، وأحياناً يأتي واحد غسَّلت سيارته يضربني، لأنني أطلبه أجرتي في العمل»، قالها ويده تصفع خده الأسمر الذي تظهر عليه آثار أظافر من اعتدوا عليه.

■ هلال الجمرة

معظم اللاجئين يعملون في مسح وغسيل السيارات، و آخرون يعملون في المجاري والبيارات أو في تنظيف مراحيض وأرضيات المستشفيات. هذا بالنسبة للذكور. أما الإناث فيعملن في الخدمات المنزلية. وأكثرهم لم يجد سوى التسول.

كانوا يحلمون بوطن أكثر أمناً مجازفين بقطع أميال بحرية، نسبة النجاة فيها شبه منعدمة. أعمال وضيعة ورخيصة يمتهنها لاجئ يبحث عن كسرة خبز يشبع بها جوعه.

شكا الكثير من اللاجئين من الانتهاكات التي يتعرضون لها، من ضرب، وقذف.

عبدالرحمن حسن، أحد الصوماليين الذين لجأوا إلى اليمن عام 1996، تعرض للضرب بالجزمة والركل وفي إحدى المرات طعن بالجنبية، عارضاً يديه التي تركت الجنبية آثارها عليهما. هو راح ضحية عمليات سرقة. «يأتي واحد سارق ويأخذ على آخر تلفون أو فلوس فيقوم بضرب جميع الصوماليين، وأحياناً بلا سبب، أو عندما نطلبه اجرة نظافة»، قال مستنكراً أساليب اليمنيين. كما تتعدد أسباب الضرب التي يشنّها الأخيرون على اللاجئين.

لصومالي كلص افتراضي

يحيى الجبلي (صاحب سيارة ينظفها أحد اللاجئين) يتذكر أن شقيقه فَقد الجوال من داخل السيارة: «الصوماليين طيارين (سرق) مرة جاء واحد صومالي يجابر أخي (يتحدث معه) والآخر يشل التلفون من الجهة الثانية للسيارة». وصفهم بالسَّرق. وأضاف مفصلاً الطريقة التي يستخدمها هؤلاء لإخفاء الشيء المسروق: «يلفوه في الخرق اللي يمسحوا بها». ويقول الجبلي إن شقيقه أمسك الصومالي الذي كان يتحدث معه، «عندما فقد التلفون قام بضرب الصومالي الذي جابره وهو اعترف وسار ادّى صاحبه، وجينا ندعنا لهم ضرب مبرح، عيال كلب».

ما يخرجه إلاّ الضرب

يقول حميد محمد (مالك باص): «رأيت أكثر من 30 مرة صوماليين يضربوا، سواء من يمنيين سرقوا عليهم تلفونات، أو من رجال الأمن، أو عمَّال البلدية».

ويتحدث حميد: «مرّة شبحت (أمسكت) اثنين صوماليين وبينهم واحد صغير اللي سرق التلفون». أمَّا كيف استرد جواله، فبطريقة واحدة من وجهة نظر آخرين كثر: «مايخرجه إلاّ الضرب».

إذا سألت مجموعة من اللاجئين: لماذا لم تبلغوا أقسام الشرطة عن هذه الإعتداءات؟ سيكون الرد: «احنا لو رحنا الأمن يحبسونا وما أحد يدي حقنا. بس احنا نوكل الله هو الذي سينصرنا».

أنزه صومالي في فروة

حسن محمد شعيب (35 عاماً) لاجئ صومالي أتى إلى اليمن 2002، له خمسة اولاد في الصومال، كان رأيه مختلف عن الآخرين من أبناء جلدته، منظفي السيارات في سوق فروة، الذين يتجاوز عددهم مائة لاجئة: «أنا لم أضرب منذ لجوئي، اللي يمشي تمام ما أحد يكلمه لكن السرق هم من يضربوا».

يمدحه كل من تعامل معه: «أنزه صومالي في فروه»، يحمل بطاقة من وزارة الداخلية، والمفوضية السامية برقم 9775.

20 جندياً اعتقلوا 21 صومالياً لمدة 21 يوماً

برغم أن شعيب عرف بأنه ذو أخلاق رفيعة، إلا أن رجال الشرطة لا يفرقون بين الجيد والسيئ. هو يتذكر حادثة في الصيف الماضي: «سرقوا تلفون لكن الأمن يأخذ كل الأسود 20 شرطي قامو باعتقالنا». ظل شعيب 21 يوماً مسجوناً في قسم «علاية» ثم رحل إلى النيابة. وافرجوا عنه. «ما عندي شيء وانا مظلوم»، قال شعيب.

20 جندياً قاموا باعتقال 21 صومالياً لمدة 21 يوماً في سجن علاية. واحد من العساكر أكيد كان «عطف» اعتقل 2 صوماليين مرة واحدة، لكن بقية الجنود اكتفوا الواحد منهم باعتقال صومالي واحد.

«اللي ما يعرف عربي يودف»

صفر أحمد حسن- أحد اللاجئين الصوماليين- تحدث عن الضرب والتعذيب الذي يتلقونه: «ضربني أحد العساكر بصميل في رأسي حتى شجّه. نزفت قليلاً وأخرجوني من قسم الصياح»، وواصل: «يضربونا ويعلقونا ويربطونا بكرسي، إلى أن تعترف أو توريهم بيت الذي سرق، واللي ما يعرف عربي يودف». كما رجّح كلام زملائه عن اعتقال الأمن جميع الصوماليين الموجودين حين مداهمة الشرطة للسوق.

أمَّا الجهات الأمنية فقد صرح مصدر مسؤول في أحد أقسام الشرطة: «يتم اعتقال عشرات اللاجئين وتهديدهم حتى يضطر السارق إلى الاعترف ومن ثم الإفراج عن البقية وإيداع المجرم وتحويله إلى النيابة».

فيما رفض آخرون الإدلاء بتصاريح، ونفى البعض حدوث أي ضرب او تعذيب يمارس ضد هؤلاء داخل السجون. كما انتقد احد مندوبي المباحث في أحد الاقسام هذه الأساليب واصفاً إياها بالقديمة: «امّا الآن فالوضع مختلف تماماً نحن نتعامل معهم بكل أدب».

البلدية تأخذ 1100 ريال غرامة من اللاجئين

لا يتوقف اعتقال اللاجئين على رجال الأمن، فبلدية النظافة تداهمهم أحياناً، لتأخذهم الى سجون خاصة بها، أو إيداعهم لدى أقسام الشرطة، حيث يتم اعتقالهم جماعياً.

يقول شعيب: «البلدية اخذتني أكثر من عشر مرات». عبدالرحمن دخل سجون البلدية مرات عديدة. غير أنه يتهرب منها حالياً: «سجن البلدية ندخل يومين او يوم- ويأخذوا منا غرامة مالية تصل إلى 1100 ريال ويخرّقوا لنا التنيك لأننا نغسل السيارات فوق الزفلت ويتطعفر الماء في الشارع».

سجون ممنوعة

ليست أقسام الشرطة وحدها هي التي تحتجز اللاجئين، ثمة سجون خفية يمنع الولوج إليها (سجن الجوازات يحتجز فيه عدد كبير من اللاجئين، و تعرض البرلماني أحمد سيف حاشد للضرب والتوقيف لساعات عندما حاول اختراقه، لكنه اكد وجود سجناء لاجئين تتجاوز مدتهم 3 سنوات. والسجن المركزي)، سردها الكثير من رجال الامن عندما كنا نبحث عن فجوة لاختراق بعض السجون الصغيرة.

يخشى اللاجئون دخول أي سجن كان، ليس فقط لأنهم يتعرضون للضرب والتعذيب وأخذ الغرامات، والرشوات. بل لأنه يمنعهم من ممارسة حريتهم في الشغل، وهو بمثابة قطع أرزاقهم.

يقول شعيب: «لما نشتغل على حريتنا بألف ريال، لكن يوم بلدية ويوم عساكر وايام في السجن».

إنخفاض مستوى المعيشة

المطاردات والتعسفات لا تعيق اللاجئ فقط، فهي تعيق كذلك المواطن اليمني. «مش احنا بس اللي يشلّونا البلدية، اليمني يؤخذ ويغرَّم»، يتحدث صفر بحزن. اليمني لا شك يعاني كاللاجئ، لكن الوضع بالنسبة للثاني أسوأ؛ فالأول يجد من ينفق على أسرته في فترة اعتقاله، فيما الثاني لا يجد من يعيلهم أو يسأل عنهم أثناء احتجازه، هكذا وصف غالبية اللاجئين تردّي وضعهم المعيشي.

يشكو اللاجئون إنخفاض مستوى معيشتهم، وعدم وجود فرص عمل تمكنهم من استمرار العيش مع أولادهم وزوجاتهم، بلا خوف من الموت جوعا.

عايشة إسماعيل (من الاورومو، اثيوبيا) لا تستطيع العمل، وهي بلا عائل. «أعيش وحيدة مع طفلتي، لكني لولا بعض الأورومو العاملين، لمت أنا وطفلتي جوعا، ولولاهم لرميت في الشارع»، قالت عايشة بنبرة يائسة. هناك حالات أكثر سوءاً لم نتمكن من الوصول إليها.

فوق ذلك، وضعهم الصحي رديء والأردأ انهم لم يتلقوا أي مساعدة علاجية أو معونات معيشية من المفوضية السامية للأمم المتحدة، التي أشار إليها كل لا جئ ممن قابلناهم قائلين إنها. تأخذ المعونات الدولية والعلاجات، لكنها لا تعطيهم شيئاً سوى البطاقات، حسبما قالوا.

مجموعة من اللاجئين يبدون إمتنانهم نحو المستشفيات الحكومية (الثورة، والكويت) كونها تعفي اللاجئ من رسوم المعاينة، أما العلاج فيتكبدون شراءه بأنفسهم. يقول علوان بكري (لاجئ من الأورومو): «لم تعطني المفوضية لا علاج ولا مساعدة ولا حتى بطاقة».

إشاعات كثيرة كاذبة يوجهها بعض اليمنيين للاجئين، مفادها أنهم يتقاضون ما لا يقل عن 100 دولار شهرياً. اللاجئون ينفون ذلك. والشيخ حسن بررو (شيخ جمعية اللاجئين الاورومو) يجزم أنه «لا توجد سوى السمعة الكاذبة، والإخوان اليمنيين دائماً يقولوا انتم تأخذوها بالدولار وإلا من أين تلبسوا». كما ألمح إلى أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لا تعطيهم شيئاً سوى قليل جداً من العلاج، أما إذا كان ثمنه باهضاً فتدعي عدم وجوده.

اللاجئة كفريسة سهلة

الاحتقار والنظرة الدونية التي يمارسها اليمنيون على اللاجئات تتجاوز الهمز واللمز إلى محاولة الإغتصاب وممارسته، إذا سنحت لهم الفرصة.

عديد لاجئات انتقدن هذه المحاولات البشعة التي يتعرضن لها من قبل مسلمين، وداخل دولة إسلامية، قائلات إنهم يبعثون الرعب والخوف في قلوبهن. خضراء عبدي، شابة صومالية لجأت في 2003، حاولوا اغتصابها أكثر من مرة، إحداها: «انا كنت نائمة بجانب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وباغتني رجل في الليل كان يحاول تعريتي، الا انني استيقظت مذعورة وصرخت فهرب»، قصَّت حالتها وعيناها تدمعان.

أخريات أرادوا إكراههن. وهناك من اغتصبن بأياد أمنية -طبقا لمعلومات حصلت عليها «النداء»- داخل المبنى المجاور للمفوضية، كن قد هربن إليها أثناء مطاردة الأمن لهن في إحدى الإعتصامات التي نظمها اللاجئون احتجاجاً على ظلم المفوضية، نشرت «النداء» قصصهن في أعداد سابقة. ومنها حالة «ليزا» التي أُستدرجت إلى خارج مدينة إب، وسجنت في قضية آداب.

جمال عبده (أحد الناشطين الأورومو) استنكر هذه الممارسات، ووصفها بالسخيفة والإجرامية. «نحن في بلد الإيمان ومع هذا لا نأمن على نسائنا، عندما تخرج المرأة اللاجئة يتحرش بها بعض الاشخاص باللمس والمغازلة والسب والقذف». وأضاف: «لا يفهمن الكلام العربي وخاصة نساء الأورومو».

عبدالكريم محمد (مواطن يمني في الثلاثين من عمره) يروي أن «أحد أصحابي عندما يرى لاجئة خاصة في الليل يستمر في ملاحقتها وإذيتها محاولاً النيل منها بشيء حتى ولو لمسة». ومنتقداً التصرف السخيف الذي يصدر من صاحبه: «معظم اليمنيين وخاصة بعد القات يحاول مضايقة النساء أيا كانت، ليس فقط الصوماليات». أكدها الكثير من الاشخاص. فيما يوضح أحد المواطنين (لم يطلعنا على اسمه): «إن اللاجئة دائماً هي أكثر من تتعرض للإيذاء، حتى أن البعض لو سمعها تستنجد أو تصرخ لا يأبه لصراخها». الكثير من عامة الناس ينظرون الى المرأة اللاجئة كفريسة يسهل اصطيادها.

المحرر: أوسان الكمالي
Awsan_m112@hotmail.com
النداء
الاربعاء 23 شعبان 1428هـ الموافق 5 سبتمبر 2007 العدد (118)
Wed. 23/8/1428 - 5 September 2007

بنيل كأس البطولة العربية المدرسية

أخيراً.. كرة اليمن تتحصل على إنجاز

■ «النداء»

توّج منتخبنا المدرسي لكرة القدم نفسه بطلاً للبطولة العربية الثالثة لكرة القدم بعد فوزه على نظيره العراقي بهدفين لهدف في المباراة النهائية للبطولة التي أقيمت بينهما يوم الجمعة على ملعب المريسي بصنعاء، وحل المنتخب العراقي وصيفا للبطل والمنتخب الكويتي ثالثا بعد أن انسحب المنتخب المدرسي الإماراتي لظروف خارجة عن الإرادة.

المباراة بدأت رتيبة في الشوط الأول فكان أكثر اللعب في الوسط مع محاولات من قبل المنتخب العراقي بالظفر بهدف مبكر ليربك منتخبنا، لكن منتخبنا تنبه لهذا الأمر فشكل هجومنا طلعات ممتازة كان لها الدور في تهديد الحارس العراقي وكانت أكثر الهجمات فاعلية من قبل ماهر بن همام الذي سدد كرته ليجد الحارس بالمرصاد ويحيلها إلى ركنية وعاد مجدداً اللاعب ذاته لتهديد المرمى العراقي لكن الحارس العراقي لم يسمح لبن همام بالتسجيل فتصدى لكرته مرة أخرى، ولكن لم يطل هذا الحال فقد كان لاعبونا مع فرحة أتتهم في الدقيقة 42 عبر عبد الله يسلم الذي توغل في منطقة الدفاع العراقي ومن بين اللاعبين وحارس المرمى الذي تقدم لإيقافه لكن على غير المتوقع استطاع عبد الله التعامل معها بعقلية الهداف والخبرة المكتسبة من اللعب مع الفرق الكروية المحلية أسكن كرته على يمين الحارس ويطلق الحكم صافرته معلناً هدفا يمنيا أولا. وفي الدقيقة 45 كاد صاحب الهدف الأول أن يعززه بثان بعد انفراده بالحارس إلا أن العارضة أبعدت الكرة إلى خارج الملعب. وشهدت الدقيقة الأولى من الوقت بدل الضائع تسديدة قوية من ماجد صالح أمسكها الحارس العراقي على دفعتين لينتهي الشوط الأول بتقدم يمني بهدف دون رد.

شهد الشوط الثاني تحسن الأداء ليقدم الفريقان مباراة قوية خاصة مع بحث المنتخب العراقي عن تعديل النتيجة ليشهد هذا الشوط أفضلية عراقية مع تراجع منتخب اليمن للحفاظ على تقدمه.

ونجح المنتخب العراقي عبر مهاجمه سالار عبد الجبار من تعديل النتيجة في الدقيقة الـ42 من الشوط الثاني، إلا أن منتخبنا استطاع التقدم مرة أخرى وتسجيل هدف الفوز في الدقيقة الأخيرة من الزمن الأصلي للشوط الثاني عبر هداف البطولة عبد الله يسلم ليسجل الهدف الثاني له ولفريقه في المباراة والهدف الشخصي الخامس له في البطولة ليعيد الابتسامة إلى جمهوره الكبير الذي آزره خلال مجريات المباراة، وانتهت المباراة بعد محاولات يائسة من قبل المنتخب العراقي في الوقت بدل الضائع لتعديل النتيجة ليطلق الحكم المصري جهاد أبو جريشة صافرته معلنا فوز اليمن بلقب البطولة لأول مرة في تاريخ الكرة اليمنية.

في البطولة حصل اللاعب اليمني عبد الله يسلم على لقب هداف البطولة برصيد خمسة أهداف. فيما اللاعب السعودي يحيى الشهري حصل على لقب أفضل لاعب في البطولة. وحصل حارس المرمى الجزائري بن مالك بو علام على لقب أفضل حارس، والمنتخب المغربي على لقب الفريق المثالي.

وعقب المباراة كرم وزير التربية والتعليم، د/عبد السلام الجوفي، ومعه رئيس الاتحاد العام لكرة القدم الشيخ احمد العيسي وعدد من الوزراء والمسؤولين، المنتخبات الفائزة بالكؤوس والميداليات الذهبية والفضية والبرونزية.

رئيس الجمهورية يهنئ المنتخب بما حققه

وكان الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية علق على ما حققه منتخبنا المدرسي من فوز يعتبر فوزا لكل الرياضيين اليمنيين، ودافعا لمزيد من الإبداع والإتقان بما من شأنه الارتقاء بمستوى الرياضة اليمنية، وإعلاء مكانة اليمن على المستوى الإقليمي والعربي والدولي. وكان تعليقه على ذلك خلال استقباله أعضاء المنتخب الوطني المدرسي لكرة القدم (بطل العرب) والجهاز الإداري والفني للمنتخب، وتهنئته لهم بمناسبة فوزهم بالمركز الأول في البطولة العربية المدرسية الثالثة لكرة القدم، والتي استضافها اليمن في الفترة 20 – 31 أغسطس 2007، بمشاركة 13 دولة عربية.

إنجاز قد لا يستمر!

أوسان الكمالي

الإنجاز الذي تحقق مؤخراً بالفوز بالبطولة العربية المدرسية للاعبي منتخبنا، وخطف كأسها وميدالياتها الذهبية، يجعلنا نستبشر خيراً بأول إنجاز كروي لم يسبق أن حققه "كبارنا"، وسبق فقط أن حقق لاعبو منتخب الناشئين (منتخب الأمل سابقاً) ببلوغهم نهائيات كاس العالم للناشئين.

ما قدمه اللاعبون في مباريات البطولة من مستوى عال وتجهيز بدني وفني محكم يؤهلهم لأن يكونوا منتخبًا شابا راقيا، قد يحرز الكثير مستقبلاً في حال تم تطويرهم أكثر وبناؤهم بشكل أفضل ورفدهم أيضا بلاعبين شباب يزيدون من فاعليتهم.

لكن إن تم إهمالهم وتنتهي مهمتهم بانتهاء البطولة فهذا ما حدث سلفاً لمنتخب الأمل الذي فقد الأمل وتم حرقهم بعد أن تم تطوير "مسماهم" من منتخب شاب إلى منتخب أولبي إلى منتخب أول مع بعض الإضافات!

فهذا شيء محبط للغاية يوقف فاعلية هؤلاء الشباب سواءً منتخب الأمل سابقاً أم منتخبنا المدرسي حالياً؛ فما إن تم تغيير مسمى منتخب الأمل سلفاً حتى دب فيهم التقاعس وتراجع مستواهم بعد أن انصدموا بهذا الواقع الكروي المهترئ والعقليات الإدارية المغلقة التي رمت بهم في فخ التطوير فتأثروا بمن سبقوهم وأصبحوا نسخة مكررة منهم (أي لاعبي فرقنا الكروية المحلية) فأصبحوا لا يهتمون لتدريب ولا لرقيب، فبعد أن يرى حال سابقيه ينصدم بما يراه؛ فلا اهتمام من إدارة الفريق ولا اهتمام من الاتحاد ولا عقلية الاحتراف ترفع من المعنوية ولا التدريب يؤهل لمنافسة الفرق المحلية حتى (وليس الخارجية). وأمام كل هذا يتعثر اللاعب بأكثر من مطب يجعله يتراجع إلى الوراء ويندم على خوضه غمار اللعبة في هكذا حال.

إن ما حدث لمنتخب الأمل سلفاً يحفز فينا التفكير بمستقبل شبابنا وبراعمنا كيف أن الاتحاد يحرقهم واحداً تلو الآخر دونما أن يفكروا ولو لمرة بعقلية المهتم والمطوّر لا عقلية التهافت على الإنجازات حتى ولو على حساب نفسية وجاهزية اللاعب نفسه، فهو يجهد نفسه أكثر بعد أن تم ترقيته لمنتخب الكبار، حتى يحصد إنجازاً لكنه ينصدم بقوة الآخر فما يكون منه إلا أن يرحل.

وحتى لا أفقدكم نكهة الإنجاز بالمنغصات السابقة، دعونا نفرح بما أنجزه شبابنا ولنبتسم للغد ربما نجد أن الحال قد تغير. ولنتفاءل بالخير.

●●●

لكم نسعد حينما يرتقي مستوى لعبة ما! ونسعد أكثر حينما يستمر هذا الرقي بالتطور نحو الأمام دونما توقف. لكن أن نتقدم خطوة ونعود خطوات، فهذا غير مقبول؛ لأننا نعتبرها مغالطة وسوء تعامل مع لاعبي اللعبة.

إن سبب تراجع مستوى إنجازات لعبة ما لا يكون ناتجاً إلا من إهمال واكتفاء من إدارة الاتحاد لهذه اللعبة. فبدلاً من الاهتمام أكثر بتطوير مستوياتهم يكتفون فقط بالتهنئة والتكريم ثم يعودون إلى شرانقهم، والمتضرر الوحيد في هذا هو اللاعب الذي يبكي على حاله فيأخذ حفنة الريالات ويذهب إلى "لا" مصير.

وداعية جماهيرية حافلة لنجم الملاعب شرف محفوظ

على معلب 22 مايو الدولي بعدن أُقيم مهرجان اعتزالي جماهيري كبير ومباراة وداعية. المباراة شارك فيها نجوم الكرة اليمنية من جميع أندية الجمهورية وفريق التلال ونجم الكرة السعودية اللاعب الدولي حسين عبد الغني قائد فريق أهلي جدة والمنتخبات السعودية من طرف، ولاعبو فريق نادي الترسانة المصري من طرف ثان.

أنهى لاعبو الترسانة اللقاء الودي بفوز بهدفين مقابل هدف على نجوم التلال والكرة اليمنية. هدفا الترسانة جاءا من قبل نجم الترسانة أحمد فرغلي، الأول في الشوط الأول الدقيقة 17، وسجل هدفه الثاني مع نهاية الشوط الثاني. فيما كان هدف نجوم التلال من قبل اللاعب الدولي خالد بن بريك في الشوط الثاني، وانتهى اللقاء بفوز الترسانة 1/2.

وفي المباراة قدم الكابتن شرف لمحاته الفنية المعتادة الرائعة خلال المدة التي شارك فيها قبل أن تقام له مراسيم الاعتزال في الشوط الثاني من المباراة وتكريمه من قبل القيادات الرياضية والشخصيات الاجتماعية ورجال الأعمال والشركات.

وطاف به زملاؤه اللاعبون في النادي والمنتخب الوطني وأعضاء فريق الترسانة المصري في أرجاء الملعب أمام حضور جماهيري كبير بلغ قرابة الثلاثين ألف متفرج.

حضر المهرجان محافظ محافظة عدن احمد محمد الكحلاني ورئيس الاتحاد العام لكرة القدم احمد صالح العيسي والرئيس الفخري لنادي التلال احمد علي عبد الله صالح ورئيس النادي الدكتور عبد الوهاب راوح رئيس نادي التلال وعدد آخر من المسؤولين والقيادات الرياضية في المحافظة. وتلقى الكابتن شرف محفوظ تكريم العديد من الوزراء والوزارة والمؤسسات والمسؤولين في المحافظة والشركات وقطاعات رأس المال بمبالغ مالية.

دخلت جو الحسم..

بطاقة التأهل الرابعة تشعل المنافسة بين ثلاث فرق في دوري المظاليم

تنطلق اليوم وغداً مباريات الجولة السابعة عشرة وقبل الأخيرة لدوري الدرجة الثانية لكرة القدم، لكلتا المجموعتين الأولى والثانية.

وقد حسمت في المجموعة الأولى بطاقتا الصعود لدوري الدرجة الأولى لفريقي وحدة عدن و22 مايو. في حين تسيد زعامة المجموعة الثانية وبلا منافس، فريق شباب الجيل بعد عرض رائع ومستحق خلال مباريات الذهاب والإياب، فيما تبقت البطاقة الأخيرة لتتصارع عليها ثلاث فرق تطمح أن تلحق بـ شباب الجيل إلى دوري الأضواء، وهي: شباب صنعاء بـ29 نقطة، وشمسان بـ26 نقطة، وأهلي تعز بـ26 نقطة أيضا.

وعلى شعب صنعاء الفوز في مباراته القادمة مع شباب الجيل في الحديدة. وقد تُخلط الأوراق، ويؤجل الحسم إلى الجولة الخيرة، خصوصاً إذا ما خسرها. وكان الشعب قد خسر مباراة الذهاب في أرضه من شباب الجيل، وبالتالي قد يتوقف رصيده عند الرقم 29.

وفي الوقت نفسه تنتظر شمسان وأهلي تعز مباراتان سهلتان نسبياً أمام سمعون وأكتوبر شبوة على التوالي، وإذا ما فازا فيهما سيرتفع رصيد كل منهما إلى 29 نقطة أيضا؛ ليتساويا وشعب صنعاء، وبالتالي تكون الجولة الأخيرة هي جولة الحسم.

أول قناة فضائية متخصصة.. هل تكون تقليدية؟!

يترامى إلى أسماعنا أنه يجري التحضير لإطلاق أول قناة فضائية تخصصية تهتم بمجالات التعليم والشباب والسياحة، والتي ستُبث في نوفمبر القادم، لكن التساؤل الذي يطرق أسماعنا حتى يخترق طبلة الأذن هو: كيف لفضائيتنا الجديدة أن تبث برامجها المتنوعة في حين أننا لم نستطع إيجاد قاعدة شبابية في فضائيتنا العجوز التي يطغى عليها الطابع الروتيني وتقل فيها المواضيع الشبابية، وإن وجدت فهي تكون برامج روتينية عقيمة مكررة الأفكار وغير مستحدثة؟ فهل يأتينا من سيقومون على القناة الجديدة بمعلبات القناة الفضائية وتكرارها على مرآنا؟!

ثم كيف ستقوم القناة والقناة الفضائية الأساسية لا تملك معدات كافية أو استوديوهات متكاملة بالشكل الحديث والمطلوب؟ ربما ستكون البرامج على الهواء الطلق أو تحت الأشجار "كما في الكتّاب".

لسنا متشائمين، ولا نريد بث إحباطات لكن كما يقولون نعرف البئر وغطها فهل سيجود مسؤولو الفضائية عليها بما يكفي ويبنونها على أساس يضمن لها عدم الإغلاق والحضور الجماهيري. حتى لا تكون مجرد قناة شكلية تبث معلبات قديمة أو أفكار شابت وظهر عليها علامات الترهل من كثر تكرارها؟!

عموماً نتمنى لحبابي القناة التوفيق ونتمنى أن يبعث في القناة روحا شابة، فهو يستحق المكانة التي نالها بعد أن أنصف بتعيينه مديراً عليها.

حول قانون تأليه الرئيس!

عبدالعزيز البغدادي

إن كان مشروع هذا القانون المسخ المسمى ظلماً وعدوانا «قانون حماية الوحدة الوطنية والجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي»، قد مر فعلاً على مسمى هذه الحكومة المبجلة، وأنه كان لها رأي في إقراره ومن ثم إحالته لمجلس النواب، أو مسمى مجلس النواب، فإن من المستحيل أن يكون بين أعضاء هذه الحكومة من يعي معنى الثورة أوالجمهورية أوالوحدة أو أن يكون له علاقة بهذه المسميات. ونضيف إليها مسمى الديمقراطية؛ لاعتبار أننا بين الدول الديمقراطية الناشئة، كما قيل.

والديمقراطية كما هو معروف منظومة يتفق جوهرها مع جوهر النظام في السباق الجاري في كثير من البلدان للفصل بين الشكل والمضمون. وإذا كانت الثورة والجمهورية تبدأ بتحديد أهدافها نظرياً، ومن ثم السعي لتحقيق هذه الأهداف على أرض الواقع، فإنني أزعم أن أهداف ثورة سبتمبر -1962 الستة، تحتوي على ما يؤهل من يطبقها لأن يوصف بالديمقراطية. ولعل المهدف الأول من هذه الأهداف كاف للاستنتاج أن غاية النظام الجمهوري هي إزالة سلطة الفرد المستبد وإحلال سلطة الجماعة (الشعب) محلها حكم المؤسسة حكم سيادة القانون، وأن هذه الثورة تعني في أبجديتها أن ولي أمر الرئيس والمرؤوس في دولة المواطنة المتساوية هو الدستور فالمواطن، طبقاً لهذا المفهوم يشمل الرئيس كذلك، وطالما والأمر هكذا فإن الرئيس سيكون من البشر وأنه غير معصوم وليس إلهاً! طبعاً لا أطمع من أعضاء الحكومة أن يكون لهم هذا الرأي لأنهم بالتأكيد لو فكروا مجرد التفكير- في هكذا رأي أولو عولت عليهم أن يفكرو هكذا، فإنني سأكون مطالبا لهم أن يكونوا غيرما هم عليه.

عموما كنت آمل أن يوجد بينهم من يتحلى بقدر من واقعية وبعد نظر الاخ محمد عبدالله القاضي، الذي ظهر في المقابلة التي أجراها معه علي الجرادي في صحيفة الأهالي العدد (8) تاريخ 18-2007.8 والاخ ياسر العواضي في تصريحاته الاخيرة!.

ولست هنا واضعاً نفسي موضع من يوزع صكوك الوطنية والثورية إنما أعبر عن رأيي حول موقف هذه الحكومة إزاء قانون أو مشروع قانون بهذه الدرجة الخطورة.

واضح أن موقف أعضاء الحكومة ينبع من محافظتهم على مواقعهم التي ساقتهم إليها الأقدار وعين الرضى دون أي اعتبار آخر من الاعتبارات المفترض أن تراعى عند تشكيل أي حكومة في أي بلد سعيد في العالم!.

من المستحيل أن تفكر هكذا حكومة بأن الرئيس مجرد مواطن له حقوق المواطن، وعليه واجباته، وتسمح بأن يمرر باسمها مشروع مثل هذا القانون الذي يجعل الرئيس في المادة (11) منه إلها، لايجوز مطلقاً التعرض لذاته أو لشخصه بأي شكل من الأشكال. (هكذا كما في جزء، من المادة «11» التي عاقبت على من يفعل بالحبس مدة لا تقل عن سنتين). والقانون أو مشروع القانون برمته لا يستحق أن يناقش لأن مجرد طرحه جريمة تهدف للمساس بالوحدة في الصميم. وشرح هذا قد يطول، لكن لو جاز التبسيط لقلنا إن قانون حماية الوحدة هو دستور دولة الوحدة، وإن حماية الوحدة ليست بحاجة إلى قانون أيها الوحدويون، لكنها بحاجة إلى فعل وحدوي.

الوحدة قامت بناءً على دستور الوحدة واتفاقية الوحدة التي تمت بين نظامين. وحينما تفاقمت الأزمة بين شريكي الوحدة جاءت وثيقة العهد والاتفاق لتكون وثيقة مكملة للاتفاقات وللدستور، وانتصار أحد الشريكين في حرب 1994 لا يعطيه الحق لأن يتحول إلى خصم وحكم على شريكه الآخر.

هكذا يكون منطق الشراكة. الوحدة بحاجة إلى صدق في التعامل مع عقد الشراكة الذي أعتقد أن له من الاتفاقات والتنظيرات ما يكفي. ولا يعوز الوحدة أبداً إلا الاحتكام لمنطق الشراكة الوطنية، لا أقصد مع طرف سياسي بذاته إنما الشراكة الوطنية مع المواطن بمجمله، وليس وفق رؤية شمولية ديماغوجيه، أو بمنطق الاستحواذ والسيطرة!!

بهذه الرؤية أرى أن واضع مشروع هذا القانون يرى أن الفرد فوق الوطن ويخطط لوضع مسمار جديد في نعش الوحدة! هذا المشروع هو آخر اعتداء على قيمة الوحدة كسلوك وكممارسة. ولا أرى في الأفق أن هناك مجالا لناصح للنظام لأن وظيفته، كما يبدو من الوهلة الأولى أن يحول الوحدة- الحلم من خلال الممارسة إلى كمين ضدها.

تحرير الإعلام من قبضة الحاكم... والجهلاء

إلهام الوجيه

ليس هناك أقوى من فكرة قد آن أوانها... تبادرت إلى ذهني هذه الجملة التي قرأتها ذات زمن ولم أجدها مناسبة للاستدلال سوى هذه اللحظة.

تحرير الإعلام من قبضة الحاكم... ومن قبضة الجهلاء كذلك. الحاكم وعرفناها، أما الجهلاء فلا بد من وقفة لمعرفة المزيد عنهم.

وليس هناك من داع لأعيد ما حفظناه عن ظهر قلب نحن المشتعلون ثورة وحنقا ونزقا ضد الفساد والمفسدين (الحكام) والذين اخترنا لهم أسوأ الصفات وأكثرها دموية وطغيانا، لنصف أنفسنا نحن الرافضين لهم بالباحثين عن العدالة وعن الحرية وعن لقمة عيش كريمة... جعلنا أنفسنا أخيارا ببساطة ووقاحة من يطلق على نفسه الصفات ولا ينتظرها من الآخرين!

الإعلام يا سادة يا كرام هو تلك القوة والسلاح الذي تقاوم به الشعوب حكامها ويقاوم به الحاكم كل من قد يعارضه. ولأنه يمتلك كل تلك القدرة التي لا تخفى إلا على جاهل، فقد تسارع الجميع إلى امتلاكه، وليس لأجل الدفاع عنه وعن وظيفته الحقيقية في التنوير والتغيير. بل واستطاع الملتصقون بهذه المهنة من كلا الطرفين تحويل تلك الغاية إلى غاية أخرى هي طمس الحقائق وتشويهها والكذب أحيانا باسم الحرية ومحاربة الفساد.

كان للحاكم الحظ هنا أيضا في امتلاك الإعلام كما امتلك الكثير من الحقوق التي لا تعطى إلا لذاته العظيمة. وأمام هذا الاستيلاء الذي لا أنكره الآن بقدر ما أرى استيلاء من نوع آخر يسيطر على إعلام الطرف الآخر الواصف لنفسه بالمستضعفين في الأرض، استيلاء مخزيا يرمي عرض الحائط بكل القيم والأهداف التي يتشدق الطرف الآخر بالدفاع عنها وتقديم التضحيات لأجلها. استيلاء يتمثل بانعدام المهنية والتقنيات، وعدم الالتزام بمواثيق شرف وليس قوانين تجرم الخداع والتلفيق والمزايدة. وتجاهل طرف مهم في هذا النزاع خفي لا يراه المتنازعون رغم أنه الأهم على القائمة وهم أولئك المتفرجون والقارئون والمستمعون لكل تلك الحروب الطاحنة والتي لا تقدم حبة قمح واحدة أو حتى قطرة ماء على الأقل بل ويدفعون ثمن كل ذلك النزاع من ثقتهم واستمرارهم بالإيمان بغد أفضل ليتساءلوا بكل براءة وجرأة عن الفائدة من حرية للإعلام مع جوع ينهش الأرواح وجهل يتلذذ بالتربع على عرش العقول، ممتلكين للحق في رؤية الحرية كمطلب برجوازي أشبة بالمطالبة بالجاتوه والناس لا تجد رغيف الخبز.

لا أدافع عن القيود، ولكنني أشير إلى تعددها وتنوعها وليس انحصارها في حرية الإعلام الذي أعتقد أن الحاكم يعلم تماما أنه باللعب على هامشها تزايدا ونقصانا لا يقوم بذلك الفعل لأجل فزعه منها كون تقييد الإعلام لا يحقق هدفه الآن في ظل وجود الفضائيات والإنترنت، بل هو لأجل هدف آخر هو جعل حرية التعبير كبديل للديمقراطية التي لا يمثل الإعلام فيها سوى واحد من مجموع لمظاهر ديمقراطيه متعددة لا نشهد لها أثرا في حياتنا اليومية، وليقع في فخ ذلك الصراع والمعارك من يظنون الإعلام بوابة لتلك الديمقراطية الشاملة. وبغض النظر عن اختلافي مع ذلك، إلا أنه لا يتعارض مع أن الإعلام هو الوسيلة الأكثر فاعلية والقادرة على فضح الفساد والمفسدين في كل البلاد وليس المراكز الحكومية فقط دون سواها. ولكن اختلافي يتعارض مع كونها شغلنا الشاغل ومفتاح الألغاز وبوابة المرور إلى المدينة. نناشد بتفعيل تلك السلطة الرابعة كضرورة تنموية لأجل البناء والتقدم، وليس لأنها مجرد وسيلة لبث الأحقاد والمشاحنات التي اختصم فيها فريقان استوليا على وسائل الإعلام ولم يريا للأسف سوى مصالحهما، التي لا ننتقدها، كون العالم مليئا بالمصالح والسعي لأجل تحقيقها، ولكن لإلباسهم تلك المصالح والمطامع لباس التقوى والبحث عن الخير!

إن تضييق الخناق على الحرية الإعلامية ليست محصورة على اليمن وحكرا على حكامها. فقبل أن تكون المسألة عالمية بدأت تتفاقم منذ إعلان الولايات المتحدة لحربها على الإرهاب مرورا أصلا بتاريخ مليء بالقمع تزدهر به شعوب منطقتنا المتوارثين خلالها رغبة تغيير الطغاة وقلة حيلتهم أمام الوسيلة الأجدى لفعل ذلك، كونهم يتوارثون الوسائل نفسها عبر آبائهم بما فيها طريقة معارضة الحاكم وفضح فساده، من خلال الكذب أحيانا وإهمال الحقائق والانجازات حينا آخر، وعدم تقديم يد العون لمن يدعي ولو كان كذبا أنه سيغير وسيبدأ بإصلاحات جادة وتخفيض الأسعار وإنتاج حتى الطاقة النووية!! ما العيب إذا بالمساعدة والانتقاد الجاد والصادق وغير المبالغ به لكل مظاهر عدم تنفيذ تلك الوعود، بل وحتى عمل أبحاث لمعرفة مكامن الخلل وليس كشفه فقط وتقديم النصح عبر الإعلام الذي يمتلكونه هم هنا، لذلك الحاكم الذي ما إن يشعر بأن معارضيه ليس هدفهم الوحيد الاستيلاء على الكرسي الذي يعتبره -خطأ- ملكا له كما يظن أغلب الجالسين على كرسي السلطة باعتباره غنيمة و"فيد" بل إنهم يهدفون لتنمية هذا البلد ورقيها قبل أن يفكروا بالسلطة لا أكثر. تلك هي المعارضة التي أفهمها ولا أفهم معارضة اليوم أبدا.

أخيرا: حجب المواقع ومحاربة الصحفيين ومنع التراخيص عن البعض، ما هي إلا إرهاصات حقيقية لمساحة أوسع من الحرية سيمتلكها الجميع إن فهموا (الجميع) أن الديمقراطية هي أكبر من أن تكون إعلاما فقط والإعلام أكبر من أن يكون مجرد مساحة لبث الغضب وتصفية الحسابات. وهنا يجب أن ندفع بكل طاقتنا لأجل تحقيق هدف أعلى وأسمى هو رفع شعار سلطة القانون وليس سلطة الأمن والتي بات واضحا أن البلاد تخطو خطواتها الجادة إلى الوراء وإلى حكم العسكر عندما لم نستطع جميعا تحمل تلك القفزة النوعية المسماة الديمقراطية، عند عقول لا تعرف سوى القمع والـ"أنا". كما أن على المنظمات المدنية والنقابات أن تسهر ولو قليلا على الرسالة الإعلامية وأخلاقياتها وجعل القضاء هو الفاصل في كل الخلافات التي قد يوجد من خلالها ظالم ومظلوم، بدلا من حصر دورها في التنديد بكل من قد يمس حريات الصحفيين والمطبوعات فالمطالب منها هو التعمق أكثر نحو التنديد بعدم المهنية والمسؤولية التي باتت تمس حرية الإعلام في الصميم أيضا تتحول إلى وسيلة للعاجز الذي لا يجد سوى الجدار ليحطم رأسه عليه منتحرا ببطء، مدعيا أن شخصا آخر هو من يحطم له رأسه! والجميع يتفرج لا يحركون ساكن كونهم يعتقدون بأنها نهايته الحتمية وقدرة الذي لا مفر منه!

سئل محمود درويش عن حريته، فقال: أن أكون كما لا يريدون لي، أن أكون...

قانون «وإنْ حدْ تعرّضْ بكلمة، قالْ ذولا دجاجي» أو المكارثية على الطريقة اليمنية (2-2)

د. سعودي علي عبيد

1 - الجمهورية: هي شكل لنظام الحكم، غالباً ما يتأسس بعد قيام أي شعب بثورة سياسية، وغالباً ما يكون نظام الحكم السابق عليه، إما ملكياً وراثياً أو استبدادياً بشكل عام، وإما أن يكون البلد المعني واقعاً تحت احتلال أجنبي.

وفي حالتنا، فإن الحالة أفرزت نظام "الجمهورية العربية اليمنية"، كنتيجة لانقلاب عسكري مكان نظام الحكم السابق "المملكة اليمنية المتوكلية". أما الحالة الثانية، فقد أفرزت "جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية"، كنتيجة لثورة شعبية مسلحة ضد الاحتلال البريطاني، الذي احتل الجنوب العربي لما يقارب 129عاماً.

وباعتبار أنّ النظام الجمهوري قد جاء في الغالب، على أساس ثورة شعبية، لهدم الأنظمة الاستبدادية السابقة عليه، وباعتبار أنّ المسألة الأساسية في كل ثورة هي مسألة سلطة الدولة، فإنّ ذلك يتطلب بالضرورة وحتماً، أن تكون سلطة دولة النظام الجمهوري معبرة كلياً عن إرادة الشعب. وهو ما فشل في تحقيقه نظاما الحكم الجمهوريين المذكورين. حيث تربّع على أحدهما، الرئيس الفرد المستبد، وفي النظام الجمهوري الآخر، تمّ اختصار إرادة الشعب بحكم الحزب الواحد. وبعد توحيد النظامين، اختطف رئيس "الجمهورية العربية اليمنية" كيان دولة "الجمهورية اليمنية" لصالحه وأسرته. وبذلك لم يبقَ سوى لفظ الجمهورية، أما المحتوى فقد صار ملكياً.

2 - الوحدة اليمنية: أما فيما يخص "الوحدة اليمنية"، فيمكن تأكيد ما سبق قوله من أنّ وحدة مايو 1990 المؤسسة بين كيانين سياسيين، وبموجب اتفاقيات بدأت منذ 1972، قد تمّ الانقضاض عليها بفعل حرب صيف 1994 ونتائجها، التي انتهت إلى احتلال الجنوب، وإخراجه من معادلة الوحدة، وبذلك جرى استعادة نظام "الجمهورية العربية اليمنية" من جوانبه الأكثر سواداً. وعليه يكون الجنوب وشعبه من حيث المنطق والواقع، غير معنيٍ بالمطلق بهذه الوحدة وكيانها (الجمهورية اليمنية)، لأنها ببساطة (أي الوحدة) لم تعد موجودة في الواقع.

3 - الديمقراطية: من المعروف أنّ تجلّيات الديمقراطية متعددة. فهي تعني وجود الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى. وهي تعني توافر الصحافة ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية الحرة. وهي تعني السماح بأن يعبّر المواطنون، عن آرائهم ومواقفهم من القضايا المعتملة بحريّة، بواسطة الاعتصامات والمظاهرات وغيرها دون أي حجر. وهي تعني ممارسة الانتخابات الحرة والنزيهة على المستوى العام والأقاليم. كما أنها تعني الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية).

ولأننا لسنا هنا بصدد كتابة بحث، عن حقيقة ما آلت إليه الديمقراطية في الجمهورية اليمنية. لذا سنكتفي هنا بتلخيص ذلك على النحو الآتي، أي بالنظر إلى الوقائع والمشاهدات الواضحة لنا:

1 - نلاحظ أنّ إعلام الدولة، المقروء والمسموع والمرئي، موظف لصالح مدح وتبجيل رئيس الجمهورية، برغم أنّ الإنفاق على وسائل الإعلام هذه يأتي من دافعي الضرائب، وليس من الأموال الخاصة بالرئيس. والمصيبة الكبرى أنه يجري التحضير والإعداد لإنشاء عدد من القنوات الفضائية لصالح الدولة شكلاً، ولتلميع سمعة الرئيس مضموناً. كل ذلك يقابله رفض قوي لإنشاء إذاعات وقنوات فضائية خاصة ومستقلة.

2 - توجد أحزاب سياسية تتوزع في سماتها، بين الوجود الشكلي وعدم الجديّة، والمتوجسة من السلطة، وغير الملتصقة بالشارع وهموم المواطنين، وافتقارها إلى البرامج المعبرة عن أهداف وطموح المواطنين. ويمكن أن نطلق عليها أية تسمية، باستثناء القول إنها أحزاب جماهيرية ومعارضة.

كما أنّ السلطة لم تكتف بهذه الحالة المزرية لأحزاب المعارضة، بل قيدتها بقانون أحزاب غير ديمقراطي، وبتفريخ أحزاب كلما دعت الحاجة لذلك.

3 - كما أنّ الانتخابات ليست بأحسن حال من غيرها، إنْ لم تكن هي الأسوأ في منظومة الديمقراطية المتبعة في الجمهورية اليمنية. فهي في العموم تتسم بخاصيتين أساسيتين، وهما: الجهوية، والشكلية. أما الجهوية فتعني أنّ هذه الانتخابات، وخاصة البرلمانية والرئاسية، موظفة لصالح أحد مكوني الجمهورية اليمنية، وهو "الجمهورية العربية اليمنية". أما المكوّن الآخر (الجنوب) فإنه لا يحصل إلا على 56 مقعداً من إجمالي مقاعد مجلس النواب الـ301. أي ما يساوي تقريباً ما تحصل عليه محافظة شمالية واحدة، هي تعز (54 مقعداً). ومع ذلك ما زال الحاكم يتحدث عن الوحدة اليمنية، وحماية وحدتها الوطنية.

أما من حيث الشكلية، فإنّ ذلك يعني أنّ ما يُنتج عن كل دورة انتخابية، ليس سوى إعادة إنتاج لما تمّ في الدورات السابقة، إنْ لم يكن أسوأ. وهذا يعود إلى سيطرة العلاقات الاجتماعية المتخلفة (القبلية والعشائرية)، وخاصة في مناطق "الجمهورية العربية اليمنية"، وكذلك إلى استخدام السلطة لإمكانات الدولة المتنوعة في استغلال الانتخابات.

ويمكن القول بدون أدنى شك، أنّ هناك وظيفة وحيدة للانتخابات، تتمثل في توفير الظروف الكافية والمؤكدة، التي تضمن بقاء واستمرار علي عبد الله صالح في الحكم مدى الحياة، ومن ثمّ انتقال الحكم إلى خلفه عرقاً ودماً. وفي المحصلة النهائية، فإنّ مثل هكذا انتخابات، تعني إسقاط مبدأ التداول السلمي للسلطة.

4 - أما فيما يخص الفصل بين السلطات الثلاث، فحدثْ ولا حرج. فنظرة سريعة إلى صلاحيات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في الدستور، سيبين لنا المستوى الكبير في خلل استقلالية هذه السلطات بعضها عن بعض. ودون الخوض في التفاصيل. فكما جثم الرئيس على الثروة، فقد سطا كذلك على كلّ مؤسسات الدولة.

وفي المحصلة الأخيرة نستنتج، أنّ ما يُطلق عليها الثوابت الوطنية (الجمهورية، الوحدة، والديمقراطية)، ليست متوافرة في الواقع، بقدر ما هي موجودة فقط في ذهن الحاكم. كما أنّ اهتمام علي عبد الله صالح بهذه المفاهيم له علاقة مباشرة وحقيقية بالحفاظ على ما حصل عليه من سلطة وثروة لم يكن يحلم بها مطلقاً، وذلك طيلة حكمه الفردي لما يقارب من ثلاثين عاماً، والبقية تأتي.

ومن هنا نستخلص أيضاً، أنّ اهتمام الحاكم بهذه المفاهيم وتحويلها إلى ثوابت وطنية، أي إلى تابو (مقدس) يُمنع الاقتراب منه، يمكن تفسيره بشعور وإحساس هذا الحاكم، بقرب فقدانه للجاه (السلطة) والثروة بطرق مختلفة، إلا أنّ أهمها على الإطلاق، هو مطالبة شعب الجنوب بحريته واستقلاله، بعد ما تأكد له بالملموس والوقائع، أنّ ما تحقق في ذلك اليوم المشؤوم (22مايو 1990)، لم تكن وحدة حقيقية، بل هو احتلال للجنوب، وبالحرب الذي تم تأجيل استخدامها حتى صيف 1994.

وأخيراً نأتي إلى معالجة سريعة لإشكالية "الثوابت"، بقطع النظر عن الصفة أو النعت الملحق بها، أكانت وطنية أو أقل من ذلك أو أكبر، أو حتى مقدسة.

فمن حيث اللغة، فالثابت هو الشيء الساكن في مكانه أو الراسخ في موقعه. وهو عكس الشيء المتحرك أو المتحوّل. وتوصيف السلطة لـ"الجمهورية" و"الوحدة" و"الديمقراطية"، باعتبارها ثوابت وطنية، يعني أولا تحويل هذه المفاهيم المذكورة إلى محرمات، يمنع الاقتراب منها أو المساس بها من قبل أي فرد أو مؤسسة، أو حتى من قبيل نقدٍ تجليّات هذه المفاهيم في الواقع والممارسة. كما يعني ثانيا، أنّ هذه السلطة بإقدامها على عملية التوصيف هذه، تكون قد رفعت هذه المفاهيم إلى مصاف المقدّس، مع أنها مفاهيم وضعية، أي من اختراع وصنع الإنسان، فرضتها حاجته إليها في سياق تطور نشاطه السياسي والاجتماعي الطويل.

وإذا انتقلنا إلى المقدّس الديني، فقد يبرز لنا تساؤل أساسي ومهم، عن وجود ثابت أو ثوابت في الدين. وكما هو مألوف لنا، فإنّ الإجابة تتضمن الإيجاب وليس النفي. برغم أنّ ذلك مخالف للمنطق والواقع. وإلا ماذا يعني وجود أديان سماوية متعددة، ناهيك عن الأديان غير السماوية الكثيرة، المتعايشة إلى جانب الأديان السماوية؟ أليس ذلك معناه وجود آلهة متعددة بحسب تعدد هذه الديانات السماوية وغير السماوية المتوافرة في عالمنا؟ أو ليس يعني ذلك وجود تصورات مختلفة لهذه الآلهة في أذهان أصحاب كل دين وكل ملة؟ وهذا معناه عدم وجود ثابت مقدس، وإلا تطلب ذلك حتماً اتفاق كل سكان المعمورة منذ الخلق حتى قيام الساعة على معبود واحد!! وهذا ما لم نلاحظه أبدا. وهذا هو الواقع. كما أنّ سعي الكثير من الناس إلى تغيير دياناتهم، يؤكد بشكل راسخ الاستنتاج الذي توصلنا إليه بخصوص عدم وجود ثابت مقدس واحد. فكيف يمكن أن نقبل بالثوابت في غير المقدس، أي في الوضعي؟

كما يمكن أن نسأل أيضا: هل معنى ذلك أنه لا يوجد أي ثابت يمكن أن يجمع عليه الناس جميعهم؟

والإجابة هي: نعم. إنها قيمة "الحرية" التي يتوق إليها كل إنسان، وبدون استثناء. وسبب ذلك يرجع إلى أنّ الحرية مرتبطة بفطرة الإنسان، كل إنسان، منذ أن يخرج إلى هذا العالم، أي منذ اللحظة الأولى لولادته. وفي الوقت الذي لا نجد فيه مَنْ يكره الحرية، فإننا نجد بعض الناس مَنْ يفضل ويتعصب لهذا الدين دون آخر.

وعندما نعود لنستذكر تاريخنا وتراثنا الإسلاميين، تستوقفنا الصيحة المدويّة للخليفة الراشدي عمر بن الخطاب، في وجه عمرو بن العاص، عندما سأل الأول الثاني بنوع من الحزم والتقريع قائلا له: "متى استعبدتم الناس، وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟"، وهذا يؤكد الفكرة التي ذهبنا إليها، من أنّ الإنسان مجبول على الحرية، أي أنه حرٌ بالفطرة، ولا يمكن أن يكون عكس ذلك، وأنّ ما يتعرض له الإنسان من مهانة، أو حتى استعباد في ظروف تاريخية معينة، هي من صنع الإنسان نفسه. كما أنّ صيحة عمر بن الخطاب تلك، قد مثلت في حدّ ذاتها تقاطعاً مع الفكر الإسلامي السائد حينها، الذي لم يحرّم الرِّق بشكل قاطع.

وختاماً نستخلص أنه ليس هناك من ثابت غير قيمة "الحرية"، التي لا يمكن أن يختلف عليها اثنان، وأنّ ثوابت السلطة والحاكم غير ملزمة لنا؛ لأنّ هذه الثوابت أولا ليست موجودة في الواقع، ولكنها موجودة في ذهن الحاكم فقط. وثانيا لأنّ هذه الثوابت لا تعنينا نحن شعب الجنوب، لأنّ كيان "الجمهورية العربية اليمنية" لا يمت إلينا بصلة، كما أنّ الوحدة التي ارتضينا بها لم تعد موجودة، كما أنّ ديمقراطية الحاكم لا تخدمنا نحن في الجنوب.

وبكل تأكيد فإنّ قانون "حماية الوحدة الوطنية" السيئ الهدف، يتسمّ بخاصة أساسية وهامة، وهي أنه يدعم الخوف والتخويف لحساب السلطة والحاكم. ومن جانبنا نحن في الجنوب، نقول إننا قد نزعنا الخوف من أنفسنا، لأننا بكل بساطة لم نعد نمتلك شيئا نخاف عليه.

ويذكّرنا قانون "حماية الوحدة الوطنية" الذي تزمع السلطة إصداره، بالقانون الذي اقترحه السناتور الأمريكي جوزيف مكارثي، في الولايات المتحدة الأمريكية في خمسينيات القرن الماضي، في أتون الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي. وكان يهدف قانون مكارثي إلى تصفية مؤسسات الدولة هناك، من العناصر ذات الميول الاشتراكية والشيوعية بشكل خاص، ومن المناوئين للسياسة الأمريكية حينها بشكل عام. والقانونان متشابهان من حيث أنهما خارجان من عباءة نظامين شموليين، وأنهما معاديان للحرية. كما أذكرني قانون "حماية الوحدة الوطنية" بأغنية وطنية جنوبية للفقيد صالح فقيه، يقول في أحد مقاطعها:

يصبحوا تحتْ أمرْ الديكْ يلعبْ بهم
وانْ حدْ تعرّضْ بكلمة قالْ ذولا دجاجي

ومن المؤكد أنّ الشاعر كان يرمز إلى الاستعمار في مفردة "الديك". وكان للقصيدة صدها الكبير سياسياً وشعبياً.

تعز والهوية المتخيَّلة

محمد ناجي احمد

إن الحديث عن تعز ذات الكثافة السكانية والتعليمية وفق سياق تاريخي -أتاح لها هذا الحضور- شيء والاتكاء على هذا التاريخ باعتباره ثابتاً من ثوابت هذه المحافظة وإرثاً ينبغي أن يكون حاضراً في معادلة المحاصصة المناطقية على السلطة، شيء آخر يأتي في سياق تجذير لهوية وهمية تبنى على أساس الاستعلاء والتميز المعرفي التعزي، في عمومية تسحب نفسها على مجمل مناطق تعز حتى أكثرها أمية وغياباً عن الحداثة، ليصبح حديث الاستعلاء متضمناً وناتجاً للغة التباكي والشعور بالضعف تجاه جغرافية «مطلع» كمقابل لـ«منزل» وتأييد التاريخي من خلال جعله طوطمنا الذي نرثه ونطالب بحقوق الشراكة المناطقية هو بالتأكيد منافي لمنطق الشراكة على أساس المواطنة المتساوية والحكم المحلي المطلق الصلاحيات الذي ينبغي أن يكون بالامكان انتقاء الرموز وإضفاء الطابع «التعزي» عليها كنماذج لأبوة الخطاب القومي والإسلامي واليساري، ويمكن لهذا المنطق أن ينجح بانتقائية في جغرافية أخرى فيصبح سالمين وابراهيم الحمدي وعبدالمجيد الزنداني»، مقابلاً شعبياً من حيث التأثير لنخبوية عيسى وعبدالفتاح وعبده محمد المخلافي.

إن هذا المنطق في المحاججة السجالية الأمنية في وهمها للهوية التعزية المثقفة والتي اصبحت تتردد لدى البعض، باعتبار تعز «ضمير الحداثة والثقافة» جذره فيما أظن يعود إلى «خرافة عبقرية المكان»، والا ما معنى الاتكاء على الماضي الذي نشأ بفعل عوامل موضوعية بحتة، وأصبح اليوم متوفراً للجميع، بل وأصبح احتكار التعليم النموذجي خاصاً بأبناء مشايخ القبائل وقيادات الجيش، وكبار التجار مقابل تقديم تعليم مزيف لبقية المواطنين. هذا الاحتكار الذي كشف الاستئثار بالحكم، وعمق أوهام التفوق لنجتر نحن وهماً حداثياً.

إن شيوع الخطاب المناطقي وخصوبته كمقابل للمناطقية التي تعمل السلطة على تجديدها والتأكيد عليها تارة عند حديثهم عن «حاشد» الثورة والجمهورية والوحدة، وتارة عند حديثهم عن «تحديث القبيلة» وهو ما يشكل خطراً على مفهوم الدولة التي يجب أن تؤسس على الموطنة المتساوية وتنميتها، وليس على «تحديث القبيلة»، بل عبر دمجها بمشروع المجتمع المدني. ففي المناطق التي عرفت التعليم والاحتكاك بالخارج مبكراً- كبعض مديريات الحجرية- نجد أن هذا التعليم عمل على اضعاف وتفتيت السلطة المعنوية للمشيخ، فليس صحيحاً أن السلطة المركزية عملت على محاربة المشيخ في تعز، وإنما كان الانتصار لهذا الشيخ وصناعة آخر والقضاء على البعض، يأتي في إطار الصراع بين أطراف العصبة الحاكمة، أمّا مواجهة «المشيخ» كثقافة وهيمنة فمشايخ الزراعة لدينا تم تقليص نفوذهم وتحويله الى رمزية ضعيفة بفعل الوعي الحداثي والتعليمي، في حين أن النهج الرسمي عمل على نشر ثقافة المشيخ ليصل الأمر الى توسيع هذه الثقافة ومد نفوذها إلى المدن ليصبح بجوار كل عاقل حارة شيخ لها.

قد نتوهم أن المشيخ في تعز لديهم امتداد جماهيري باعتبارهم «أجيال» زراعة، وهو وهم يتنافى مع حقائق التاريخ؛ فمشايخ تعز معظمهم كانوا برتب عسكرية يتبعون الوالي التركي، ك «قائمقام»، كذلك كان «عبدالوهاب نعمان» و«علي عثمان» (والد محمد علي عثمان) و«ناصر ماوية» وغيرهم، واكتسبوا إقطاعياتهم الزراعية في ظل ولائهم للأتراك تماماً، كما اكتسب الكثير من مشايخ القبيلة في الشمال وشمال الشمال اقطاعيات زراعية مقابل خدماتهم العسكرية في جيوش الأئمة!!.

إن السير في مخدر الهويات الوهمية لن يبقى صيغة جامعة للناس. وما تسرب هذا الخطاب الى التيارات الحديثة، التي نشأت على أساس عروبي أو إسلامي أو أممي- إلا مؤشر على خطورة هذا المنطق التي عملت السلطة من خلال سلوكها وخطبها على تكريسه. فهي لا تقوى على مواجهة الافكار والاهتمامات العامة والكلية، ولكنها تستطيع أن تجعل من الآخر مقابلاً هشاً يحمل لغة السلطة وثقافتها ولا يملك أدواتها وهيمنتها إنه من خلال الرغبة يعيش هاجس تدويل هذه الثقافة وتبادل أدوارها بمنطق رخو تستطيع الانظمة الرخوة مواجهته.

إن منطق الهويات المقفلة بالإمكان انعاشه في الحواري والقرى. والمسألة لا تحتاج لأكثر من استثمار ثقافة العصبية والخصوصية السالبة لإلغاء ما يجمع الناس في إطار أمة يجب أن تبنى على أساس المواطنة المتساوية، لكن مشكلة المقالات ذات الهوية التعزية المغلقة لا تشتغل إلا بما يهوى الحاكم، فهي لا تطالب بحكم محلي مطلق ولكنها تطالب بتغيير هذا المحافظ متجهة الى «ولي الأمر». بلغة «الرعوي» الذي يستجدي سيده. وفي نفس السياق يمكن قراءة اعتصام تعز في «2007/8/15» وشعاراته لنجده لم يخرج عن هذه «الرعوية» التي تختتم اعتصامها بما يشبه تقبيل يد «نائب الحاكم»، وذلك بأخذ صورة تذكارية «للفرجة» على سذاجة الابتسامة؛ وهو ما يؤكد أننا نواجه الحاكم بهوية وهمية يسهل دحرها لصالح الأوهام المدججة والمعززة بقوة الجيش والمال والقبيلة.

إن خطاب القبيلة الحاكمة لا يكون مع الوحدة كمضمون، وإنما معها باعتبارها عودة الفرع للأصل والأخت للأم، مع تفريغها من مضمون الشراكة المواطنية، وهي ليست مع الديمقراطية المعبرة عن الأصوات الحرة، وإنما معها باعتبارها أداة قهر للأصوات من خلال التجويع والتخويف والتجهيل، يمكن للمرء العودة الى رسائل الشيخ «عبدالله بن حسين الاحمر» في وثائق الشيخ «سنان أبو لحوم» في بداية السبعينيات وهي تجسد مفهوم ورؤية «القبيلة الحاكمة» للديمقراطية، فهم ليسوا مع الانتخابات حتى يتم السيطرة بشكل كامل على اليمن. ويمكن قراءة الخطاب المناطقي الاستعلائي في نظرة الشيخ «عبدالله» لابناء عدن باعتبارهم هنوداً، وفي رسالة «مجاهد ابو شوارب» لـ«سنان» في عام 1977وهم يأتمرون بـ«ابراهيم الحمدي» فقد كان من أسباب خلافهم معه أنه سيمكن «المولدين» للزحف على الحكم وهو يقصد بالمولدين ابناء تعز وعدن، فهؤلاء لم تعد دماؤهم القحطانية نقية، وإنما امتزجت بدماء الهنود والأحباش!!.

هل نواصل السير بعفوية في طريق الهويات التعزية وهو بالتأكيد انحدار يصب لصالح «الهوية الحاشدية» التي تستأثر بأسباب الغلبة من مال وسلاح وقبائل وجيش، أم نؤكد على المطالبة بصيغة جامعة وعقد سياسي واجتماعي يعترف ويعزز حرية الفرد ويؤكد على كيان أمة واحدة أساسها المواطنة المتساوية في الحقوق. وطن يحترم التنوع لأنه مصدر ثراء، وليس انتقاصاً يحترم حرية الفكر والاعتقاد، متجاوزاً لأوهام التفوق والنقاء والأصالانية وخرافة «عبقرية المكان»؛ فلا الجغرافية ثابتة، ولا السكان في نقاء عرقي، لأن الانسياق وراء الخرافات سيعمق من حالة الضعف والاستضعاف لدينا.

اعتقد أن على التيارات السياسية ذات الهويات الكلية الكبرى، سواء القوميين أو الاسلاميين أو اليساريين- عليهم أن يخرجوا من حالة الشلل الذي يعانونه، ومن الاستسلام الفكري، إلى معالجة أزماتهم واستنهاض أفكارهم بوعي يستدرك حرية الفرد والاختلاف والتنوع وفق عقد اجتماعي يتيح شراكة للجميع؛ مما يجعلنا متجاوزين لهويات الطفولة والتي ستظل قائمة كبديل طالما وأن ما يجمع الناس هو القهر والتغييب. ففي البدء تكون السرديات الصغرى عملاً من اختلاق «الشيطان»، ثم لا تلبث أن تتجذر متشبثة بحقائق الجغرافيا والتاريخ، التي يمكن أن تكون اساساً للهويات التفتيتية، ويمكن أن تكون أساس الهوية الجامعة. ولأن واقع التفتيت هو مرادف لاستمرار الدولة التسلطية فإنه لا مخرج لنا إلا أن نتفق على هوية جامعة متحررة من التسلط ومن هاوية التفتيت. وطن نتمتع فيه بحق الرئاسة لكل موطن، وحق التفكير، دون أن نقمع بثوابت المنتصر وإملاءاته، وبنزف المهزوم وانفعالاته.

ماذا لو كان الخيواني أجنبياً أو مؤتمرياً؟!!

فوزي الكاهلي

لنتخيل أن ما حدث للزميل العزيز عبدالكريم الخيواني من خطف واعتداء وتهديد قبل أيام كان من نصيب زائر أجنبي قدم الى اليمن للسياحة أو لإجراء استطلاع صحفي أو لأي غرض آخر. وكان هذا الزائر أمريكياً أو أوروبياً أو كندياً أو استرالياً.. طبعاً المشهد سيكون مختلفاً تماماً.. فالأجهزة الأمنية ستتسابق لنيل شرف تحرير المختطف (الأجنبي)، ووسائل الإعلام الرسمية، وأخواتها التابعة للسلطة، ستتنافس على التفرد في الكشف عن هوية الجناة المجرمين بعد أن يُلقى القبض عليهم بسرعة فائقة وزمن قياسي. أما القيادات (التاريخية) في المؤتمر والدولة فلن يتأخروا أوينتظروا أوامر عليا لإخراج المظاهرات المنددة والمسيرات المستنكرة.. وفي آخر الملحمة الوطنية العظيمة سيحظى «المخطوف» باستقبال لم يكن يتوقعه في القصر الجمهوري، ومرافقة عدد من المسؤولين إلى سلم الطائرة.

لنفترض أو نتخيل أيضاً لو كان «المخطوف المضروب» هو -لا سمح الله- سمير اليوسفي، رئيس تحرير صحيفة الجمهورية، أو أحمد الحبيشي -لا قدر الله- رئيس تحرير 14 اكتوبر، أو أي قيادي بوسائل الإعلام الرسمية والمؤتمرية، هل كان سيخرج بيان عن «مصدر أمني» ليقول إن ما حدث كان مسرحية أو واقعة غير حقيقية!؟ وهل ستتساهل الأجهزة الأمنية في ملاحقة الفاعلين!؟ وكيف كان سيتعاطى الإعلام الحكومي و«الموالي» مع الحادثة؟. طبعاً الإجابات معروفة.. ويكفي تذكر حكاية رمضان الفائت التي كان بطلها العميد الشاطر، وكيف بدأت؟ وإلى أين انتهت؟!!.

ما كان سيحدث في الحالتين وما يحدث في حالة الخيواني اليوم له دلائل كثيرة وكبيرة يمكن استنتاجها بسهولة للتأكيد على وجود فواجع ومآس محلية عديدة، لكن الأنكا منها تأقلم ضحاياها معها تدريجياً حتى تحولت من مآس رهيبة الى مشكلات معتادة وسلبيات دائمة. والسبب هم الصحفيون بدرجة أولى لأنهم تهاونوا بحقوقهم منذ سنوات طويلة ففتحوا الباب واسعاً لاستمراء الآخرين التنكيل بمن يريدون منهم ما دام الأمر لا يتجاوز إصدار بيان نقابي أو عقد لقاء تضامني ثم تنآسى ما حدث شيئاً فشيئاً بغضون أيام أو أسابيع بأفضل الحالات.

وبعبارة أخرى وكما قال الزميل الخيواني الأربعاء الماضي، بأنه لم يكن سيتعرض لما حدث له لو أن الصحفيين -وقيادة النقابة بالمقدمة- تعاملوا بجدية أكبر وإجراءات أقوى مع حالات مشابهة سابقة كالذي جرى للزملاء جمال عامر ونبيل سبيع وقايد الطيري.. وغيرهم كثير.

فعلاً كان يفترض من أجل زملائنا، ومن أجل حماية أنفسنا مستقبلاً، أن نضحي بقدر أعلى من جهودنا وأوقاتنا للقيام بفعاليات احتجاجية مؤثرة ومتصاعدة إلى أن يفهم المتربصون بالصحفيين أننا لسنا لقمة سائغة وسيتم فضح أي معتد أو متورط في الاعتداء على صحفي ومحاكمته مهما كانت مكانته في المجتمع أو منصبه في الدولة.

اعتقد أن الاعتصامات المتواصلة والمظاهرات في الشارع والإضرابات عن العمل أو الأكل.. أو غير ذلك من الفعاليات الاحتجاجية العملية وطويلة النفس هي أسلحة الردع الوحيدة التي يمكنها وقف مسلسل استهداف الصحفيين بالاختطاف أو الاعتداء -وربما القتل مستقبلاً- وإذا لم نستخدم هذه الأسلحة لحماية أنفسنا والمطالبة بحقوقنا، مثل فئات شعبية أخرى، فلسنا جديرين بالدفاع عن حقوق غيرنا، ونستحق كل ما سيصيبنا من انتهاكات صارخة، أو ما نحن فيه من أحوال مادية ومعنوية يرثى لها.

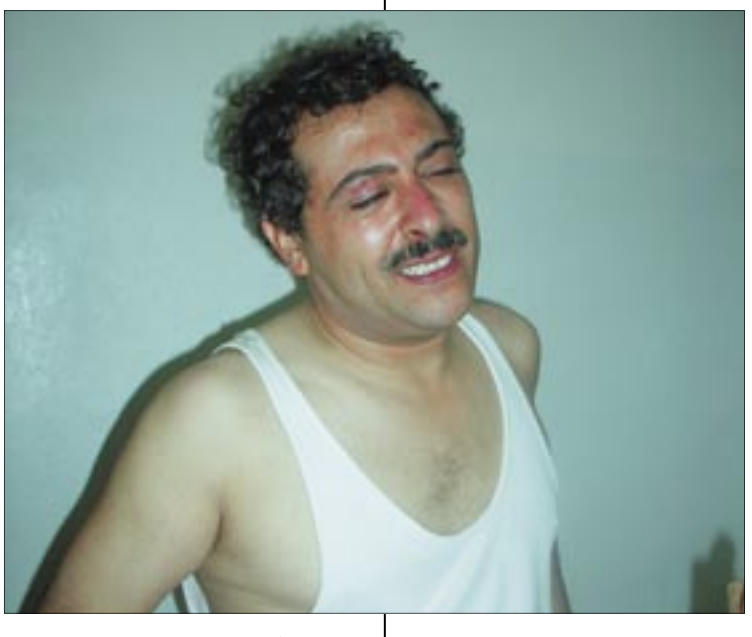

لو لم يفنّد "المصدر المسؤول" حكاية الخيواني والتمثيلية التي لعب فيها دور البطل الذي يستطيع تصوير حفل العرس كما لو كان "حادثة اختطاف" في صورة درامية يعجز عن تقمصها ممثلو هوليود المشهورة، ونسي أن يستدل المصدر بامتطاء الخيواني لصالون مطموس الأرقام حتى لا يعترض طريقه جماهيره ومحبي فن التمثيل الذين كان يكتظ بهم شارع الزبيري وقتذاك.

المصدر، ولحصافته، تحرّى الدّقة تماماً ولم يمضِ سوى "سويعات" حتى جاء بالخبر اليقين وبيّن للناس مدى زيف ادّعاء السيّد عبد الكريم الخيواني واتهامه للسلطة وللنظام الحاكم باختطافه، في حين أن الحقيقة تقول إن الخيواني "ضيف" عند قبائل خولان في عرس أحد الزملاء الصحفيين في "النداء"، واختلق هذه الحكاية ليلفت نظر الناس إليه ويلمّع صورته ولو كان ذلك على حساب راحته ووقته!!

ولسوء حظ المصدر فإن الوقت لم يكنْ "ساعة عودي" وإلا لكان قال المصدر: "إن القات الذي خزّن به الخيواني" قوي جداً "ما اضطره للتفكير بمثل هذه الحيلة وتجرأ على محاولة بتر، ومن ثمّ اكتفى بـ"كسر" إحدى أصابعه، بس المشكلة في أن الوقت الذي حدثت فيه (الاختطاف/ التمثيلية) لم يكن وقت قاااااات"!

خولان الآن

محمد الشبيري
shubiri@yahoo.com

الخيواني شكله "ضبح" من الكتابة ولهذا يريد أن يتخلص من أصابعه حتى يكون مبرراً له أمام الناس فيما إذا طالبوه بتبني قضاياهم والكتابة عن همومهم، وما حيلة من ليس لديه أصابع يكتب بها؟!

المشكلة أننا لطالما سمعنا بمثل هذه المصادر المسؤولة ولا يُعلم هل هو من الداخلية أم من سوق عنس أو من حراج الصافية، المهم مصدر مسؤول ومطلع ومتابع لشؤون الناس وقضاياهم ومهمته تكذيب كل ما لم يمجّد الطغيان ويشهد له بـ"الوطنية والوحدوية"، وما عدا ذلك تمثيليات وكروت للاستهلاك فقط.

خَطيرٌ هذا الخيواني. كيف يجره تفكيره إلى مثل هذا؟! كيف ينغّص على زميله العريس فرحته ويحولها إلى مأتم وضجيج ومستشفيات وإسعافاتٍ وبلاغات؟ لماذا هو كذلك؟

وطبقاً لما يراه المصدر المسؤول فإن الخيواني لا يحبذ المكث في بيته، ويعشق السجن، بل ربما كان الأشخاص الذين هجموا عليه في بيته وأخذوا جهازه وأوراقه و"الكاميرا الحمراء اللي في غلاف أسود". وأودعوه السجن هم من زملائه في النقابة، وأشك في سعيد ثابت ومروان دماج لكون الأخيرين هما من رتّب دخوله إلى المستشفى بعد انتهاء فصول التمثيلية. لكن المصدر المسؤول لم يتنبه لها في المرّة السابقة واعتبر الرواية صحيحة ولم يدر أن هذا الخيواني "ممثل" يفكر ويخطط ويحبِسَ نفسه ويفجع أولاده ويكسر إصبعه ويضيّع كاميراته وأوراقه و"لا ظهر النظام يا خيواني".

الخيواني حاقد على النظام ويدعم الحوثيين وله صلة بخلية صنعاء، لكنه مع ذلك "ممثل" بارع ويملك "كاريزما" مؤثرة في الجمهور، ولم يؤثر خوض الحروب وأعمال العنف والتخطيط لتفجير المنشآت على أعماله الفنيّة من مثل مسرحيته الأخيرة "خولان الآن" وهي من أروع ما قدمه خلال مسيرته الفنية، إذ كشف "عورة" النظام القائم وزيف مصادره "اللامسؤولة" وأثبت أن الصحفي وإن كان أعزلا فإن "سبابته" لن تشهد بـ"وحدانية الحاكم" في ظل نظام جمهوري قام على جماجم أبناء اليمن وسقوا بدمائهم الطاهرة تراب هذا الوطن ليتخلص من حكم الفرد، وذهب في سبيل تثبيته فلذات أكباد هذا الشعب ليأتي اليوم من يرى أحقيته في اختزال كل شيء وتبني كل شيء رغم حرمة التبني في ديننا الإسلامي الحنيف!

كسر الأصابع وتحطيم وسرقة الكاميرات وحبس الصحفيين لن تثني رجال السلطة الرابعة عن مهامهم، فهم يعلمون مسبقاً أن مهنتهم "مهنة المتاعب" ولذا فلا داعي لأن يتعب الآخرون أنفسهم مع من اختاروا نهج المتاعب طريقاً لهم، عبثاً ما يصنع أولئك الحاقدون على الصحفيين... وقل موتوا بغيظكم!

حينما يكذب الأستاذ

فوزي الجرادي
fawzig@maktoob.com

الأسبوع الماضي صدمني خبران مزعجان، بلغا درجة عالية من الصفاقة والكذب ما يعجز المرء عن وصفه:

الأول -مع الأسف- جاء على لسان مدير عام مكتب التربية والتعليم بمحافظة تعز، في سياق نفيه صحة خبر "إغلاق خمس مدارس أساسية بمديرية القاهرة" والذي سيؤدي -في حال تطبيقه- إلى تشريد نحو 4700 طالب. وبعد أن كذب الخبر في تصريح نشره موقع "المؤتمر نت" السبت الماضي، واصفاً إياه بالخبر المزعوم، أكد أن القرار يقضي بإعادة توزيع طلاب الخمس المدارس على المدارس المجاورة وليس إغلاقها!

أي وقاحة وجرأة على التزييف أكثر من هذا!؟ فما هو الفرق الجوهري بين إغلاق المدارس وتسريح طلابها؟ إن هذا تلاعبٌ واضح بالألفاظ والعبارات ينم عن تدنٍّ أخلاقي مريع واستهتار بعقول الناس وضحك على ذقونهم عيني عينك.

المخجل أن المدير المذكور عوضا عن تسخير كافة الإمكانيات لبناء مدارس جديدة تساعد على امتصاص الكثافة الطلابية الكبيرة في مدارسها والتي بلغت أرقاما قياسية وبمعدل 100 طالب في الفصل الواحد، نراه هنا ولأهداف غير تربوية، يقرر إغلاق خمس مدارس قائمة، مضيفا 4700 طالب إلى قوام فصول مكتظة أصلاً بطلابها، الأمر الذي يعوق العملية التعليمية البالغة التدني.

المحزن أيضاً أن الأستاذ التربوي المنشغل بتنفيذ التوجيهات الحزبية كرس معظم الخبر للدفاع عن الحزب الحاكم ونفي علاقته بالقرار. مبديا خشيته على سمعة المؤتمر أكثر من خوفه على آلاف الطلاب الذين سيقذف بهم إلى قارعة الطريق دونما سابق إنذار.

وهذا يجرنا للحديث عن الخبر الثاني والذي نفت فيه مصلحة الجوازات خبر احتجاز 77 نازحا أفريقيا في سجونها، وقالت إنها تحتجز إدارياً 59 نازحا فقط.

هؤلاء البؤساء معظمهم أشقاء صوماليين قذفت بهم ظروف الحرب إلى شواطئنا، ولا شك أنهم لن يفهموا لغة السلطة ومصطلحاتها التي جعلت من البدرومات القذرة والغرف الضيقة وغير الصالحة للاستخدام الحيواني ناهيك عن الإنساني روضة من رياض الجنة، ومن السجن وتقييد الحريات مجرد احتجاز "إداري" فقط.

وهنا نتذكر قصة الاعتداء على النائب الشجاع احمد سيف حاشد، عضو لجنة الحريات وحقوق الإنسان بمجلس النواب، أثناء زيارته الشهيرة لسجن الجوازات، وكيف بررت السلطة الاعتداء بأنه تم على خلفية زيارته للسجن بصفته الصحفية وليس النيابية، وكأن الصحفي مهدور الحقوق، والاعتداء عليه أمر مشروع وواجب وطني.

إن هذه التصريحات المستفزة بما تحويه من تبريرات شديدة الوقاحة تكشف عن حالة الغرور التي بلغتها السلطة في استباحة الحقوق وانتهاك الحريات، وحجم تسخيرهم السلطة والمال العام لتحقيق مصالحهم الشخصية والحزبية، غير مبالين بما تجلبه ممارساتهم اللاقانونية من أخطار محدقة بوحدة الوطن التي تتعرض للتهديد جراء تلك السياسات الشيطانية.

أحمد أبو زيد.. "لقد كان يكتب في علوم الصحراء كما يكتب في السير الشعبية. ويكتب في البيولوجيا بالعمق نفسه الذي يلامس به السياسة والأدب وعلم النفس". من بين كلام ثري كتبه د. سليمان العسكري تعريفاً بالدكتور أحمد أبو زيد كمقدمة لكتابه "المعرفة وآفاق المستقبل"، وهو كتاب العربي 61.. اخترت السطرين أعلاه. هو الشاب المكتهل، أو العكس، صاحب "الأنساق" و"المفاهيم"، عالم الأنثروبولوجيا، الاسكندراني المرموق، وأحد الذين شاركوا في تخليق مساحات حقيقية لدراسة علم الاجتماع في عديد من الجامعات العربية، مثل الكويتية والليبية... وسيّد الأعراب الذين اطّلعوا على الجوهر الأفريقي، على الحقيقة البشرية المنسيّة جنوب الصحراء، على فلسفة الإنسان الأسود العميق، في فترة عمله، كخبير، في مكتب العمل الدولي بجنيف. وهو يعدّ الآن، في خلوته المطلّة على المتوسّط، لعمل فريد يستطلع الأسطورة والملحمة الأفريقية التي وصفها لي بقوله: "لقد وجدت ملاحم عظيمة في الداخل الأفريقي المهجور.. ملاحمَ ربما تفوّقت بعبقريتها على إلياذة هومير. وحالما أفرغُ من هذا العمل فسوف أهديه إلى صديقي الجميل جابر عصفور". ولستُ واثقاً مما إذا كان الدكتور جابر عصفور على دراية بترتيبات هذه المفاجأة.

التقيته في داره الاسكندراني بترتيب مسبق. أشد ما كنتُ أخشاه أن تصاب كاميرتي أو جهاز التسجيل الخاص بي أي مكروه، كالعادة. داهمني الشعور إيّاه عندما وقف لتحيتي بتواضع العالم الذي اطّلع على حقائق تكفي، وزيادة، لكي يحدد الإنسان قيمته ومكانته البسيطة في جوهر الوجود المائج المخيف. وليكتشف ابن الإنسان أن التواضع فريضة كونية لا يلقّاها إلا الذين عبروا العلم إلى المعرفة، والمعرفة إلى الرؤيا، والرؤيا إلى الوقفة، أو الأدب، كما هي درجات السعي عند النفّري.

تبادلنا حديثاً شفّافاً قدمتُ خلاله نفسي، ومعي قدّمت صحيفة "النداء" واستعرضتُ أمامه بسرعة المامي بالكثير من كتاباته. استطعتُ أن ألمح قدراً هائلاً من السعادة من خلال ابتسامة واسعة وهمهمة فائقة التواضع، مليئة بالشكر، حين قلتُ له: منذ عامين تقدّمت إلى وزير التعليم العالي السابق في اليمن، الدكتور عبد الوهاب راوح، بطلب منحة دراسات عُليا على نفقة الدولة. راحَ الوزيرُ يقلّبَ في أوراق ملفّي بسرعة، ومن بين كل الأوراق التي وجدها في الملف فقد وقعت عيناه باهتمام بالغ على نسخة من مقالة كنتُ نشرتها في صحيفة "الجمهورية" تحدّث فيها عن "ما بعد الدولة" وأستحضر بعض آرائك، بإحالة علمية أمينة. لقد كان حضورُك رائعاً وحاسماً، فقد استطعتُ أن أثبت لوزير التعليم حين اكتشفتُ أنّه أحد شيعتك، في دقائق قليلة، أهليّتي للابتعاث من خلال إغراق المسافة الفاصلة بيننا بتفاصيل بعض قضاياك الفكرية التي كان الوزير على دراية سابقة بكثير من خطوطها العامة. علّق على هذه المداعبة الحميمة بأن طلب مني أن أنقل تحاياه واحترامه لعبد الولي الشميري، وعبد لوهاب راوح.

يبدو أني أعدته كثيراً إلى الماضي، عمره الثمانيني الخصب. ولعلّه أرخى لقلبه سرير البهجة للحظات. كأنه كان يقول لنفسه: إن أفكاري لم تمُت، إذن. واسمي لم يكن مكتوباً على الماء، كما تخوّف الشاعر الانجليزي "جون كيتس" عندما طلب من ورثته أن يكتبوا على شاهد قبره Here lies one whose name was writ in water هنا ينام امرؤٌ كان اسمه مكتوباً على الماء.

وبلا ترتيب تقليدي يتّبع عادةً في إجراء اللقاءات الصحفية، قد فاجأت شروده الآني:

■ حوار: مروان الغفوري

الدكتور أحمد أبو زيد لـ«النداء»:

العسكري يتعامل مع الأفكار المجردة بوعيه المتصلب

■ دكتور أحمد، هل ما زلتَ عند فكرتك السابقة: ضرورة إحالة الوزارات أو المؤسسات أو المشاريع الفاشلة إلى شركة ناجحة لتديرها؟

– (...) هناك توجّهات مجاوزة لهذه الفكرة ومتقدّمة عليها، حالياً. أعني أن توجهات قويّة تؤيد فكرة "بيع الدولة الفاشلة لشركة ناجحة". ففي دول العالم المتخلف، الذي يسمى تهذيبا بالعالم النامي، تفشل الدول وتنهار كما حدث في سيراليون والصومال وكما سيحدث في غيرها من الدول؛ لأن تكلفة إقامة الدولة مثل الإنفاق العسكري واعتماد السفارات ورواتب ومخصصات الوزراء تفوق قدرات الدولة المالية. وهو ما يعني أن الدولة ستتخلى عن كامل دورها الإنمائي والثقافي والاجتماعي مقابل لعب دور ذي طابع سياسي صرف يهتم بأوهام السيادة المطلقة والاستقلال الكامل. والمؤدى النهائي هو الفشل الحتمي.

■ في كتاباتك حول سؤال المستقبل كنت تتوقّع أن الدولة – الأمة كترابط سياسي سائد أصبح في طريقه إلى الإلغاء. مشروع الدولة العربية... إلى أين يتجه الآن؟

– وهل هناك من الأساس دولة عربية بالمعنى الحقيقي للدولة؟ لا توجد لدينا دول حقيقية. هناك مجتمعات. نعم، بالإمكان القول أن لدينا مجتمعات، وإن كانت مجتمعاتنا العربية مهددة بالتحلّل إلى كيانات أصغر. أما الدولة العربية فهي خليط من الطائفية والقبلية والعسكرية، وهذه الأخلاط لا تفضي إلى دولة. متى سنتمكن من إنجاز دولة حقيقية؟ بصراحة، لا أدري. عندها سنتحدث عمّا بعد الدولة العربيّة.

■ أقصدُ الدولةَ، إما بالتعريف القديم للفرنسي بودون: "إقليم وسكّان وسيادة"، وإما بإحلال الشرعية مكان السيادة، بحسب الوعي الجديد بالدولة، فهم ما بعد الثورة الفرنسية.

– نحن لا نمتلك دولة حقيقية، لا بالتعريف القديم ولا الجديد. فلا سيادة فعلية ولا شرعية متفق عليها.

■ وماذا عن مصر؟ عن الدولة التي قامت منذ الأسرة الأولى،2800 قبل الميلاد، وحتى الآن؟

– هذه ليست دولة، على الأقل الآن. أتذكر جيّداً ما حدث في العام 1936 عندما كنتُ تلميذاً في المدرسة. لقد وصلتنا في ذلك الحين شائعات تقول إنهم سيغيرون الشعار من: الله، الوطن، الملك... إلى: الله، الملك، الوطن. في تلك الأثناء ثارت المدارس والجامعات وخرجنا في مظاهرات وحشود رغم كل حبنا للملك بسبب موقفه من الاحتلال الانجليزي. خلاص، أحسسنا حينها أن الوطن سيختزل في شخص وهو ما كان يتنافى مع وعينا العام بفكرة الدولة والوطن. ثم جاءت الثورة وأجبرتنا على الهتاف: بالروح بالدم، من رئيس للي يجي مطرحه، وربنا العالم لمن سنهتف في المستقبل القريب. الدولة الشخص ليست دولة. العسكري يتعامل مع الأفكار المجردة بوعيه العسكري المتصلّب. وهو ما أوصل مشروع الدولة بقيادة العسكر في الوطن العربي بأجمعه إلى الرخاوة التي نراها الآن.

■ بمناسبة الدولة الرخوة، توقّعت أن أرى مشاركتك في الجدل الثقافي والمعرفي حول علامات الدولة الرخوة عبر صفحات "المصري اليوم".

– لم أتابعه للأسف. من اشترك فيه من المثقفين المصريين؟

■ بدأ بأطروحة قدّمها د. جلال أمين، منذ شهرين تقريباً حول الدولة الرخوة في مصر، طارحاً خلاصة لكتابه الذي يحمل العنوان ذاته. ثم استمر التعاطي معها لأسابيع. اشترك في النقاش د. طارق حجي، ود. عمرو الشوبكي، وآخرون.

– للأسف لم أتابع هذا النقاش.

■ حكم الملوك وحكم العسكر... هل هناك فرق جوهري في طبائع الحكمين؟

– العسكري هو شخص عسكري بكل ما تحمله الكلمة من معنى ثقافي وأخلاقي، وهذا ليس عيباً في العسكري لكنه تحديد لاستعداده الخاص. يعني العسكري راجل غلبان أصلاً، وإدارة الدولة أكبر من استعداده وقدراته قطعاً. مثلاً: في السبعينيات زرت اليمن، وكانت زيارتي الأولى لليمن، ثم زرتها مرّة بعدها. كان يحكمها في ذلك الوقت الرئيس الحمدي، وأنا كنت رئيس وفد عن مكتب العمل الدولي.

■ (مقاطعاً) في الفترة الذهبية للجمهورية في اليمن!

– ذهبية إيه بس! المهم، ألقى الرئيس الحمدي كلمته "المكتوبة" أمام الوفود وكانت كلمة بليغة، وبصراحة ترك لدي انطباعاً قويّاً. بعد ذلك اتفقت الوفود على أن ألقي الكلمة باسمهم جميعاً. فتفاجأت بتعقيب الرئيس الحمدي على كلمتي. هذه المرة كان عليه أن يعقّب من "دماغه" فقال كلاماً كشف مستوى وعيه المتدني بالقضايا العامة والبديهية. (يصمت قليلاً) إيه ده؟ همّ العسكر كلهم كده؟ عادةً العسكري راجل غالبان. وعشان كده، لا نتوقع أن يهتموا بالتنوير الثقافي أو العلمي إطلاقاً.

■ والريادة المصرية في الثقافة والفنون، في عهد العسكر. أو ما يطلق عليه هيكل مصطلح "السوفت باور، القوة الناعمة" كيف تفسرها؟

– مصر تخلّت عن الدور الثقافي وفقدت الريادة فيه. في الحقيقة لا توجد ريادة ثقافية حالياً لدولة عربية على أخرى. فالنشر في مصر، والمجلات والمؤسسات الثقافية في الخليج والمبدعين في مصر وغيرها. المشكلة هي أن مصر تخلت عن الدور الثقافي لتلعب دوراً سياسيّاً. فخسرت الدورين، لأنها لا تملك مفاتيح الدور السياسي، فكان الفشل نصيبها. بالإضافة إلى ذلك فهي لم تهتم برعاية دورها الذي اعتادت عليه في الثقافة والتنوير، فخسرت الدورين.

■ وأدوار المجلس الأعلى للثقافة، والمجلس الأعلى للترجمة، ومشروع جابر عصفور "ترجمة ألف كتاب"، ومشروع مكتبة الأسرة... أليست هذه رعاية رسمية للثقافة؟

– بالنسبة لمشروع ترجمة الألف كتاب فهو استكمال لمشروع طه حسين. ولا أتصور أن المجلس الأعلى للثقافة سيلعب دوراً حقيقيّاً بعد خروج جابر عصفور منه. فالأمين العام الجديد، أبو شادي، متخصص في الإخراج، ولا يتحمّس لكثير من القضايا المطروحة. وكما قلت فإن العسكرية العربية لا ترعى الثقافة.

■ يُقال كثيراً أن جابر عصفور، في فترة إدارته للمجلس الأعلى، كانت مهمته هي ترويض المثقفين وتدجينهم لمصلحة النظام الحاكم. هل هذا صحيح؟

– العكس هو الصحيح. هذا دور لا يليق بجابر عصفور ولا يوجد ما يدلل عليه، بل على عكسه.

■ كيف تنظر لاختيارات الحكومات العربية لوزراء الثقافة وللمسؤولين والقائمين على المؤسسات الثقافية والعلمية، مثل الجامعات والصحف والأتيليهات، الإذاعات... إلخ؟

– كنت أتحدث منذ فترة إلى رئيس جامعة مصرية في مكتبه. وعندما جاءت الإشارة إلى عميد كلية من كليات الجامعة إذا برئيس الجامعة يتحدّث عنه بأوصاف بشعة لا ينبغي أن تُذكر. فقلت له: ما دام الأمر كذلك لماذا عينته عميداً؟ فرد عليّ: لأنهْ بيسمعْ الكلام. هذا هو الحال باختصار وفي كل مكان، في كل الدول العربية بلا استثناء.

■ بمناسبة الحديث عن العسكر، هل تحنّ إلى رؤية الارستقراطية الملكية من جديد؟

– أنا لا أحن إلى رؤية الارستقراطية الملكية من جديد. لكن دعني أقل لك شيئاً: الارستقراطية ليست socio-economic class "درجة اقتصادية – اجتماعية" وحسب. هي أيضاً درجة أخلاقية. أي لا يمكن أن يفعل الملك أو الأمير ما فعله عبد الناصر حين طلب من الإذاعي الشهير أحمد سعيد، أن يخاطب الملك حسين، ملك الأردن، عبر "صوت العرب" بعبارة: يا حسين يا ابن زين. يعيّر نظيره الحاكم باسم أمّه. هذا شيء لا يمكن أن يُقبل أخلاقيّاً في الأعراف المدنية الرفيعة، ومنها الارستقراطية الملكية. أعضاء الوفد العراقي في قمة القاهرة، بعد غزو الكويت، رفضوا نزع السلاح، وأهانوا الوفد الكويتي، لدرجة أنهم رموا أعضاء الوفد الكويتي بأطباق الأكل، في القاهرة وفي جدّة أيضاً. للأسف فإن الفهم الأولي ينسب هذه الأخلاق إلى العسكرية، وهي ليست كذلك. أتذكر أن الدكتور أحمد العدواني أطلعني على شيء مثير، في الكويت. كان ضمن وفد كويتي التقى الزعيم القذافي في ليبيا، فقام القذافي بإعطاء كل عضو في الوفد ساعة خاصة. هذه الساعة مبرمجة على أن تظهر صورة القذافي في صحنها العريض كل خمس دقائق. سلوك مثير للاشمئزاز. قلتُ للعدواني: والنبي تديني الساعة ديّة! فضحك وقال: إنت كمان حتعمل زي أمير البلاد، أوّل ما شافها معايا قال لي: أنا عايزها! للأسف، فإن التاريخ سيحتفظ بهذه الذاكرة العشوائية وسيرويها للعالم.

● الغفوري يتأهب لمقابلة أبو زيد

■ هناك توجهات تؤيد فكرة «بيع الدولة الفاشلة لشركة ناجحة»

■ مصر تخلت عن الدور الثقافي لتلعب دوراً سياسياً فخسرت الدورين

«شارون» يتهم الشيطان

■ إب - إبراهيم البعداني

لم تكن "زهور"، 12سنة، تتوقع أن تكون ضحية "شارون القرية" الذي استدرجها حين استجابت لندائه. عصر السبت الماضي كانت "زهور" تجلس رفقة صديقتها خلود على أحد المدرجات الزراعية في قريتها «الجردس» الواقعة في عزلة "الجبلين" - مديرية العدين، كعادتهما، وترعيان أغنامهما، لا تفترقان إلا في المغيب. وإلى اللعب والرعي تجمعهما المدرسة، وهما من الطالبات المتفوقات في الصف الرابع. كانتا تتحدثان عن الدراسة وقرب موعدها حين قاطعهما صوت ينادي "يا زهور!" كان صوت بهران، 17عاماً، والمعروف بـ"شارون" يخبرها أن عمته تريدها. حينها كانت الساعة الخامسة والنصف. وقبل أن تستجيب طلبت من صديقتها خلود انتظارها حتى تعود.

لكن صوت والدة "زهور" كان يدوي بعد المغيب: "يا زهور، دخلي الغنم للبيت". تعالت أصوات الأم حتى العشاء، و"زهور" لم تعد للبيت. بعدها كان "شارون" ضمن عشرات من أبناء القرية يبحثون عن الطفلة المفقودة. استمر البحث عن "زهور" حتى صبيحة اليوم الثاني وسط أمطار غزيرة وتساقط البرد نتج عنها خراب بعض جدران المدرجات الزراعية تجمعت النساء لمواساة أم "زهور". صباح اليوم التالي انقسم الأهالي إلى فريقين: الأول للبحث عن "زهور" خارج القرية وفي القرى المجاورة، وفريق يقوم بإعادة إعمار وبناء المدرجات والحقول الزراعية. انتشر الأهالي في القرى المجاورة يبحثون عن طفلة تسمى "زهور محمد"، 12 عاما. من ضمن الفريق الذي بقي في القرية قال لـ"النداء": "أنا وأخي رحنا نصلح الجدار حق الرفد اللي خربه المطر، وابصرنا أرجل تحت الزرع، وهربنا من الفجيعة، صيحنا لأبي بعد ما جاء هو والشقاة، عرفوا أنها زهور، ثم بلغنا أمن العدين".

"النداء" زارت أمن العدين، وهناك التقت بالمقدم حفظ الله القحفة، نائب مدير أمن العدين، الذي تحدث لـ"النداء" عن طبيعة الحادث: "بعد أن تلقينا بلاغا بوجود طفلة مقتولة في عزلة الجبلين، توجهنا إلى هناك وباشرنا التحقيق، وتم إلقاء القبض على مجموعة من شبان القرية للتحقيق معهم، وبعد التحقيق مع كل واحد منهم، تبين لنا أن الجاني هو مهران، الذي أنكر في البداية". ويواصل القحفة: "كنا قبل ذلك قد عرفنا من خلود صديقة زهور، أن مهران كان قد نادى زهور لتجيب عمته، قبل اختفائها بساعة تقريبا". ويواصل: "أثناء التحقيق مع مهران رفعنا من معنوياته حتى اطمأن، وبعدها اعترف بأنه هو القاتل". ويضيف: "كان مهران في البداية قد اعترف بأنه اشترك مع اثنين من أصدقائه، لكنه بعد ذلك راجع ضميره واعترف بأنه نفذ جريمته بمفرده".

● الضحية زهور

وقال مهران في محاضر التحقيق: "اسمعي يا زهور، أنا خدعتك، عمتي ما تشتي منك شي". "ها! كيف!؟" (تستغرب زهور). وبعد أن تأكد مهران أن المكان خالٍ من الأهالي: "أنا أشتي(...)".

"عيب يا كلب، كسروا لقفك!". ثم جرها إلى أسفل المدرجات. كانت "زهور" تصرخ، فيسد فمها بيده، ودفعها بقوة إلى جدار مدرج زراعي، فسالت الدماء من رأسها، ثم أغمي عليها. هو تأكد أن "زهور" لم تمت، خاف من الفضيحة، أخذ "صونتها" (حجابها) وخنقها لتموت. ثم جمع بعض الزروع ووضعها بيدها، وأخذ حذاءها ووضع واحدة أعلى الجدار والأخرى وضعها جوارها ليوهم الأهالي أنها وقعت من أعلى الجدار إلى أسفل حين حاولت أن تتعلق بنبات الذرة لتنقذ نفسها، وغادر مكان الجريمة دون أن يشعر أحد.

خلود، 12عاماً، صديقة الضحية، قالت لـ"النداء": "كنت أني وزهور نلعب هنا (تشير إلى المكان) قبل ما يجي شارون يصيح لزهور".

"النداء" تمكنت من زيارة مهران في سجن الأمن بدون كاميرا.

■ أنت شا... مهران؟

- أيوه. من انت؟!

■ ليش سموك "شارون"؟

- (يضحك) والله ما لي علم. من يوم اعرف نفسي وهم يدعوا لي "شارون".

■ طيب يا شارون، ليش انت في الحبس؟

- والله زيّد عليّ ابليس، الله يلعنه.

■ كيف زاد عليك؟!

- روح، انت داري بكل شي.

■ طيب اسمعني...

- (مقاطعا) اسمعني انت، أبي ليش ما جاء يزورونِي؟ قل لهم كل الناس تغلط، هو ابليس ابن الذين زيّد عليّ.

شاوش الحبس: بس لو سمحت اتفقنا تلقى نظرة فقط.

مشروع تنمية شبام يحوز على جائزة آغاخان للإنجازات المعمارية

حاز «المشروع اليمني الألماني لتنمية مدينة شبام»، ضمن 9 مشاريع عالمية، على جائزة الأمير آغا خان للإنجازات المعمارية.

وطبقاً لبيان وزعه القسم الصحفي في سفارة ألمانيا الاتحادية بصنعاء،فإن مراسم تسليم الجوائز ستقام في العاصمة الماليزية كوالا لمبور.

ويعد المشروع اليمني الالماني لتنمية مدينة شبام ثمرة تعاون مشترك «يهدف الى إعادة تأهيل المدينة التاريخية من خلال منهج متكامل يربط الاستراتيجيات الخاصة بالمحافظة في التراث الحضري، وبين التنمية الاقتصادية للمجتمع المحلي»، حسب البيان. وعللت لجنة التحكيم قرار اختيارها لهذا المشروع بكونه حول المدينة الى مكان يمكن السكن فيه، أكثر من كونه موقعاً أثرياً أصابه الجمود لبعض الوقت.

وقال البيان الصحفي إن سفير جمهورية ألمانيا بصنعاء (ما يكل كلور) سيقيم حفل استقبال لفريق المشروع، يحضره ممثلون عن الحكومة اليمنية في 2007/9/10، وسيقدم عمر عبدالعزيز حلاج رئيس فريق التنفيذ لدى الـ«جي تي زد» شرحاً مقتضباً عن المشروع.

جائزة آغا خان، واحدة من الجوائز العالمية المرموقة في المجال المعماري، وهي تمنح كل 3 سنوات للمشاريع التي حققت إنجازات بارزة في نواح تتعلق بالتصميم المعماري، والأداء التقني، والخدمات المقدمة للمجتمع مع مُراعات الجوانب البيئية الحساسة عند التنفيذ. تلزم الاشارة الى أن الحكومة الالمانية، وفقاً للبيان سالف الذكر، خصصت منذ عام 2000 ميزانيات لدعم جهود وزارة الثقافة اليمنية في تنمية وإعمار مدينة شبام، باعتبارها إرثاً حضارياً.

حيث تم لغاية الآن ترميم ما بين 6-9 مبانٍ طينية في المدينة، من خلال خطة عمل مرنة تعطي السكان دافعاً للمحافظة على منازلهم التاريخية. وقد افرزت المهارات المكتسبة في مجال البناء الطيني نشوء طلب بناء المنازل الطينية، كماتم تطوير هذا النمط من البناء عن طريق منظمة غير حكومية تعنى بالمحافظة على هذا التراث المعماري (الطيني).

الرسم على الزجاج استلهام للماضي بألوان الحاضر

■ أحمد الزرقة

بدأت السبت الماضي فعاليات معرض فن الإبداع على الزجاج، لثلاث فنانات يمنيات. وتعكس لوحات المعرض للتشكيليات: هناء الحسيني، سميرة مقبل، وهالة العولقي، التأثر الكبير بمكنونات الطبيعة اليمنية والتراث الفلكلوري اليمني، حيث طغت على المعرض المشاهد المستوحاة من الحياة اليومية اليمنية، وكان حضور المرأة اليمنية لافتا ومسيطرا على معظم لوحات المعرض. وقدم المعرض، الذي ينظمه المركز الثقافي المصري، عرضا لمنمنمات عكست جماليات وفنون الخط الإسلامي.

ويعد الرسم على الزجاج والحفر على المرايا حرفة قديمة، لكنها تعتبر فنا حديثا بالنسبة لجيل التشكيليين الشباب. وهناك سعي حثيث لإضافتها لسلسلة الفنون الحرفية اليدوية التي من شأنها توفير فرص عمل جديدة للشباب اليمني، خاصة في ظل الإقبال الكبير على المعروضات واللوحات الزجاجية من قبل عدد كبير من الأجانب.

الفنانة هناء الحسيني قالت لـ"النداء" إن الرسم على الزجاج على الرغم من صعوبته، إلا أنه يعد فنا شيقا. مؤكدة أنها تستوحي رسوماتها من الواقع اليمني الذي تعيشه، وأنها تحاول التعبير عن الهوية التراثية لليمن، وتتمنى أن تهتم الجهات الرسمية ممثلة بوزارة الثقافة اليمنية، بدعم الفنانين الشباب وتسويق منتجاتهم ولوحاتهم الفنية، وتنظيم معارض دولية حتى يتسنى للفنان اليمني الاحتكاك والاستفادة من التطورات الحادثة في مجال الفن التشكيلي بمختلف مدارسه.

من جانبها قالت الفنانة سميرة مقبل إن مستوى الوعي بأهمية الفن مازال متدنيا، خاصة من حيث الإقبال على شراء اللوحات الفنية ومعظم من يشترون اللوحات الفنية هم الأجانب الذين هم في بحث دائم لشراء تحف فنية تعكس حضارة وثقافة البلدان التي يزورونها.

من جهتها قالت الفنانة هالة العولقي إن فن الرسم على الزجاج يتطلب توفر الذوق الفني الرفيع وسعة الخيال وحسن الاختيار بالإضافة إلى الصبر والعزيمة على إنجاز الأعمال في مواعيدها المحددة.

وعن الإشكاليات التي تواجه الفنان اليمني، قالت الحسيني: "لعل أبرز إشكالية هي عدم وجود صالات دائمة لعرض الإنتاج الفني، بالإضافة لعدم وجود كليات أو معاهد لتدريس الفنون التشكيلية، وكذا الفجوة الكبيرة الموجودة بين الأجيال المتعاقبة من الفنانين التشكيليين.

جدير بالذكر أن فن الرسم على الزجاج يعد من الفنون القديمة الممارسة في اليمن. ولعل أبرز أنواعه هي الرسم على القمريات، التي تزين واجهة البيوت اليمنية كجزء من التراث المعماري. ويتجه التزيين هذه الأيام إلى تلوين زجاج النوافذ في البيوت والمحلات من جديد، لاسيما الكبيرة منها، بدلا من تركها شفافة خالية من أي ابتكار؛ لإضفاء الجمال عليها والتحكم بألوان الضوء النافذ من خلالها.

ترقبوا
الصباح

alnedaa_yemen@yahoo.com

المدى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 23 شعبان 1428هـ الموافق 5 سبتمبر 2007 العدد (118) Wed. 23/8/1428 - 5 Septe. 2007

الدحابشة

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

الاسبوع الجاري كان أصحاب المحلات التجارية، على قلتهم، من أبناء المحافظات الشمالية، والعمال، هدفاً لغضب المئات من الشباب في مدينة المكلا، حين تعرضت هذه المحلات للتكسير والعبث، كما أن الفعل ذاته طال كل سيارة تحمل لوحة أرقام إحدى هذه المحافظات. وأصبح كل مولودٍ في الشمال، حتى وإن كان عاملاً بسيطاً، هدفاً للاعتداء والإزدراء والسخرية.

الحادثة ليست الأولى إذ إن أحداث الشغب التي رافقت المباراة قبل النهائية للدوري العام بين فريقي حسان ابين، وشعب إب، قادت الغاضبين من قرارات حكم المباراة إلى استهداف كل ما هو شمالي: المحلات التجارية المملوكة لأبناء تلك المحافظات تعرضت للتكسير والنهب، وعمال البوفيات تعرضوا للضرب المبرح، وحتى أصحاب البسطات عُبث بهم وأهينوا إهانات بالغة على اعتبار أنهم أعوان «للاحتلال».؟!

بعد الحادثة تعالت الاصوات المنددة بهذه التصرفات، واستغرب الكثيرون من أن يتحول غضب الناس من سوء إدارة الدولة وعلى الفقر والفساد، وغياب المواطنة المتساوية الى عداء للجغرافيا، ونزعة عنصرية تبحث في الأصول، وظهر أن هناك قناعة راسخة لدى البعض بأن كل مولود في المحافظات الشمالية هو السلطة، في إقصاء العسكريين من أعمالهم واستبعاد الموظفين من أبناء محافظات الجنوب والشرق من الوظائف والمواقع المهمة في المؤسسات المختلفة وحتى كانوا سبباً في ارتفاع اسعار السمك.

حين شاعت مفردة «دحابشة» مع بداية الازمة السياسية عام 1993 استخدمت بصورة استعلائية وأضحت تعبيراً عن نظرة دونية لكل ما هو قادم أو مولود في شمال البلاد، غير أن الأخطاء الفظيعة التي تسبب فيها نظام الحكم منذ ما بعد حرب صيف 1994 المشؤومة قد أوجدت مناخاً ملائماً لبعض الأطراف لتوظف هذه المفردة لا في مواجهة فساد السلطة، ولكن في استهداف الجغرافيا لأنها رأت ان ذلك أسهل لها بكثير من مقاومة حكم جائر أفسد كل شيء.

لا يستطيع أحد أن ينكر حجم الظلم الذي طال عشرات الآلاف من أبناء المحافظات الشرقية والجنوبية، ولا يمكن الدفاع عن سياسة البسط على الاراضي واقتطاعها للأقارب والمحسوبين على مراكز النفوذ، لكن ذلك لا يعني أن أبناء الحديدة مثلاً في منأى عن هذه الممارسات فغالبية عظمى من أبناء هذه المحافظة أضحوا أجراء لدى الاقطاعيات التي ارتكزت في ثرائها غير المشروع على النفوذ والحماية.

كما لا ينتقص من حق الناس في حضرموت وعدن والضالع وغيرها القول إن أبناء الحديدة باتوا أقلية في الوظائف داخل محافظتهم ومستأجرين لدى ملاك أراضيهم، و لا يبرر للحكم اقتطاع المساحات وارسال المسؤولين من صنعاء الى تلك المحافظات.

ولا ننسى الاشارة الى النفوذ الفاجع للمشايخ في محافظة إب وفي ريمة وحجة والمحويت حيث كل شيء مصادر من المواطنين لصالح هؤلاء الذين يعتمد عليهم في كسب الولاءات للحزب الحاكم وفي الحصول على الأغلبية البرلمانية.

وبالمثل فمهما عظمت مظالم الناس في شرق البلاد وجنوبها، فلا يعقل ان يتحول هذا العامل البسيط وصاحب البسطة المعدم الى محتل ومحتقر ومنبوذ لاعتبارات تخص مكان ولادته. لأن هذا يسيء للمطالب المشروعة والعادلة لأبناء تلك المحافظات ويخدم من يقفون وراء هذه الممارسات المدانة من جميع الناس في كل المناطق.

عدن في بيت الموروث

عدن المدينة والبهجة والعراقة والإيقاعات الراقصة ستنبض صباح السبت المقبل في بيت الثقافة بصنعاء في فعالية فريدة لبيت الموروث الشعبي الذي تديره الزميلة أروى عثمان.

الفعالية التي تحمل عنوان «فلكلوريات عدن.. فضاء للتعايش، الانفتاح، المحبة، والجمال»، ستتيح للجمهور الصنعائي، يومي السبت والأحد، فرصة التحليق في فضاءات «عين اليمن» وموطن التعايش والانفتاح، وموئل المحبة والجمال. وإلى معرض الصور الفوتوغرافية، تتضمن الفعالية التي تتم برعاية وزير الثقافة محمد أبو بكر المفلحي، محاضرات عن الفلكلور العدني، وفقرات موسيقية وراقصة.

وذكرت رئيسة بيت الموروث الشعبي، أروى عثمان، أن التظاهرة تقدم لوحة بانورامية للحياة الاجتماعية والثقافية التي كانتها عدن عبر تاريخ اليمن الحديث ولحال التعايش الذي تشكل عليه المجتمع العدني، مؤلفا أول تنظيم اجتماعي كوزموبوليتاني في شبه الجزيرة العربية. موضحة أن التظاهرة التي تعقد برعاية الدكتور يحيى الشعيبي، وزير الدولة أمين العاصمة، تهدف إلى الاحتفاء بعدن باعتبارها حاضرة اليمنيين الأبرز وإطلالتهم الأولى على العالم. وقالت أروى عثمان إن التظاهرة تستهدف استحضار ذاكرة عدن تراثا وثقافة وحياة، لتقبس حاضرها وتذكي الذاكرة العامة بما حملته هذه المدينة من ثراء حضاري وصيرورة متفتحة على العالم. مؤكدة أن الاحتفاء بعدن هو احتفاء بالمدينة اليمنية بما من شأنه تعزيز قيم الثقافة الحضرية المدنية المرتكزة على الحداثة وعلى تاريخها الخاص في آن.

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

دونالد «دحباش» من تكساس

تمنيت مقابلة المدير الامريكي لشركة «أوكسيدنتال بتروليم يمن» السيد دونالد بلينسكي العاملة في القطاع 51 شبوة لأستوثق من واقعة انه جاء من أمريكا بالفعل وان الادارة الرئيسية للشركة في تكساس قررت انتدابه إلى اليمن لأنه يمتلك المزايا والمواصفات التي تنتمي إلى عالم ما بعد «الدحبشة»!

والحاصل أن ما سمعت أقنعني بأن تصرفات المذكور تنطق بتلك الرائحة التي نعرفها وتعرفنا وتلتف على اعناقنا وأيامنا وتتلفنا، وهي رائحة تعبر عن أحوال دنيانا بأصالة قارحة، وتشير إلى أن صاحبنا هذا منتدب من «المركز» في صنعاء. وإن كان من الدهاء بذلك المستوى الذي مكنه من أن يتغلف بجلد أبيض، ويتلفق بلسان انجلو ساكسوني، ويتزوق بعيون زرقاء. غير أن كل تلك الحيل لم تصمد في الميدان وأسقطتها تصرفاته وأفعاله التي لا يمكن أن تصدر إلا عن منتدب من الدهاليز السوداء لحكومة صنعاء.

وقد شاءت الظروف –ربما– أن يكون من أصحاب الخطوة والحظ وأن يتخرج من الاكاديمية «الدحباشية». العليا التي تطلق علينا هذا الصنف من الخريجين الذين يعتمدون الكذب منهجاً للحياة، والابتزاز طريقة للإدارة والتحكم بإيقاع العمل والعمال، والمغالطة المزوجة بالإستعلاء «شطارة» و...الخ.

وكنت في وارد تذكير العمال في الشركة بحقهم في المطالبة بإخضاع هذا المدير لفحص جهاز كشف الكذب أو فحص الحامض النووي DNA ولكني تراجعت عن قصدي لثقتي بأن «أهل مكة أدرى بشعابها»، وأن أولئك العمال الابطال ونقابتهم المتمرسة لا يحتاجون لمن يتكرم عليهم باقتراح خيري لأنهم يستطيعون الدفاع عن مصالحهم بجدارة ومسؤولية.

ثم إني لم أشك بـ«هوية» السيد بلينسكي إلا بعد أن استوقفتني جملة من التصرفات التي جعلتني ألتقطه في حالة تلبس واشتباه فهو، ويالللعجب! يشبه حكومتنا عندما تكون في أسوأ حالات تخبطها، بإقدامه على ارتكابات لا تجرؤ على فعلها جهة اخرى غير حكومتنا.

ولكم أن تقرأوا حالة هذا المدير كما هي عندما يحتال على سنوات الخدمة السابقة للعمال ويستدرجهم للتوقيع على التزامات تضر بمصالحهم، ويغويهم بوعود زيادة المرتبات، وتعويضهم عن الحرمان من حقهم في التأمين الصحي او التوفر على شروط السلامة، وحقهم في علاوات العمل الليلي أو العمل في الاجازات وتمضي أكثر من عامين على عهده الميمون من غير أن ينجز أي وعد أو عهد.

ولكم أن تنظروا وتقدروا إقدام هكذا مدير على فصل أعضاء اللجنة التي تمثل العمال (8)، بعد اجتماعهم بوكيل وزارة النفط وبالمدير إياه.

ثمة علامة وحيدة ويتيمة تشير إلى أنه أمريكي (ولاياتي) وهي تلك التي ينطق بها تعاطيه مع وكيل الوزارة عندما طلب منه المجيء الى مكتبه في الوزارة ورد عليه بأنه سيرسل إليه سائقه وسيارته ليأتي إليه ويجتمع به في إدارة الشركة.

الحق أن هذا التصرف لا يأتي إلا من أمريكا، وما أكثر الشواهد والوقائع التي طالعتنا بأخبار مدراء شركات أمريكية صغار وهم يشدون الحكومة من ذيلها، والحكومة تهرع إليهم في منازلهم ومكاتبهم متى ما أرادوا وأمروا!

وبصدد هذه العلامة وبالأحرى الماركة الأمريكية، يمكن القول أنها لا تنفي واقع أن السيد دونالد بلينسكي «دحباش» بامتياز، ومن الجائز القول أن «الدحبشة» كانت وما زالت في الأصل اختراع وتقنية يمنية، وأن حالة المذكور تميط اللثام عن ارتياد واشنطن لآفاق ما بعد «الدحبشة». على غرار ارتيادها لآفاق ما بعد الحداثة، بأسبقية مشهودة.

موسم الحنين إلى الجراد في إب..

مذاقه كالعسل، وحضوره مقرون بالخير والنعمة

■ إب - إبراهيم البعداني

تفتقد الحاجة «دولة» الجراد، ويجرفها الحنين، هي إبنة السبعين عاماً التي تقطن إحدى قرى وراف جنوب غرب مدينة إب، إلى أيام الصبا، أيام كانت ترعى الماشية في قريتها، وتتشن رفقة صديقاتها، حملات صيد للجراد.

«كان أصيف يجي ومعه اجُراد والشطوية تنتفش ملآن أأحوال»، قالت دولة لـ«النداء» كمن يصف لوحة بديعة لفنان من المدرسة الطبيعية.

«كنا نلقطهن ونشوطهن واحنا نرعي»، تذكرت مواسم الجراد، قبل أن تضيف متحسرة: «ما ذلحين هذي السنين ولا أبصرنا لهن صورة».

حتى صباح أمس لم يكن الجراد قد بلغ مناطق محافظة إب. لكن التقديرات تشير إلى إمكان اجتياحه مديريات إب خلال الأيام القليلة القادمة. فأسراب الجراد الصحراوي الزاحفة من حضرموت، كانت قد وصلت مديريات محافظة أبين، وبعض مديريات محافظة الضالع، وضمنها مديرية دمت المتاخمة لمديريتي الرضمة والنادرة في إب.

لكن سكان «اللواء الأخضر» ليس لديهم ما يقلقون بشأنه جراء «الزحف الجرادي». وفي حال اخفقت الجهات المختصة في مكافحة أبرز الأخطار على المحاصيل الزراعية، فإن الجراد سيحظى باستقبال يليق بمكانته في الذاكرة اليمنية، التي تحتفظ بأمثال عديدة تبرز ميزاته، ومنها المثل الصنعاني الشهير: «جرادة على مشفري ولا بربري في الصراب».

حسن الجولحي، بائع قات في العدين (غرب مدينة إب)، بدا متذمراً ساعة التقته «النداء». وقد راح يلعن الحظ العاثر. حوقل حسن، وقال: «هذي السنة الدبور محلق علينا من كل زاوية... القات بوار، والبيع ما يخارجش». وكما كل يمني لا يغفل عن إدراج محنته كبائع قات في سياق الوضع العام للبلد: «تحقد (تتذكر) يوم كنا نخرج بالصيف نلقط الجراد والشطوة من اوّادي ملانت اجونية ونشوطها... أمانة كان له طعم مثل العسل، ماذلحين من يوم جاء اكيماوي وزاد اغلاء ما زدناش حصلنا شيء، لا جراد ولا شطوة».

ليس من المؤكد أن يستمر تذمر حسن، خصوصاً وأن «أكيماوي» (فرق الرش التابعة لمركز مكافحة الجراد) لم يؤد واجبه جيداً هذا الموسم، بعد أن تعثر أداء فرق الرش من العمل لأسباب بيروقراطية ومالية.

لدى غالبية اليمنيين ارتبط الجراد بالخير والنعمة، ولئن بدا حسن الجولحي مبالغاً وهو يصف الجراد بأن له مذاق العسل، فإن الحاج عبدالله الحبيشي، وهو مزارع مُسن من مديرية حبيش (شمال غرب مدينة إب)، ظهر أميل إلى الواقعية وهو يتذكر واحدة من أخصب مواسم الجراد قبل ثورة سبتمبر (1962): «غزت الجراد حبيش، وما فيش أسبوع إلا والناس قضوا عليها مثل الجراد، واتنعموا بالجراد مثل اللحمة حين تكثر بالعيد الكبير».

أما مجد الربادي (بائع متجول بعربية في مدينة إب)، فقد اكتفى بالترحم على أيام الجراد، بعد أن جادل «النداء» حول مذاقه، إذ قال بلغة خبير تسويق ماهر: «صدقني ما فيش مقارنة بين الجراد والجمبري».

ويوافقه عبدالله الكبسي (معلم)، الذي قرّح سنة في المرحلة الإعدادية من أجل عيون الجراد. «في الصف الثالث الإعدادي أكملت (تبقت عليّ) في مادة الاجتماعيات بسبب غيابي من الامتحان فقد كنت أصطاد الجراد».

تعد إب من المحطات المهمة في رحلة الجراد. وخلال الأعوام الماضية أدمنت فرق مكافحة هذه الآفة الخطيرة التبطل، بسبب الحملا الطوعية التي ينفذها السكان للقضاء على الجراد، على طريقتهم الخاصة، حيث ينتشرون في الحقول والأودية فيما يشبه السباق، لاصطياده. واحترف بعضهم بيعه في الأسواق، حيث يقومون بقليه بالزيت، وبيعه للزبائن كوجبة سريعة.

ويتفاوت سعر الكيلو من محافظة إلى أخرى، ففي ذمار بلغ أحياناً 800 ريال، حسب تقرير نشره «الشورى نت» الشهر الماضي.

وفي الغالب يباع، بالمفرد بسعر 15 ريال للجرادة الواحدة.

وفي غياب حملات توعية مستمرة وعميقة للسكان، فضلاً عن سوء التنظيم والاستعداد لمواجهة الآفة، من قبل الجهات المختصة، حافظ الجراد على سمعته في السوق المحلية. ولا يأبه اليمنيون كثيراً بصورتهم أمام الرأي العام الخارجي. وكذلك يفعل بعض المسؤولين في الجهات المختصة، إذ قلّل أحدهم من الكارثة المنتظرة، معولاً على رواج مذاق الجراد بين المواطنين.

ومع انتشار التقارير والقصص التي تنشرها وسائل إعلام خارجية عن الأسلوب اليمني في مكافحة الجراد، لم يعد أكل الجراد أمراً يثير الكثير من الاشمئزاز لدى العرب والأجانب.

وفي ريف إب التقت «النداء» المدرس السوداني حسن حسيبو، الذي لم يخف إعجابه بالأسلوب اليمني، وهو قال: «كان عندنا في جنوب السودان مجاعات، والناس بتموت جوع، وأحياناً يأكلون أوراق الشجر، ولما يجيء الجراد عندهم يهربوا، وما يفكروا يأكلوها».